قاسم الزهيري

مذكرات دبلوماسي
عن
العلاقات المغربية - الموريتانية

تقديم

الدكتور عبد الهادي التازي

مدير معهد البحث العلمي

وعضو أكاديمية المملكة المغربية

قاسم الزهيري

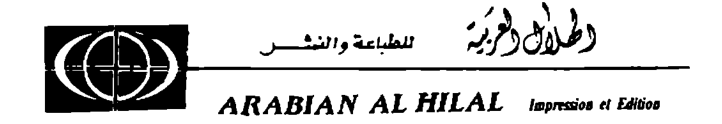
مذكرات دبلوماسي
عن
العلاقات المغربية- الموريتانية

تقديم

الدكتور عبد الهادي التازي

مدير معهد البحث العلمي

وعضو أكاديمية المملكة المغربية



بسم الله الرحمن الرحيم

إلى مقام جلالة الملك الحسن الثاني المفدى أهدي هذا الكتاب الذي هو ثمرة من ثمرات غرس والده المنعم جلالة الملك المجاهد محمد الخامس نور الله ضريحه وسجل لبعض المنجزات الدبلوماسية التي تحققت وفق أوامر وارث سره وخلفه في الكفاح من أجل استكمال الوحدة الوطنية أبقاه الله ملاذاً وذخراً مع عبارة الوفاء والمحبة والولاء.



جلالة محمد الخامس رحمه الله يوم تعييني سفيراً في السينغال
بمحضر الأستاذ محمد بوستة وزير العدل وكاتب الدولة
في الشؤون الخارجية إذ ذاك

تقديم

بحلول هذا العام تكون قد مرت ثلاثون سنة على تعيين جلالة الملك المنعم محمد الخامس رضوان الله عليه الأستاذ قاسم الزهيري أول سفير في السينغال ؛ تلا ذلك تعيين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله لسيادته في أربع سفارات أخرى بالاضافة الى تكليفه بمسؤوليات حكومية ودولية. والكتاب الذي بين يد القارىء عبارة عن مذكرات تتناول بعض ممارساته الدبلوماسية في كل من السينغال وموريتانيا في فترات صعبة ودقيقة مرت بها العلاقات المغربية – الموريتانية. وسنعود إلى الحديث عنها.

لقد سبق أن قلنا في كتابنا «التاريخ الدبلوماسي للمغرب» أن كلمة السفير مشتقة من السفارة بمعنى اصلاح ذات البين بين الناس وفق ما أجمعت عليه المعاجم العربية. ومن ذلك ماورد في حديث للإمام علي كرم الله وجهه لعثمان رضي الله عنه : «أن الناس استسفروني بينك وبينهم». ويطلق لفظ السفير كذلك على كل من يحمل الى المحبوب الكتب المعطرة بالأشواق والحب.

والمغرب من أقدم العصور وعلى اختلاف الدول التي تعاقبت فيه على الحكم وهو يبعث سفراء وئام وسلام الى شتى الممالك والأمصار. وكانت مسألة اختيار السفراء من الأمور التي كان يوليها البلاط المغربي أكبر اهتمامه، اذ أن شعاره تخيُّر السفراء من صفوة الناس وعلية القوم، وأن يكون السفير من أهل الشرف والصدق.

وقد زخرت المكتبة أكثر من غيرها بعدد من الرحلات السفارية التي أثرت الأدب المغربي علاوة على ما قدمته من معلومات عن البلاد التي اشتغل بها سفراؤنا وعن الأحوال الدولية في شتى العهود والتطورات التي مرت بها كثير من الأمم. نجتزي بذكر بعض هؤلاء السفراء كالإمام ابن العربي سفير يوسف بن تاشفين الى العراق، والتاموكروتي سفير السعديين الى الباب العالي، والغساني سفير مولاي اسماعيل إلى اسبانيا، والغزَّال سفير السلطان محمد بن عبد الله الى اسبانيا، وابن عثمان السفير الى اسبانيا وايطاليا وتركيا وكان أول عربي تحدث عن حرب استقلال امريكا عن بريطانيا العظمى، وأبي القاسم الزياني صاحب «الترجمانة الكبرى» عن سفارته في تركيا،

وابن ادريس صاحب الرحلة الى باريس، والطاهر الفاسي صاحب الرحلة الى انجلترا، وابن سليمان الذي حرر مذكرات عن زيارته لبطرسبورغ وموسكو على عهد الحكم القيصري.

والجدير بالذكر أن السفير أحمد الغزَّال تلقى الأمر من السلطان محمد بن عبد الله بتقييد مذكراته عن سفارته باسبانيا فكان كتابه : «نتيجة الاجتهاد من المهادنة والجهاد». كما أن ابن عثمان دون ثلاث رحلات عن سفاراته العديدة.

وتدخل «مذكرات دبلوماسي» هذه للأستاذ قاسم الزهيري في سياق أعمال الذين سبقوه من السفراء المغاربة وتتناول القضية الموريتانية على فترتين : أولاهما حين كان سفيراً في السينغال يرقب القضية عن كثب ويتفاعل معها سعياً لتخيل الحلول الملائمة واقتراحها على ذوي الحل والعقد. والثانية بعد ما عين سفيراً في موريتانيا وتطبيع العلاقات بينها وبين المغرب. وأخيرا تتناول المذكرات بداية الشروع في حل مشكلة الصحراء الغربية واسترجاعها الى حظيرة الوطن. ولا أريد الخوض في ذكر ما تحتويه هذه المذكرات من أحداث مثيرة أترك للقارىء استكشافها.

لقد بلونا المهنة الدبلوماسية وكنا نعتبرها على الدوام كأي مهنة سامية أخرى لها جانبان : جانب حلو مفرح وجانب مر مقرح. وقد ذاق صديقنا الزهيري حلوها ومرها في كل من يوغسلافيا والجزائر والصين الشعبية وغيرها، ولازالت عالقة بذهني كلمة أعلنها على الأثير يوم كلفه جلالة الملك بتطبيع العلاقات المغربية - الجزائرية سنة **1964** بعد حرب الرمال راجياً عون الله والأمة على الاضطلاع بالمهمة الثقيلة التي أهلته الثقة الملكية على تحملها.

ومما يدخل في باب مجاملات سفرائنا ما لاحظناه مراراً من أنهم بعد أن يودعوا البلاد التي كانوا يمارسون مسؤولياتهم بها يحتفظون بذكريات وعلاقات طيبة مع المسؤولين بها فيبعثون المراسلات اليهم للإعراب عن الاحتفاظ بالانطباع الجميل، وذلك ما دأب عليه الصديق قاسم الزهيري ونرى نموذجاً منه في تلك الردود الودية الخالصة للرئيس ليوبولدسيدار سينغور.

وبعد، أترك للقارىء استكشاف ما في هذه المذكرات من أحداث ظلت طي الكتمان زمناً طويلاً وهي من صميم تاريخنا المعاصر مهنئاً الصديق العزيز على تأليفه القيم، وراجياً أن يحذو حذوه سفراؤنا الأماثل لنشر أعمالهم تنويراً للرأي العام واثراء للمكتبة الدبلوماسية.

د. عبد الهادي التازي
عضو أكاديمية المملكة المغربية

مقدمة

في أواخر الخمسينات وبداية الستينات من هذا القرن اجتاحت إفريقيا السمراء تيارات سياسية وموجات تحررية عاصفة، فلم يكن محيد للدول المجاورة والمرتبطة بهذه القارة من الاهتمام بما كان يجري بها.

كان متوقعا أن يقوم المغرب بدور رائد في الحقل الإفريقي وكان أكثر إحساسا بما يجري في المنطقة الغربية من هذه القارة، وقد سبق أية دولة إفريقية أخرى ــ باستثناء الحبشة ومصر وليبيا ــ في التخلص من الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية ونال استقلاله سنة **1956** بعد تضحيات جسيمة قدمها عاهله الكريم والشعب المغربي قاطبة على مدى سنين عديدة. والمغرب هو الذي مهد السبيل لاستقلال القارة السمراء في مجموعها وادى إلى استبدال اتفاقية الحكم الذاتي في تونس مع فرنسا بمعاهدة استقلال تام بعد شهر، وكانت غانا أول قطر في إفريقيا المدارية ينال استقلاله بعد ذلك، بينما كانت الجزائر تخوض كفاحا مريرا منذ **1954** في سبيل حريتها وكان المغرب لها ظهيرا. واخذ دوكول يعالج ثورة الجزائر و في نفس الوقت يحاول تحجيم انتفاضات الأقطار الإفريقية السمراء. وما لبث ان جاء دور هذه الأقطار في التحرر، فبدأت تتخلص من نير الاستعمار ابتداءا من سنة **1960**.

وما أن أخذت الأقطار الإفريقية تتحرر حتى لاح في الأفق رغبتها في الائتلاف والتوحد. لقد نشأت هذه الرغبة مع ظهور الموجة التحررية ونشأ مع كل دولة إفريقية فتية شعور بوضع يدها في أيدي إخوانها للتعاون على قضاياها المشتركة حيث كانت جميعها موقنة بأنه لم يعد مجال للانعزال في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وظهور قوتين عظميين تتسابقان لبسط هيمنتهما على الدول الناشئة. وبدأت الدول الاستعمارية التقليدية تحاول الأخذ بيد ما كانت مرغمة لاعطائه باليد الأخرى. وظهرت مشاكل حادة مثل مشكلة، الكونغو التي كانت تحت السيطرة البلجيكية ومشكلة موريتانيا التي كان الاستعمار الفرنسي يصر على ابقائها تحت سيطرته، بينما كان المغرب يعتبرها جزءا لا يتجزأ من ارضه ويطالب باسترجاعها.

و صدرت أول محاولة لتوحيد الدول الإفريقية بالمبادرة التي قام بها جلالة الملك محمد

الخامس بالدعوة إلى عقد مؤتمر قمة إفريقي في يناير سنة 1960 حضره رؤساء دول وحكومات ستة رؤساء من بينهم الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس نكرومة والرئيس سيكوتوري، وتأسس الاتحاد الذي عرف بعد ذلك بمجموعة الدار البيضاء، ولأول مرة امتد جسر بين ما كانوا يسمونه بإفريقيا البيضاء وإفريقيا السوداء، وكان الاستعمار يحرص كل الحرص على التفريق بينهما. وقد استنكر المؤتمر وندد بكل أنواع الاستغلال الاقتصادي والسياسي والعسكري لإفريقيا وأعلن عزمه على إحباط كل محاولة لتقسيم أجزاء القارة الإفريقية وجعلها من التوابع. وقد ايد موقف المغرب تاييدا تاما من قضية موريتانيا.

وبدت في الافق تشكيلات اقليمية شتى لدول افريقية في شكل محاور سياسية مختلفة النزعات، منها مجموعة دول الوفاق وتضم اربع دول افريقية سنة 1959، وقيام اتحاد اربع دول افريقية استوائية في نفس السنة و اتحاد مالي بين جمهورية السنغال وجمهورية السودان الغربية لكن هذا الاتحاد لم يلبث أن تصدع في أغسطس 1960 ونشأت عنه جمهورية مالي وجمهورية السنغال.

لكن أهم مجموعة للدول الإفريقية إلى جانب مجموعة الدار البيضاء كانت مجموعة دول برازافيل. وهذه المجموعة بعد أن مرت بعدة مراحل الاتحاد الإفريقي ــ الملغاشي الذي انتظمت فيه عشرون دولة افريقية بعد اندماج ست دول كانت منخرطة فيما كان يسمى آنذاك بمجموعة مورروفيا. وأخيرا مجموعة برازافيل. وبظهور هذين الاتحادين ساد الاعتقاد بان افريقيا قد انقسمت إلى شطرين : افريقيا المتحررة أو الثورية وهي مجموعة دول الدار البيضاء، وإفريقيا الاصلاحية وهي مجموعة برازفيل.

وبدت في الأفق فكرة التوفيق بين المجموعتين، لكنها اصطدمت بعدة عراقيل، و لم تتحقق إلا بعد قيام منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1962. وكانت اهم عرقلة لقيام هذه الوحدة رفض أكثرية دول مجموعة برازافيل قبول الجزائر في حظيرتها، وكانت اذ ذاك في حرب ضارية مع فرنسا. وكانت الحكومة المغربية تجعل من قبول جبهة التحرير الجزائرية في أي وحدة إفريقية، شرطا مسبقا لاي مشاركة، خاصة بعدما استقلت نايجيريا اكبر دولة إفريقية من ناحية العدد وقامت بدعوة الدول الإفريقية إلى عقد مؤتمر بليغوس على مستوى وزراء الخارجية أولا ثم على مستوى الرؤساء و لم توجه الدعوة إلى الجزائر للمشاركة فيه، فوجه جلالة ملك المغرب خطابا إلى الرئيس النايجيري لفت فيه نظره إلى عاقبة مثل هذا الحدث على مستقبل الوحدة الإفريقية. وانعقد على التو اجتماع لوزراء خارجية مجموعة الدار البيضاء في أكرا فأقر موقف المغرب وامتنع عن المشاركة في مؤتمر ليغوس ما لم تتخذ الترتيبات اللازمة لنجاح فكرة الوحدة وما لم تدع الجزائر للمشاركة.

وإلى جانب المجموعات التي أشرنا إليها، بدت في الأفق دعوة إلى اتحاد إفريقي جديد في الربع الأخير من سنة 1961 هو اتحاد إفريقيا الوسطى والشرقية الناطقة بالإنجليزية. ولعل بريطانيا العظمى كانت من وراء هذا الاتحاد، وقيل إنه سيصبح أكبر قوة في القارة الإفريقية. وستفتح أبوابه أمام كل البلاد الإفريقية الناطقة بالإنجليزية، ووجهت الدعوة لقادة هذه الدول كي يعقدوا اجتماعهم الأول في 15 اكتوبر.

ويبدو مما تقدم أن دول إفريقيا السوداء في بداية الستينات كانت سائرة في طريق التكتل إما على أساس اللغة التي يتكلم بها أهلها او لاعتبارات اقتصادية أو تحت تاثير ضرورة الدفاع عن كيانها. ويتخذ هذا التكتل في العادة مظاهر شتى : مظهر اقتصادي ومظهر دفاعي ومظهر ثقافي، ومظهر سياسي في الغالب. والميزة الغالبة على هذه الأشكال في التكتل انها كانت تبدأ من أعلى المؤسسات السياسية بدلا من أن تبدأ من القاعدة فيشرع المسؤولون بإقامة الدعائم الاقتصادية، والثقافية الخ.. ليتم الاتحاد في شكل هرمي يصل إلى القمة.

كان هذا على سبيل الاختصار الوضع السياسي في إفريقيا في بداية سنة 1961، حين عينت بالسينغال، و لم أكن فاقد الصلة تماما بهذه البلاد. فقد كنت متتبعا لأحوالها، ملماً بعض الشيء برجالها وبالتيارات التي كانت تجتاحها.

ثم سبق أن قمت لمدة شهر برحلة في بعض الدول الإفريقية ضمن وفد للودّ والصداقة من 10 نوفمبر إلى 10 ديسمبر 1960، وكان الوفد مؤلفا من السادة عبد الكبير بن المهدي الفاسي : سفير المغرب إذ ذاك في ألمانيا الاتحادية (رئيسا)، والعربي بناني وكان وزيرا مفوضا في العراق والسيد المختار ولد اباه وكان من أعضاء الوفد الموريتاني الذي هاجر إلى المغرب، وقد اختارني جلالة محمد الخامس رحمه الله لمرافقة الوفد وكنت إذ ذاك مديرا ورئيسا لتحرير جريدة «العلم». وزار الوفد اثنتي عشرة دولة وأثار مع رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من المسؤولين القضايا التالية :

1 – قضية موريتانيا
2 – القضية الجزائرية
3 – التضامن الافريقي
4 – تعاون المغرب مع بقية الدول الافريقية في شتى المجالات.
5 – القضايا الدولية وسياسة المغرب ازاءها.

لقد استطاع الوفد أن يحصل على نتائج طيبة سجلناها في التقرير الذي رفعه الوفد إلى مقام جلالة الملك محمد الخامس رحمه الله مع مقترحاته بعد عودته من رحلته إلى اثنتي عشرة دولة إفريقية. (**الملحق 1**) و لم يمر شهر على رجوع الوفد حتى قرر جلالة الملك محمد الخامس

رحمه الله فتح سفارات مغربية في إفريقيا وكنت من جملة من شملتني ثقة جلالته حيث عينني في جمهورية السينغال.

*
* *

لقد تم تعييني سفيرا في السينغال في بداية سنة 1961. وكنت من الجماعة التي اختارها جلالة المرحوم محمد الخامس طيب الله ثراه قبل وفاته ببضعة أسابيع لتثميل المغرب في بعض الأقطار الإفريقية. ومن هذه الجماعة الشيخ المكي الناصري والسيد الداي ولد سيدي بابا الأول في ليبيا والثاني في غينيا. وأخذنا أوراق الاعتماد في يوم واحد : 25 رجب 1380 الموافق 13 يناير 1961. وبعد بضعة أيام جاء دور الأخ الدكتور عبد السلام الحراقي الذي عينه جلالته في جمهورية مالي.

وإن أنس لا أنسى يوم سلمنا العاهل المنعم أوراق الاعتماد : فقد جرت مراسم التسلم في ردهة صغيرة من القصر الملكي بالرباط بعد صلاة المغرب بحضور الأستاذ محمد بوستة وزير الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري ووزير الخارجية بالنيابة إذ ذاك. دخلنا على جلالة الملك وكان أشعث تعلو رأسه فيصلية بدت من تحتها وفرة خاطها المشيب ولحية أهمل حلقها منذ بضعة أيام على عادته كلما حزبه أمر وكان يرتدي جلبابا بسيطا يميل إلى الزرقة، وكان بادي التعب والانهاك من الألم الممض الذي كان يلازمه في آخر حياته، ومع ذلك كان متجلدا. استقبلنا واحداً وحداً وتوجه إلينا بكلمات أبرز فيها مكانة إفريقيا في العالم ومستقبلها ومكان المغرب منها وما ينتظره من كل واحد منا في مواصلة الرسالة التي قامت بها بلادنا في هذه القارة على مر العصور : رسالة سلام وإخاء وتضامن إسلامي. وشرح صدر كل منا بكلمات في منتهى الرقة واللطف، ثم أدينا اليمين بين يدي جلالته وانصرفنا بعد ما وشحنا بوسام العرش.. ولم أكن أتصور أننا كنا في حفل وداع جلالته تغمده الله بواسع رحمته.

هذه الحفلة على بساطتها كانت ترمز بالنسبة لي إلى المسؤولية التي أصبحت اتحملها : كنت بين إشفاق وحماس. فبقدر ما كنت متحمسا لأداء المهمة التي طوقت بها، بقدر ما كنت مشفقا من عدم الاقتدار على تحملها. بهذا المزيج من الشعور، التحقت بمقر مأموريتي الجديدة مصمما على بذل ما أستطيع. وكنت أدرك أن مأموريتي لا تنحصر في توثيق الروابط بين المغرب والسينغال فحسب، بل تتعداها إلى مراقبة الوضع في موريتانيا التي كان المغرب يطالب باسترجاعها كجزء من أرضه. ولا شك أن ذلك كان من عوامل اختيار جلالة الملك محمد الخامس لشخصي.

لقد بدأت أباشر العمل في الاتجاهين، كما يأتي، من أول وهلة. وكانت المدة التي قضيتها في دكار حافلة بالعمل، وسأقص بعض أحداثها البارزة في الصفحات التالية، وكل ما أروي هنا



جلالة ملك المغرب
المملكة المغربية

الحمد لله وحده — ولا يدوم إلا ملكه

من عبد الله المتوكل على الله أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين [illegible] ابن أمير المؤمنين



إلى صاحب الفخامة السيد ليوبولد سيدار سنغور رئيس جمهورية السنغال
تحية مباركة وبعد [illegible] الأكبر [illegible] أواصر الصداقة والتفاهم [illegible]
مملكتنا والجمهورية السنغالية [illegible] الإرادة التي تحدو [illegible] السيد
[illegible]
[illegible] وإننا [illegible] على [illegible]
[illegible] يحول الله [illegible] على الوجه
[illegible] وإننا [illegible]
[illegible] ونغتنم [illegible]
[illegible] العالمية
[illegible] وحرر بالقصر الملكي بالرباط في 25 رجب
عام 1380 الموافق 13 يناير سنة 1961

يستند على المذكرات والتقارير والوثائق الثابتة، ولا أقصد من هذا العمل سوى تسجيل وقائع أخشى أن يطويها النسيان. وقد تنفع من يريد من المؤرخين الراغبين في بحث علاقات بلادنا بهذه المنطقة في فترة من أدق فترات تاريخها وتتبع تطوراتها.

والله المستعان.

القسم الأول

مهمتي في السينغال

الفصل الأول

1 – لمحة وجيزة عن السينغال
2 – العلاقات بين المغرب والسينغال
3 – المجتمع السينغالي

لمحة وجيزة عن السينغال

السينغال بلد صغير لا تتعدى مساحته 210.000 كيلومتر مربع؛ لكنه يتمتع بمكانة ممتازة في القارة الإفريقية لعدة اعتبارات. منها : موقعه الجغرافي في غرب إفريقيا على شاطىء المحيط الأطلسي وفي مواجهة القارة الأمريكية بقسميها بحيث يعتبر ممرا جويا وبحريا ممتازاً. وذلك بالنظر إلى اعتدال طقسه بالنسبة إلى باقي الأقطار الإفريقية، ودرجة تقدمه العمراني وتجهيزاته الاقتصادية والاجتماعية التي استفادها من ارتباطه خلال أزيد من ثلاثة قرون مع الغرب وبالخصوص مع فرنسا. وكذلك بالنظر إلى وفرة مثقفيه بالنسبة إلى بقية الأقطار الإفريقية، حيث كان بعض المتعلمين من أبنائه يهاجرون إلى البلاد المجاورة للقيام بالتدريس أو للمساعدة على تسيير شؤون الإدارة بها. وكانت الطبقة الوسطى تتوفر على مثقفين ومتمرسين في الشؤون العامة من الدرجة العالية أحيانا بالإضافة إلى انتشار الوعي في الوسط السينغالي. ناهيك بالرئيس ليوبولد سيدار سينغور رئيس الجمهورية وهو رجل دولة من الطراز العالي ومن ألمع رجال الفكر والثقافة وأوسعهم أفقا و أحسنهم سياسة وتدبيرا وخلقا.

والسينغال، على مر العصور، كان وثيق الارتباط بالمغرب؛ خاصة بعدما انتشر الإسلام في ربوعه بواسطة الفتوحات الواردة عليه عبر موريتانيا من الشمال، مما جعل تاريخ البلدين يلتقي في فترات عديدة، وتعاطفهما يزداد. والإسلام يتركز حتى يزيد معتنقوه عن تسعين في المائة من السكان. كما تنتشر الطريقة التجانية في البلاد بأسرها وتصبح فاس التي بها ضريح الشيخ أحمد التجاني مزار اتباع هذه الطريقة، مثلما تنتشر الطريقة القادرية (المريدية) التي لها كذلك تكايا وأتباع كثيرون في المغرب.

وتعد دكار ــ عاصمة السينغال ــ إحدى الحواضر الإفريقية المتطورة والجميلة في آن واحد، وهي متوفرة على جل مرافق العمران والاتصال مع العالم الخارجي في شتى المجالات وبمختلف الوسائل. تعتبر قلب السينغال النابض بالحياة بواسطة مينائها الكبير الذي يغذي بوارداته وصادراته البلاد كلها، وكان عدد سكان دكار نحو 400.000 نسمة في سنة 1961 بما فيهم 50.000 من الأروبيين والأفارقة والعرب وخاصة منهم اللبنانيين ــ نحو 20.000 ــ يتعاطون التجارة. علاوة على المغاربة الذين كان لهم حي تجاري خاص «زنقة فانسان» التي أصبحت فيما بعد تحمل إسم الملك محمد الخامس. وسنتحدث عنهم بشيء من التفصيل في غير هذا المكان.

إلى جانب دكار، توجد في السينغال خمس مدن رئيسية يتعدى سكان كل واحدة منها 50.000 نسمة. وهي مدينة «كولخ» مقر الطريقة التجانية، ومدينة «سان لوي» عاصمة السينغال قديما وهي من الحواضر الثقافية والروحية التي يعتز بها السينغاليون، وإليها تنتمي كثير من العائلات النبيلة، ومدينة «تييس» ومدينة «روفيسك» ومدينة «زيكينشور»، وهناك مدينة «طيبة» مقر الطريقة القادرية المريدية وبها مسجد جامع فريد المثال في إفريقيا السوداء وهو أقدم من مسجد دكار الكبير الذي أسس سنة 1961 – 1962 بمساعدة المغرب الفنية.

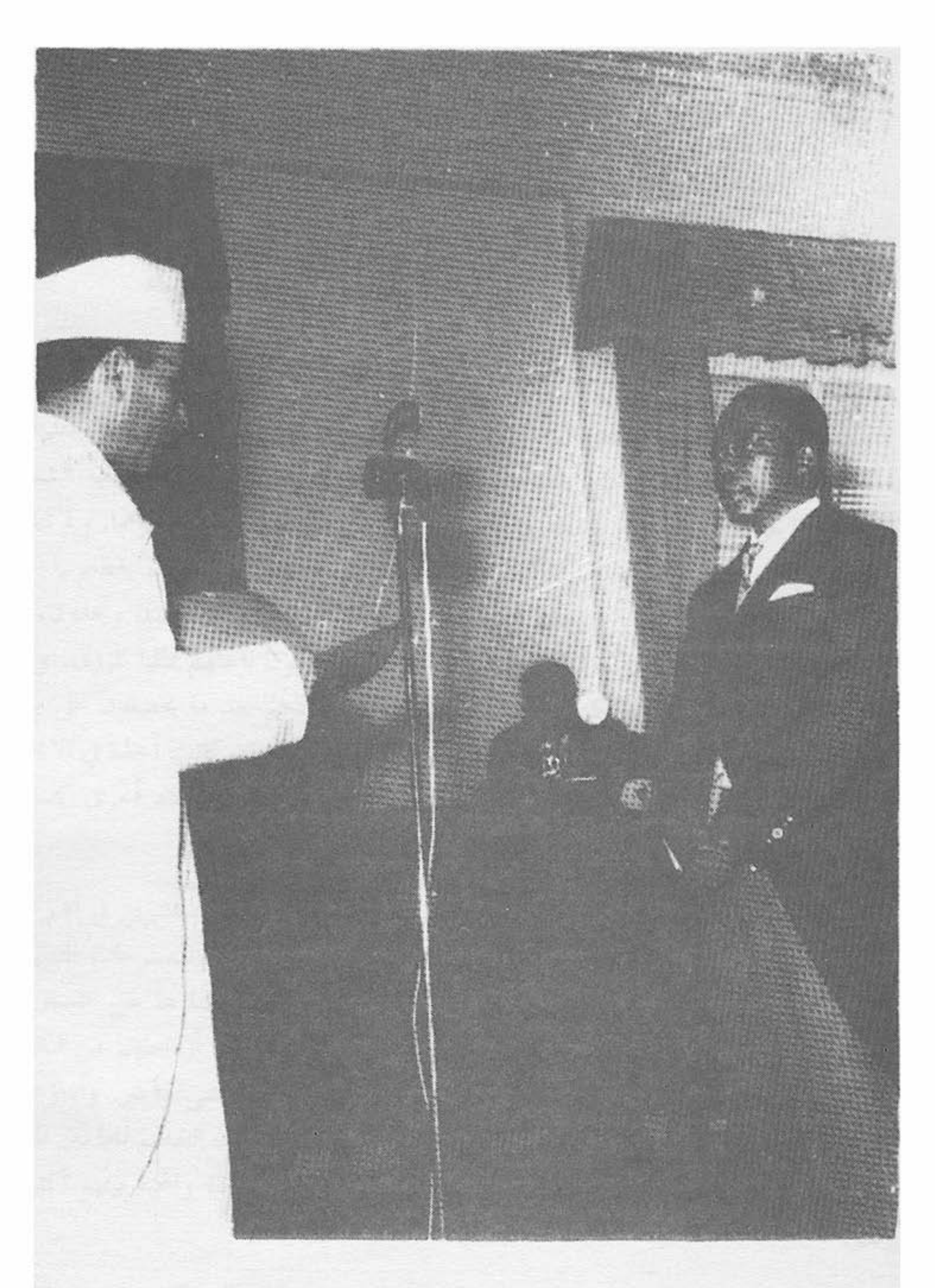
ينتمي سكان السينغال إلى ستة أصول وهي بحسب أهميتها : «الولوف» و«البيل» و«السرير» و«الديولا» و«الماسدينغ» و«التوكلور أو التكرور». ولكل جماعة لغتها. لكن اللغة الغالبة والتي يتخاطب بها وتفهمها الأغلبية الساحقة من السكان (80 في المائة) هي «الولوف». واللغة العربية منتشرة خاصة في الأوساط الدينية. ويقوم شيوخ الطريقتين التجانية والقادرية وخاصة الأولى بتعليم هذه اللغة ومبادىء الدين في الكتاتيب والمدارس الابتدائية ثم يوجهون الطلبة إلى معاهد العلم في القرويين بفاس والزيتونة بتونس والأزهر بالقاهرة.

وقد بذلت الحكومة بعد الاستقلال جهدا لابأس به في تعليم اللغة العربية بالمدارس الرسمية. على أن اللغة الفرنسية تعتبر اللغة الرسمية بموجب الدستور، وبواسطتها تدرس جميع المواد في المدارس الثانوية وتلقن المعرفة في الجامعة والمعاهد.

وجامعة دكار التي خلفت معهد الدراسات العليا تمتاز بمستواها العلمي الرفيع وتشتمل على كليات الحقوق والآداب والعلوم والطب والصيدلة وجراحة الأسنان إلى غير ذلك، ومنها يتخرج العديد من المتخصصين في شتى شؤون المعرفة. وقد تطورت الجامعة وتوسعت بعد الاستقلال؛ كما ازداد عدد المدارس الثانوية وتحسن التعليم في السينغال رغم أنه لا يشمل إلا أقلية نسبية من السكان إلا أنه رفيع المستوى فالحكومة السينغالية تؤثر الكيف على الكم. ويقصد الجامعة والمعاهد السينغالية كثير من الطلبة الأفارقة. ولابد من الإشارة في معرض الحديث عن شؤون التعليم في السينغال إلى المعهد الإفريقي IFAN الذي قام بدور مهم في ميدان المعرفة والاستكشاف التاريخي والأثري في السينغال خاصة وإفريقيا الغربية عامة.

ويعتبر السينغال من الدول الإفريقية المتقدمة في ميدان الشؤون الاجتماعية والاقتصادية حيث يتوفر على مستشفيات لابأس بها وشبكة طرق حديدية متوسطة وميناء واسع ومطار مهم علاوة على مطارات ثانوية تربط السينغال بالعالم بأسره. غير أن السينغال بلد فقير حيث أن الزراعة تكاد تنحصر في الكاوكاو الذي يتعيش بمحصوله غالبية السكان والذي تدهور سعره بصفة مطردة.

كما أن السينغال ينتج الفوسفاط بكمية كبيرة ويصدره إلى الخارج، ويعتمد كذلك على صيد السمك، وقد حقق منجزات لابأس بها في ميدان الزراعة والصناعة التحويلية.



فخامة الرئيس ليوبولد سيدار سينغور رئيس جمهورية
السينغال يوم قدمت أوراق اعتمادي سفيراً
لجلالة محمد الخامس لدى فخامته

العلاقات المغربية ـــ السينغالية

العلاقات بين المغرب والسينغال تعود إلى أقدم العهود، وقد ترسخت بالخصوص منذ ألف سنة في عهد الدولة المرابطية التي نشأت في صحراء موريتانيا وسادت في إفريقيا الشمالية والأندلس بينما غزا احد قادتها افريقيا الغربية ونشر الإسلام في السينغال ومالي وغيرهما. ولم تنقطع حركة التنقل عبر الصحراء منذ ذلك التاريخ، فكان التجار والدعاة والمعلمون يقطعونها جيئة وإيابا، ولعب الابل دوراً مهماً في هذه الحركة. ومن هؤلاء من كانوا يروحون ويغدون، بينما كان يستقر آخرون ويتأهلون من البلاد وينشئون عائلات او يأتون بأهلهم طلبا للرزق. وكثير من هؤلاء يقضون شبابهم في الكد والعمل ثم يعودون إلى بلادهم بعد ما يحصلون على بعض الكسب أو تتقدم بهم السن. وكل هذه الأصناف موجودة إلى الآن، وإن كانت آخذة في الانحسار بسبب ضيق أسباب الرزق في السينغال مما اضطر الكثير إلى الرحيل إلى بلاد أخرى كساحل العاج أو العودة إلى الوطن.

وقد أدركنا الكثير من هؤلاء المواطنين في السينغال وغامبيا، وكانوا منتشرين في أهم المدن ويتعاطون بالخصوص تجارة القماش والحذاء المغربي (البلغة) والطربوش والمصنوعات التقليدية. وكان يبلغ عددهم أزيد من مائتين وخمسين عائلة، كل عائلة يزيد أعضاؤها عن خمسة أفراد ومنها من يبلغ العشرين. وإذا كانت قلة من هؤلاء المهاجرين تصحبهم أزواجهم من المغرب، فإن الأغلبية اتخذوا زوجات إفريقية وأنجبوا منهن. ومنهم من كان لهم مثنى وأكثر. وأبناؤهم لا يختلفون عن السينغاليين في شيء : لون بشرة، واسلوب حياة، ولغة. وكان التفاهم تاما بين المغاربة المهاجرين وأبناء البلاد. يثقون في بعضهم بعض، وتتوثق صلات المودة والمحبة بينهم أكثر من غيرهم.

كان بدكار عشرات التجار المغاربة، وكان لهم متاجر حافلة بالبضائع من جميع الأنواع على حافتي الزقاق المسمى بزقاق فانسان في وسط المدينة والذي سمي في ما بعد بزنقة محمد الخامس. وكان يقصدهم أهل البلاد لشراء ما يحتاجونه من ثياب وأثاث وغيرهما وقد عاد بعضهم

إلى المغرب بعد ما حصلوا على رزق واسع من أمثال مولاي إدريس العلوي والسيد محمد العراقي فأسسوا مقاولات مهمة في الداخل وتعاطوا مختلف الأنشطة الاقتصادية وبقي تجار مغاربة كثيرون في السنغال بعد استقلال هذا القطر وكذلك بغامبيا وكان أبرز هؤلاء التجار ممن عرفناهم السيد محمد الداودي والسيد محمد الشاوي والسيد بنسالم السقاط والسيد عبد الكريم الجابري والسيد ابراهيم بوغالب. ومنهم من كانوا يشتركون في متجر واحد. ورجل الصناعة المغربي الوحيد الذي كان إذ ذاك في دكار هو السيد محمد مكوار. وكان له معمل كبير لصنع الأقمشة التي كان يصدرها إلى موريتانيا وجميع أقطار إفريقيا الغربية. وكان معروفا في الأوساط الرسمية، وله صداقات وطيدة، كما كانت له تجارة واسعة في الدار البيضاء. وهذا ما أهله لأن يصبح سفيرا في دكار سنة 1981.

طالما اجتمعنا بهذه الجالية ودعوناهم لتكييف حالتهم بحسب الأوضاع السياسية والاقتصادية الجديدة حفاظا على بقائهم وتجارتهم. فالسينغاليون، بعد الاستقلال، أخذوا يتعاطون التجارة ويبحثون لسنغلة المرافق الاقتصادية، ثم إن الدولة الناشئة أصبحت في حاجة إلى المداخيل، فلجأت إلى سن الضرائب. وكان على مواطنينا أن يتنبهوا إلى تبدل الأحوال فيشركوا معهم أبناء البلاد في رأس المال والربح، وبذلك يبقون على وجودهم وتجارتهم. والوحيد الذي تنبَّه إلى ذلك هو السيد محمد مكوار. أما الآخرون، فأغلبهم لم يتطوروا فاضطروا إما إلى العودة إلى بلادهم أو إلى الرحيل إلى أقطار إفريقية أخرى مثل ساحل العاج حيث كانت فرص العمل الحر أكثر والبلاد أغنى.

وبقي بعض المغاربة العجزة الذين تأهلوا من السينغال وانجبوا أبناء يعتبرون سينغاليين. ومنهم من اقعدهم الدهر، فكانوا يتلقون الإسعاف من مواطنيهم أو من الدولة المغربية، وأكثر هؤلاء كانوا في «سان لوى» أو «كولخ» الخ.. ومنهم من أدركته المنون فتركوا أسرة على بساط الفقر (**الملحق 2**). وممن أدركنا بالخصوص وعلى سبيل المثال : المرحوم السيد إدريس كنون، قضى أزيد من أربعين سنة في السينغال وكانت له تجارة واسعة ودار مفتوحة في دكار. وكان يعرف بـ «بابا إدريس». مات عن سن تناهز المائة. وترك أسرة تتألف من أرملة واحد عشر ولداً. ومنهم الشيخ الحسن بن جلون، كان من التجار المشهورين في مدينة كولخ قبل أن يقعد به الدهر ويذهب بصره، وكانت عائلته متألفة من زوجة وثمانية بنين وستة حفدة. وسنه تناهز الثمانين. وقد آواه احد السينغاليين ونقله إلى مدينة «روفسيك» ومن بين التجار المغاربة القدامى السيد عبد العزيز بوغربال له ثمانية أولاد وكان يسكن بمدينة « روسو». والسيد عبد الله بن جلون وقد اصيب بعاهة ألزمته البيت وله عيال كثير. والسيد عبد الكريم بوزكري وكان من التجار المعروفين. وقد اتخذ مدينة «دجوربيل» مسكنا له ولبناته الخمس، والسيد إدريس بنجلون وكان من التجار المعروفين في مدينة كولخ. وله أسرة تتألف من عشرة أبناء وأخت تحت كفالته،

والسيدة خادي أرملة المرحوم السيد الحاج محمد بنونة وكان من كبار التجار المغاربة في دكار خلف خمسة أطفال صغار. والسيد عبد العزيز بوغالب وكانت له تجارة واسعة في «تييس» وأسرته مؤلفة من إثني عشر ولداً علاوة على زوجته، والسيد عبد القادر الشاوي، وكان معروفا بكرمه لما كانت تجارته مزدهرة. وأسرته تتألف من أربعة عشر ولداً وزوجته. والسيد إدريس بوغالب له زوج وبنت، والسيد الكبير العلمي وله زوجة من أسرة بوعياد هجرها وترك لها أربعة أولاد. والسيد عثمان بوغالب وهو من وجهاء المغاربة في «سان لوى» وله سبعة أنجال.

هؤلاء ممن عرفنا، ومنهم من لم تجمعنا بهم الأقادر وهم الأكثرية. وكان المواطنون في السينغال ــ جازاهم الله خيرا ــ يسعفونهم بما يستطيعون، وقدمت لهم السفارة بعض الإسعاف، كما طلبت من الدولة ان تعينهم، ففعلت.

ولا يفوتنا أن نشير في هذا السياق إلى بعض المواطنين الذين سبق لهم أن تعاطوا التجارة في السينغال وحصلوا على رزق واسع؛ ثم عادوا إلى بلادهم وأنشأوا مرافق تجارية وصناعية واسعة، وخاضوا الميادين المصرفية، وهم من أمثال مولاي إدريس العلوي والمرحوم محمد العراقي الذي تولى رئاسة الخطوط الملكية المغربية ومحمد بناني وشقيقه عبد الرحمن وأداروا مؤسسات ناجحة. بينما هاجر عشرات التجار المغاربة من السينغال بعد أن ضاقت آفاق العمل به إلى غيره من أقطار افريقيا المدارية وخاصة ساحل العاج حيث أنشؤوا تجارة واسعة ولقوا، ولايزالون، تشجيعا كبيراً من لدن سلطاتها.

المجتمع السينغالي

ينتمي السينغاليون عامة إلى إحدى الطريقتين : التجانية أو القادرية، وكلتاهما قامتا بدور أساسي في نشر الإسلام، ولازال شيوخهما يقومون بواجبهم في ترسيخ قدم الإسلام لا بهذا البلد فحسب، بل في عموم إفريقيا الغربية والوسطى. وقد اتجه نظرنا من البداية إلى ربط الاتصال مع شيوخ هذه الطريقة والتعاون معهم لما لهم من نفوذ روحي واسع على عامة الشعب. والطريقتان تتنافسان في نشر الإسلام، وتتعايشان تعايشا حسنا، والطريقة القادرية (المريدية) بالأخص تضيف الى نفوذها المعنوي، أهدافا اقتصادية و اجتماعية حيث يتوفر اتباعها على تنمية الإنتاج الفلاحي. لهذا فان الحكومة الحالية، اقتداء بالحكام في عهد السيطرة الاجنبية، يستندون إلى الطريقتين، ويترضونهما بجميع الوسائل، وإذا كان الرئيس ليوبولد سيدار سينغور، قد توفق في البقاء على رأس الدولة السينغالية عشرين سنة، فلأنه عرف كيف يتعامل مع شيوخ الطريقتين.

من بين هؤلاء الشيوخ المرحوم نوروطال وكان شيخا وقورا ذا صيت واسع ونفوذ، وهو من حفدة الزعيم الوطني دان فوديو. كان بيته من اكرم البيوتات في دكار. وله تأثير كبير على التجانيين بالسينغال، وقد توثقت صلاتنا به، وكان له عطف خاص على المغرب ووفاء لعاهله الكريم جلالة الحسن الثاني نصره الله. وكانت لنا علاقات متينة كذلك بالشيخ المرحوم إبراهيم نياس والشيخ عبد العزيز التجاني وهما عالمان جليلان : أما الأول فكان لا يفتر عن التجول في إفريقيا الغربية وله اتباع كثيرون في نيجيريا وساحل العاج والكامرون الخ.. إذا قام بجولة لنشر الإسلام، اعتنق الدين الحنيف الآلاف دفعة واحدة، وقد حضرنا أحد مجالسه بمناسبة عيد من أعياد المولد واعجبنا بأسلوبه في الاقناع، وكان هو أيضا من المحبين للمغرب، وقد نظمنا له زيارات ومقابلات مع جلالة الملك. وراح أبناؤه للتعلم في جامعة القرويين بفاس. أما الشيخ عبد العزيز التجاني فهو كذلك من العلماء الإجلاء وكان مجلسه بمدينة «كولخ» ولا يزال مجلسا حافلا.

وكلا الشيخين أسسا كتاتيب قرآنية ومدارس لتعليم اللغة العربية ومبادىء الدين في شتى أنحاء السينغال، ويعود لهما ولأمثالهما من الشيوخ الفضل في الدعوة الإسلامية وبقاء اللغة العربية حية بهذه الربوع، وكذلك الشأن في مشائخ الطريقة القادرية. وقد إدركنا الشيخ الكبير مباكي الذي كان مقره بمدينة طيبة بجوار المسجد الجامع.

ومما هو جدير بالذكر وجود كثير من الجمعيات الإسلامية، وفي مقدمتها جمعية معلمي اللغة العربية وقد اتصلنا بمكتبها واوفدنا اثنين من أعضائه إلى المغرب بعد ما أسعفت السفارة هذه الجمعية بما يساعدها على أعمالها التعليمية، والتهذيبية، وقد أوفدت الجمعية خمسة وثلاثين طالبا على دفعتين للمغرب لتعلم اللغة العربية والتفقه في الدين، وتكفلت الحكومة المغربية بإعطائهم منحا دراسية، كما توالت وفود الطلبة السينغاليين بعد ذلك على المعاهد العلمية الإسلامية وكانت وزارة الأوقاف تتكفل بالاتفاق عليهم.

ونشير بالمناسبة إن أحد حفدة الشيخ أحمد التجاني واسمه السيد محمد الحبيب كان يسكن بدكار، وكان محل اعتبار وتقدير من جميع الأوساط وخاصة من لدن اتباع جده، وكنا نزوره في المسجد الذي ابتناه ولا يفرغ من المؤمنين، وبعد استقلال السينغال اخذ السيد محمد الحبيب ينظم زيارات سنوية إلى ضريح الشيخ أحمد التجاني بفاس وإلى أهم معالم المغرب يشارك فيها عشرات السينغاليين، وقد تفضل جلالة الملك فأوقف بيتا كبيرا في مدينة فاس لايواء هؤلاء الزوار. وكان لذلك وقعه الطيب في نفوس السينغاليين. ومما تجدر الإشارة إليه كذلك أن كثيرا من الحجاج السينغاليين كانوا يفدون على المغرب لزيارة ضريح الشيخ أحمد التجاني في طريق العودة من بيت الله الحرام وزيارة الكعبة المشرفة.

ومن الجمعيات السنغالية التي كنا متصلين بها جمعية الاتحاد والثقافة الاسلامية. وهي من انشط الجمعيات الإسلامية في السينغال ولها عدة مدارس لتلقين مبادىء الإسلام والعربية وفي كل سنة كانت توجه المتخرجين من هذه المدارس إلى تونس والقاهرة ويعدون بالعشرات، وقد بدأت السفارة بطلب منح لعشرة من هؤلاء الطلبة لمتابعة دروسهم في المعاهد الإسلامية بالمغرب.

ويستحسن كذلك أن نشير بهذه المناسبة إلى دور المغرب في إنجاز المسجد الجامع بدكار. فقد فاتحنا السيد مامادو دجا رئيس الحكومة السينغالية إذ ذاك في وضع تصميم هذا المسجد وبناته على أيدي مهندسين وعمال مغاربة، وتشييد منار مرتفع يرى من بعيد وبناء مركز ثقافي ومدرسة لتعليم مبادىء الدين واللغة العربية. وسبق أن أسست لجنة للقيام بهذا المشروع وتتألف كلها من المواطنين السنغاليين وجمعت تبرعات كافية للإنفاق، وقد تفضل جلالة الملك فلبى طلب الحكومة السينغالية واوفد السيد المكي بادو رحمه الله، وكان إذ ذاك قائما بشؤون الاوقاف بالمغرب ومعه وفد من المهندسين وكبار النحاتين والعمال برئاسة المقاول المرحوم السيد ابن عمر من سلا. وأسهم جلالة الملك بقدر مهم من ماله الخاص لإنجاز المشروع. وقد تم وفق المرام بعد سنتين؛ وحضر جلالة الحسن الثاني بنفسه في تدشين المسجد في يوم مشهود ما تزال ذكراه عالقة بأذهان السينغاليين إلى يومنا هذا.

★ ★ ★

والجدير بالإشارة أنني لم أتعرض إلى نشاطي في السينغال إلا قليلا لأن موضوع هذا الكتاب يتركز في الأساس على القضية الموريتانية التي كانت محور اهتمام الدولة المغربية إذ ذاك والتي وجدت نفسي في خضمها عند ما عينت بدكار. وقد آن الأوان لإزاحة الغطاء عن بعض ما خفي من جوانبها الدبلوماسية حيث ساعدت الظروف لأمارس بعضها وأنا سفير هناك حين كان المغرب يطالب بموريتانيا معتبرا إياها جزءا من ترابه ويسعى لاسترجاعها ثم بعد تطبيع العلاقات بين المغرب وموريتانيا سنة **1970** وتعييني سفيرا لجلالة الملك الحسن الثاني في انواكشوط..

أما العلاقات المغربية ـــ السينغالية التي سعيت لتنميتها فتدخل في سياق العمل الدبلوماسي العادي واضبارات سفارتنا في دكار ووزارة خارجيتنا. تشتمل عليها، وقد تصلح مادة للدارسين والمحللين من المؤرخين في المستقبل، ولن أشير في سياق هذا الكتاب إلا إلى ما يتصل منها بالقضية الأساسية التي هي موضوع الكتاب وهي قضية موريتانيا.

الفصل الثاني

1 – الاهتمام بمشكلة موريتانيا.

2 – نبذة عن موريتانيا وعلاقاتها بالمغرب.

3 – الوضع السياسي بموريتانيا في الستينات.

4 – اطلالة على الوضع السياسي في المغرب.

5 – أحداث دامية في موريتانيا زادت في تعقيد المشكلة.

الاهتمام بمشكلة موريتانيا

لم أكن أتصور ــ حين شرعت في مباشرة مهمتي بدكار ــ أن قضية موريتانيا ستطرح نفسها علي بالحاح وبسرعة وتستأثر باهتمام لا يقل عن اهتمامي بالعلاقات المغربية ــ السينغالية في حين كنت احسب انها ستكون على هامش عملي وسأكتفي بدور الملاحظ فحسب، لكني وجدت نفسي منشغلا بها منذ قدمت أوراق أعتمادي إلى الرئيس ليوبولد سيدار سنغور رئيس جمهورية السينغال وخصني بمقابلة دامت وقتا يزيد عن المدة التي تخصص عادة للسفراء.

ما لبث أن تناول الحديث مشكلة موريتانيا فألح على ضرورة تسوية المشكلة القائمة بينها وبين المغرب بطرق سلمية ذاكرا أن المشاكل الإفريقية يجب أن نسويها بأنفسنا ولا نتركها للغير، فثنيت على هذا الرأي مؤكدا إن المغرب مذ كان وهو يرغب في تسوية عادلة بطريقة سلمية وان السينغال البلد الصديق يمكن أن يقوم بدور إيجابي للمساعدة على تقريب وجهات النظر والتمهيد للوصول إلى حل المشكلة.

وقد سبق لوزير خارجية السينغال السيد دودو تيام أن أشار أشارة خفيفة إلى هذا الموضوع حين قدمت لسيادته صورة من أوراق اعتمادي تمهيدا لمقابلة رئيس الدولة.

وقمت بعد هذه المقابلة بزيارة في نفس اليوم إلى السيد كيابير خليفة رئيس المجلس الوطني السنغالي، وكان في نفس الوقت يشغل منصب سفير السينغال بباريس، ويعد من أبرز الشخصيات التي لها وزنها في الدولة السينغالية، والجدير بالذكر ان هذه المقابلة تمت بطلب من سيادته، وأثناء محادثتنا ذكر لي أنه قابل الرئيس سانغور بعد ما فارقته فاخبره بأن الحديث الذي جرى بيننا كان له اثر بالغ في نفسه وأكد السيد كيابير هو كذلك ان الخلاف بين المغرب وموريتانيا يجب أن يصفى عن طريق التفاوض، وأنه سبق أن تحدث في هذا الصدد مع رئيس المجلس الموريتاني فلقى منه كامل الاستعداد.

وقد أكدت ما سبق أن أعربت عنه لرئيس الجمهورية ووزير الخارجية محاولا أن أبقى في مستوى المبادىء العامة دون تدقيق أو دخول في التفاصيل لسببين : أولهما أنني كنت أجهل الدوافع التي حدت بالمسؤولين السينغاليين أن يفاتحوني في هذا الأمر، وقد فوجئت في الواقع

لأن موريتانيا لم تكن في دائرة اختصاصي. وثانيا لأنني لم أكن مخولا من طرف العاهل الكريم أن أتحدث في هذا الموضوع مع السلطات السينغالية ولم تكن لي تعليمات بشأنه.

فبادرت بالابراق إلى الرباط بما حصل طالبا توجيهات الحكومة وأجبت بما يشعر بمواصلة الحوار في الموضوع مع الجهات الرسمية السينغالية وغيرها في نطاق الخطة السياسية المرسومة مع الرجوع إلى الحكومة في كل ما جد في الموضوع.

ومن الصدف أن أحد كبار التجار اللبنانيين في السينغال واسمه السيد جميل حرب كان يشغل منصب قنصل فخري للجمهورية العراقية. طلب مقابلتي بعد بضعة أيام، وبعد ما تأكدت من حسن سيرته وما يتمتع به من مكانة جيدة في المجتمع السينغالي قابلته وتوثقت الصلات بيننا. وعلمت ان له علاقات وثيقة بالرئيس الموريتاني المختار ولد دادة. كان يتردد على النواكشوط كثيرا ويتصل به متى شاء، أبدى الرجل استعداده لمفاتحة الرئيس ومحاولة التأثير عليه في الاتجاه الذي قد يخفف التوتر الموجود بين المغرب وموريتانيا وتحسين العلاقات بين البلدين. وسألني هل للحكومة المغربية أي مانع في مثل هذه الاتصالات ؟ وهل لها رغبة في التصالح ؟ فذكرت أن المغرب لا يضمر أي سوء لموريتانيا أو لأي شخص، بل بالعكس.

فأكد السيد جميل حرب أن المختار إنما ارتمى في أحضان الاستعمار الفرنسي لعدم اطمئنانه ولفقر موارد موريتانيا لتحمل النفقات العامة وحاجتها إلى مساعدة فرنسا وان بالإمكان الوصول إلى اتفاق معه بشرط ان يعطي تطمينات، وفي حالة التوصل إلى تسوية المشكلة بين البلدين، يبحث عن وسيلة لتسديد عجز الميزانية الموريتانية الذي تقوم الحكومة الفرنسية بتسديده في انتظار استقرار الاوضاع. فأكدت للسيد جميل حرب نوايا المغرب السلمية، دون الالتزام بأي شيء وضرورة تسوية القضية على مستوى حكومي، ثم طلبت منه ان يوافيني بالخبر اليقين عن النوايا الحقيقية للرئيس المختار ولد دادة كي أبلغها إلى حكومتي لترى رايها فيها. واتفقنا على ان يتوجه يوم 27 فبراير إلى نواكشوط ويقوم بالاستطلاع في كتمان تام، ونتقابل بعد عودته.

وحررت في نفس اليوم مذكرة بما جرى إلى وزارة الخارجية.

★ ★ ★

وما كنت اخال انني في الوقت الذي كنت أحرر فيه تلك المذكرة، كان جلالة محمد الخامس رحمه الله يفارق هذه الفانية للالتحاق بالرفيق الأعلى. وكان يوم الأحد 26 فبراير. فلما فرغت من تحرير المذكرة خرجت والأهل إلى بعض متنزهات المدينة طلبا للراحة في هذا اليوم من أيام رمضان ريثما يقترب موعد الإفطار.

وعدت إلى فندق «لاكروا دوسيد» حيث كانت إقامتي، فذهلت حين وجدت جماعة من

المغاربة والسينغاليين وخطابا من مدير الإذاعة نيابة عن وزير الأنباء الذي حاول ــ دون جدوى ــ الاتصال بي ليعلمني فيه بوفاة محمد الخامس رحمة الله ويبلغني أحر تعازيه.

فذهلت من هول الحدث.. وبعد الاتصال بالرباط قمت بزيارة رئيس الجمهورية وأنا في حالة من التأثر العميق وأبلغته الفاجعة وتقبلت تعازيه. ثم بدأت الوفود تتوالى على الفندق. واكتست دكار حلة قاتمة من الحزن وأقيمت الصلوات والدعوات في كل مكان. و لم يسبق أن شاهدت كآبة عمت دكار مثلما رأيتها خلال الأيام الثلاثة بعد وفاة محمد الخامس طيب الله ثراه، فقد اجتمع آلاف المؤمنين بمسجد دكار بشارع ماجينو وصلوا صلاة الغائب على الفقيد. ثم تليت آيات بينات من الذكر الحكيم. وحضر أعضاء السفارة المغربية فتقبلوا تعازي الأخوة السينغاليين. ووزعت الصدقات على الفقراء.

توقف النشاط الدبلوماسي للسفارة المغربية لبضعة أيام، ثم عادت الأمور إلى مجراها العادي وعاد الاهتمام بالمشكلة الموريتانية.

* * *

نبذة عن موريتانيا
وعلاقاتها مع المغرب(*)

كمدخل لمعالجتنا لقضية موريتانيا نورد في ما يلي معلومات عامة عن هذا الإقليم وعلاقاته مع المغرب والتطورات السياسية التي شاهدها.

موريتانيا إقليم صحراوي يقع بأقصى جنوب المغرب، احتلته فرنسا إبان الغزو الاستعماري. وفي 28 نوفمبر 1960 منحته الاستقلال فأصبح يطلق عليه «جمهورية موريتانيا الإسلامية».

تحد موريتانيا الساقية الحمراء وتندوف من الشمال، ونهر السينغال من الجنوب وجمهورية مالي من الشرق، والبحر الاطلسي وريودي اورو من الغرب.

مساحة موريتانيا تزيد قليلا عن مليون كيلومتر مربع.

عدد سكانها قد يبلغ المليوني نسمة؛ فيهم أزيد من مائة الف من السود يستوطن أغلبهم ضفاف نهر السينغال.

مناخ موريتانيا شديد الحرارة والجفاف.

عاصمة موريتانيا : انواكشوط. ومن اهم حواضرها : أطار، نواديبو، بوتلميت، كيفة، العيون، تجيكجة.

مواردها التقليدية : التمر والصمغ والملح والماشية والأسماك.

طبقات أرضها تحتوي على كميات وافرة من الحديد والنحاس والمنغنيز والفحم.

استكشاف هذه المعادن من العوامل الرئيسية التي دفعت الاستعمار الفرنسي إلى فصل موريتانيا عن بقية أجزاء المغرب للاستئثار باستغلالها.

★ ★ ★

(*) فصل من تقرير شامل طلبه منا وزير الخارجية الأسبق الأستاذ المرحوم الحاج أحمد بلافريج ففرغنا من تحريره في شهر يونيو 1962. وهو من مشمولات وثائق وزارة الشؤون الخارجية

تعتبر موريتانيا امتدادا طبيعيا للمغرب سواء من الوجهة التاريخية أو السلالية أو العقائدية، وحتى من الناحية الجغرافية إذ لا يوجد بينهما أي فاصل من أي نوع كان. ولكن الاستعمار الفرنسي قضى بفصلها بحدود مصطنعة في الوقت الذي كان الغزو الأوروبي يتصرف في خريطة إفريقيا وفي سكانها كيف شاء. وضبطت حدود موريتانيا بموجب اتفاقات أبرمتها فرنسا مع إسبانيا وقرارات اتخذتها على انفراد.

اتفقت كلمة المؤرخين على أن سكان موريتانيا من البربر، أي أنهم يتحدون في الأصل مع السكان الذين استوطنوا المغرب منذ عشرات القرون. وقد عرف سكان موريتانيا بقبائل صنهاجة وما تفرع عنها من قبائل لمتونة وجدالة وغيرهما. وعلى إثر ظهور الدعوة الاسلامية وانتشار الفتح العربي على يد عقبة بن نافع وموسى بن نصير اعتنق الموريتانيون الاسلام وأصبحوا دعاة متحمسين للعقيدة الجديدة.

وهاجر إلى الصحراء عشرات الآلاف من العرب في القرن السابع والثامن للهجرة من قبائل بني سليم وبني هلال وبني معقل، فامتزجوا بسكان موريتانيا الأصليين لما بين الفريقين من وحدة العقيدة وتشابه في المعيشة البدوية. وكانت هذه الهجرة من الأسباب الأساسية التي يسرت انتشار اللغة العربية حيث اخذت هذه اللغة تحل محل اللهجات البربرية إلى أن أصبحت لغة التخاطب بين جميع السكان.

وهكذا منذ القرن الثامن الهجري طبعت موريتانيا بالطابع العربي الإسلامي الأصيل، وظلت من ذلك التاريخ مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمغرب الأقصى تتطور وإياه في دائرة واحدة. وأصبحت موريتانيا إحدى الطرق الأساسية التي سلكها الإسلام إلى السوادين؛ فكانت قبيلتا لمتونة وجدالة تتميزان بحماستهما للدعوة إلى الإسلام حتى أن الزعامة الثقافية والروحية في غرب إفريقيا السوداء تركزت في سنقيط التي ظلت إلى بدء الزحف الأوروبي على هذه القارة مركزا للإشعاع الإسلامي.

وكما أن الجزء الشمالي من المغرب كان يعتبر على الدوام القاعدة الخلفية التي تقوم على حماية الإسلام في مواجهة خصومه بالأندلس أيام المرابطين والموحدين والمرينيين فإن الجزء الجنوبي منه أي موريتانيا كان يعتبر قاعدة أمامية لنشر الإسلام في أجزاء الصحراء.

يذكر المؤرخون وجود مجتمع إسلامي متقدم في قلب امبراطورية غانا الوثنية، وهي أول امبراطورية سودانية عرفها التاريخ، وكانت حاضرتها ــ على أرجح الأقوال ــ تقع قرب كومبحي صالح بموريتانيا.

وفي القرن الخامس الهجري نشأت دولة المرابطين بضفاف نهر السينغال من قبيلة لمتونة

الموريتانية. فلما اشتد ساعدها اخضعت المغرب إلى حدود طرابلس ثم الأندلس لحكمها على يد يوسف بن تاشفين. كما وجه زعيمها أبو بكر بن عمر الزحف على امبراطورية غانا في الربع الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي. وكان هذا الزحف من العوامل الرئيسية في تثبيت اقدام الاسلام بإفريقيا السوداء، ونشأت على إثره دولتا مالي وسينغال الاسلاميتان وما تفرع عنهما من ممالك في غرب إفريقيا.

★ ★ ★

وأعقب قيام الممالك السودانية فترة انزوت فيها موريتانيا على نفسها،، إلا ما كان من بعض الغزوات التي كانت تقوم بها من حين لآخر. وقويت عروبة هذا الإقليم بانتقال قبائل بني حسان وبراكنا والترارزة واولاد يحيى بن عثمان عن طريق المغرب. واستمرت هذه الهجرة إلى القرن السابع عشر. فكانت الدول التي تعاقبت على الحكم في المغرب تمد نفوذها على موريتانيا وتعتبرها جزءا منه.

ومنذ أواخر القرن السابع عشر نشأت إمارات في موريتانيا أهمها إمارة تاجنت والترارزة والبراكنة وادرار. وكانت هذه الإمارات تستمد نفوذها من السلطة المركزية المغربية، فكان سلطان المغرب يبارك تعيين الولاة، وكانت خطب الجمعة تلقى باسمه.

وتجلت السيادة المغربية في عدة مناسبات، نكتفي بذكر بعضها :

فبعد ما طردت الدولة السعدية ــ بمؤازرة سكان موريتانيا ــ جيوش الاحتلال البرتغالي والاسباني الذين استقروا ببعض شواطىء المغرب بما فيها موريتانيا في القرن السادس عشر خلصت الناحية الممتدة بين الساقية الحمراء ونهر السينغال، وقامت الدولة العلوية ووجهت فرقا عسكرية تفقدية لوادان سنة **1665** ولادرار سنة **1678** وتاكنبت سنة **1680** وشنقيط الى حدود السينغال سنة **1730** ولتضيت سنة **1789**.

وقام المولى الرشيد مؤسس الدولة العلوية ثم مولاي اسماعيل في أوائل القرن الثامن عشر وابنه بعده مولاي عبد الله برحلات إلى أقصى الجنوب الموريتاني على ضفاف نهر السينغال. فاستقبلهم السكان استقبالا حارا.

وقدم أمير الترارزة على شندورة إلى مكناس ليشتكي للمولى إسماعيل من أعمال بعض القبائل المجاورة. كما استقبل سيدي محمد بن عبد الله ومولاي الحسن في أواخر القرن التاسع عشر وفودا وأمراء من جنوب موريتانيا، منهم الشيخ ماء العينين مؤسس مدينة سمارة بطرفاية. وطلب من مولاي الحسن النجدة ضد المستعمر فبعث له بواخر محملة بالذخيرة العسكرية لمطاردة

الفرنسيين. وكذلك فعل المولى عبد العزيز وأخوه المولى عبد الحفيظ قبيل فرض الحماية على المغرب معلنين رسميا أن موريتانيا منطقة مغربية مشمولة بسيادة سلطان المغرب.

★ ★ ★

يرجع اهتمام أوروبا بموريتانيا والشواطىء المغربية بصورة عامة إلى القرن الخامس عشر بعد سقوط الأندلس. فقد بدأت الغارات المسيحية تتوالى على ثغور المغرب. وكما احتل الإسبانيون سبتة ومليلية في ذلك التاريخ، اتجهت انظار البرتغاليين إلى تملك سواحل موريتانيا، إذ كانوا آنذاك في أوج عظمتهم الملاحية. فاستقروا على شاطىء موريتانيا ومدخل السينغال، وبدأوا يتجرون في الرقيق والذهب والصمغ ولكنهم لم يتوغلوا كثيرا داخل الصحراء. وظل البرتغاليون يتحكمون في طرق التجارة زهاء قرنين، ثم تبعهم الاسبانيون فالهولنديون والفرنسيون. وأنشأوا مراكز ومحطات للاتجار في الرقيق والمنتوجات الإفريقية.

وقد طردت الدولة السعدية البرتغال عن الشواطىء المغربية بما فيها شواطىء موريتانيا وأوقعت بهم هزيمة وادي المخازن في أواخر القرن السابع عشر. في المعركة التي هلك فيها ثلاثة ملوك من جملتهم دون سيباستيات ملك البرتغال.

ولكن وحدة الأراضي المغربية تعرضت في القرن التاسع عشر بالخصوص لمحنة قاسية تبعا لانطلاق القوات الأوروبية وقيامها بمغامرات استعمارية وتسابقها لاحتلال الأقطار المستضعفة في آسيا وإفريقيا. فبعد مؤتمر برلين سنة 1881 الذي تم فيه توزيع افرقيا الوسطى وأصبح المغرب بدوره معرضا للخطر إثر غزو الجزائر سنة 1830 وتونس سنة 1881.

وبدأ الزحف الاستعماري على المغرب في الجنوب. فبعد حرب تطوان سنة 1860 اتخذت إسبانيا من ريودي اورو قاعدة لأسطولها على إثر اتفاق بينها وبين سلطان المغرب لم يعترف لها فيه بسوى حق صيد السمك في مياه هذا الإقليم.

وفي نفس الوقت بدأ التسرب البريطاني في شواطىء شنقيط حيث كانت حكومة لندن توجه السفن المحملة بالهدايا والبضائع وترسل فيها الجغرافيين والجيولوجيين ليرسموا الخرائط استعدادا للغزو. وعقدت بريطانيا اتفاقية مع أحد رؤساء قبيلة «تكنة» لبناء مساكن ومستودعات. وأنشأت «شركة شمال غرب افريقيا»، وبنت بطرفاية مصنعا ومخازن وأبراجا سنة 1876 فقامت الحكومة المغربية باحتجاج شديد على هذه التصرفات واعلنت أن الاتفاقات المبرمة مع رئيس عشيرة تكنة غير مشروعة إذ أن صاحب الحق في التوقيع على المعاهدات هو السلطان نفسه أو من يفوضه في ذلك. فتم الاتفاق بين المغرب وبريطانيا على تسوية المشكلة بشراء المؤسسات البريطانية وأعلنت حكومة لندن سنة 1850 أنه «ليس لأحد أن يدعي امتلاك أي جزء من

الأراضي الواقعة بين وادي درعة ورأس بوخادور والتي يطلق عليها اسم طرفاية وجميع الأراضي الواقعة خلفها لان كل هذه الاراضي تعتبر ملكا للمغرب». وابرمت اتفاقية بهذا النص بين الحكومتين في نفس الوقت.

لكن محاولات التغلغل البريطاني لم تنته، فكانت السلطات المغربية تتدخل وتأسر ربابين السفن الانجليزية وتحجز شحناتها حتى شلت نشاط الشركات البريطانية التي كانت تمهد للاحتلال.

وكان المغرب — كما سنرى — يواجه في آن واحد التسرب الاستعماري الفرنسي من الجنوب خصوصا بعد ما تم لهذا الاستعمار الأمر باحتلال السوادين والوقوف على الضفة اليسرى لنهر السينغال قبالة موريتانيا. لقد بدأ التسرب على يد الضباط والمستكشفين، فاصطدم بمقاومة عنيفة خصوصا في قبيلة الترارزة المتاخمة للنهر مما هدد الوضع الاستعماري في السودان، فاخذ الفرنسيون يغيرون على موريتانيا ويهادنون بعض الشيوخ مما سنتحدث عنه في فصل لاحق. وما فتئت الحكومة المغربية تتدخل لدى السلطات الفرنسية لوضع حد لهذه الغارات، وتبعث بالجيش والعتاد لمواجهة الزحف الاستعماري على موريتانيا. وكانت المقاومة تجري باسم سلطان المغرب للدفاع عن أراضي المملكة.

يدخل احتلال موريتانيا في دائرة سباق الدول الاستعمارية على استعباد القارة الإفريقية في القرن التاسع عشر. ولم يكن بوسع المغرب أن يسلم من أطماع فرنسا بعد ما احتلت الجزائر وتونس من جهة، واستولت على السينغال حتى الضفة اليسرى من نهر هذا البلد. فقد أصبح مطوقا من الشرق والجنوب. وشرعت حكومة باريس في التمهيد لبسط سيطرتها عليه بجميع الوسائل. وليس من الصدف في شيء أن تتوالى الاستعدادات وتجري عمليات الاحتلال بجنوب المملكة المغربية في نفس الوقت الذي كانت الاستعدادات والعمليات قائمة لاحتلال الجزء الشمالي من هذه المملكة. ولا يستغرب كذلك ان تستمر المقاومة في الشمال والجنوب الى نفس التاريخ. فالبرنامج الذي وضعته السلطات الاستعمارية لاحتلال موريتانيا يدخل في إطار المخطط العام الذي وضع لاحتلال المغرب بجميع أجزائه.

بدأ التسرب الاوروبي لموريتانيا كما ذكرنا إثر سقوط الأندلس، قاومت الدولة المغربية هذا التسرب حتى طهرت شواطئها من الاحتلال البرتغالي.

أما في القرن التاسع عشر، فقد بدأ تنافس الدول الاستعمارية على احتلال إفريقيا واستغلال ثرواتها، وتسابقت فرنسا للاستيلاء على المغرب بجميع اجزائه. ونستعرض الآن مراحل هذا الاحتلال وما أبداه الشعب المغربي من مقاومة مستميتة إلى أن غلب على أمره :

منذ استتب الأمر لفرنسا بإفريقيا الغربية السوداء في بداية القرن التاسع عشر ووطئت جيوشها الضفة اليسرى لنهر السينغال بدأت تتحرش بموريتانيا. وقد عبر الجنرال فيديرب اول حاكم فرنسي عام بافريقيا السوداء عن النوايا التي كانت حكومة باريس تبيتها اذ ذاك قائلا في جريدة «المونيتور الرسمية» : «سيرى العالم اجمع ان الحكومة الفرنسية مصممة العزم على المضي في خطتها التي سلكتها حيال الموريتانيين الى حد انها ستفقدهم كل بصيص من الأمل في التملص مما نفرضه عليهم فرضا عادلا».

منذ سنة 1854 اصبحت الجيوش الفرنسية تحتل الضفة اليسرى للسينغال واضحت وجها لوجه أمام موريتانيا. فتلقى الجنرال فيديرب الأمر باستعمال القوة إذا لم يستطع أن يصل إلى أهدافه بطرق الاقناع. وفي سنة 1855 شن هجوما عسكريا على موريتانيا، وهو أول هجوم استعماري وقع على الحدود الجنوبية من المغرب. فاشتبك الموريتانيون بقيادة حفيد الأمير علي شندورة الذي كان ولاه سلطان المغرب المولى إسماعيل على هذه المنطقة اليسرى لنهر السينغال؛ واضطر الفرنسيون إلى مهادنة الأمير مقابل أداء ضريبة تقدر بثلاثة في المائة على الصمغ الذي يتجرون فيه واعترف للفرنسيين بحق الإقامة والتجول في موريتانيا.

وفي سنة 1860 كلفت بعثة على رأسها القبطان فانسان بالاستطلاع في مقاطعة ادرار، فمنعها أمير هذه المقاطعة من الدخول. وجدد الشيخ سيديا الكبير في نفس السنة ولاءه للسلطان محمد بن عبد الرحمن. ووجهت فرنسا بعثة جديدة للاستكشاف بمقاطعة ادرار، فاظهر أميرها أحمد ولد محمد صرامة حيال هذه البعثة استحق عليها تنويه السلطان. وفي نفس السنة وجهت ثلاث بعثات أخرى للاستطلاع؛ وقد وجدت مقاومة شديدة من لدن السلطات المحلية، فتوقفت هذه العمليات ولم تستأنف الا في سنة 1900 حين توغلت برئاسة الضابط بلانشي في مقاطعة ادرار فالقي عليها القبض. ولما أجريت محادثات الإفراج عنها صرح الأمير الشيخ سعد بوه للوفد المفاوض : «إننا ننتظر الأوامر : فإما سنقتل أعضاء هذه البعثة وأما سنسيرهم إلى قصر سلطان المغرب».

وفي مستهل القرن العشرين انتهت مرحلة الاستعداد لاحتلال موريتانيا، وشرعت فرنسا في العمليات العسكرية.

بدأت عمليات الاحتلال في شهر مارس 1902 حين جردت فصيلة من الجيش الفرنسي الذي كان يحتل السينغال وامرت بمهاجمة الترارزة المتاخمة للنهر. وفي نفس الوقت وضعت خطة سياسية لتفريق كلمة الموريتانيين وتشتيت وحدتهم وكان كوبولاني هو الساهر على هذه الخطة. وتحت ضغط القوة الاستعمارية اضطر أمير الترارزة إلى الاستسلام، لكن الفرنسيين لم يقووا على مواجهة المقاومة التي انتظمت عند حدود الترارزة ولم يدم احتلالهم طويلا «لأن البلاد — كما

قال جيلي لأحد الضباط الفرنسيين ــ كانت تتيح للموريتانيين ملجأ مضمونا، ولم تكن وسائلنا تسمح لنا بمطاردتهم».

واشتعلت المقاومة من جديد بالترارزة في سنة 1904 حين اعلن اميرها نقض الهدنة فالتفت حوله قبيلة اولاد السبع المعروفة بشهامتها. وكان كوبولاني في ذلك الحين يضع الخطط السياسية والعسكرية للاستيلاء على مقاطعات البراكنة وتاكنت وادرار. واستبقت فرنسا الحوادث فأنشأت في نفس السنة ما سمته «بالإقليم المدني لموريتانيا». وهي أول مرة أطلق هذا الإسم على الأراضي الواقعة بأقصى جنوب المغرب.

أمام هذه المناورات اشتدت مقاومة سكان موريتانيا؛ وانتهت الخلافات التي كانت بين القبائل، وقرر الأمراء ان يقفوا صفا واحدا ضد العدوان المسلح؛ وانضمت قبائل الشمال إلى قبائل الجنوب وخاضت معركة واحدة. وبذلك فشل كوبولاني في إثارة الفرقة بين السكان؛ ولم يستطع الجنود الذين بعث بهم أن يتوغلوا في موريتانيا وكتب أمير ادرار ولد عيدة إلى كوبولاني : «ان بلادنا موضوعة تحت حماية سلطان المغرب، وسنسالمكم ما دمتم في سلام مع عاهلنا».

لكن كوبولاني أصر على التغلغل في موريتانيا فتم اغتياله يوم 12 مايو 1905.

واشتد أزر المقاومة الموريتانية بقيادة أمير ادرار الذي توجه بجيش عظيم إلى تجيكجة. وأخذت الاستعدادات لطرد الفرنسيين من تاكنت. ووجه الشيخ ماء العينين من «سمارة» نداء إلى سكان موريتانيا وكافة مشايخ الطرق لخوض الجهاد ضد العدوان الفرنسي، وبعث رسلا جابوا كافة أنحاء موريتانيا منادين بالحرب وبمؤازرة سلطان المغرب. فاستجاب له كافة الامراء والولاة، وتوجه بعضهم إلى عاصمة المملكة المغربية لتنسيق الخطة مع الحكومة المركزية؛ ومن بينهم امراء الترارزة والبراكنة وتاكنت والحوض، وزودهم سلطان المغرب بالذخيرة الحربية والجند وولى قيادة الجيش عمه المولى ادريس مع أعطائهم تعليمات بتوجيه إنذار إلى جيش الاحتلال بمغادرة موريتانيا؛ أو إعلان الحرب لطرده منها.

ونظم المولاي إدريس المقاومة متخذا مقر القيادة قرب تجيكجة لقطع طرق مواصلات العدو وحصل على انتصارات مهمة.

وأدركت فرنسا خطورة الموقف، فقررت الضغط على المغرب من الشمال للحيلولة دون قدوم الجنود والذخيرة العسكرية، فبدأت تناوش الحكومة المركزية وتهجم على حدود الشرق ومن شواطىء الأطلس. أمام هذه الحالة الجديدة دعا السلطان عبد العزيز في 1906 الدول الأوروبية إلى عقد المؤتمر المعروف بمؤتمر الجزيرة وقد شاركت فيه ثلاث عشرة دولة؛ فأقرت المبدأ الثلاثي لسيادة السلطان ووحدة المناطق التي يحكمها والحرية الاقتصادية دون ميز أو تفاوت.

ومعلوم أن المغرب في رأي اعضاء مؤتمر الجزيرة كان يمتد إلى السينغال كما ورد بعد ذلك في الاتفاق الفرنسي ـــ الألماني بتاريخ 4 نوفمبر 1911 حيث جاء بالنص : «.. من المتفق عليه ان المغرب يشمل كل الجزء من افريقيا الشمالية الممتد ما بين الجزائر وافريقيا الغربية الفرنسية ومستعمرة ريو دي اورو الاسبانية».

وبالرغم من قرارات مؤتمر الجزيرة استمرت فرنسا في ضغطها بالوسائل الديبلوماسية والعسكرية على الجزء الشمالي من المغرب،، بينما مضت في هجماتها العسكرية على موريتانيا. بيد ان الحكومة المركزية واصلت امداداتها للمقاومة الموريتانية التي كانت تلحق خسائر فادحة بجيوش الاحتلال. فاضطرت هذه الجيوش إلى الجلاء عن اكجوجت وأحرز المقاومون انتصارات في مقاطعات الترارزة وتاكنت والبراكنة وهزموا فيلقين فرنسيين. وفي سنة 1908 هاجم الكولونيل غورو مركز ادرار الذي كانت تتجمع فيه المقاومة واستمر الكفاح الى سنة 1911 في التلال والجبال إلى أن غلب المقاومون على أمرهم بتاكنت والعصبة وادرار والترارزة وتنظمت المقاومة الموريتانية من جديد في الحوض فكبدت جيوش الاحتلال هزائم شنيعة.

واستمرت فرنسا في عدوانها على الجزء الشمالي من المغرب حتى أرغمت السلطان علي قبول حمايتها. ولكن المقاومة الشعبية لم تنته واستمرت بالجبال والأدغال وأعقبتها ثورة محمد بن عبد الكريم الريفي، و لم يضع المغاربة السلاح في الشمال إلا بعد ما غلبوا على أمرهم سنة 1934.

وكذلك كانت الحال في الجنوب حيث مضت المقاومة في طريقها بالرغم عن شدة الضغط العسكري الذي كانت تعانيه.

ووضعت فرنسا خطة عسكرية بتواطؤ مع إسبانيا لعزل الشمال عن الجنوب. فاتفقت مع هذه الدولة على أن تحتل ريودي اورو، و لم تكن من قبل تستقر سوى في نقطة ضيقة منها. كما وقع ربط الاتصال بين الجيوش الفرنسية التي كانت تحتل الجزائر والجيوش التي كانت تعمل لإخماد المقاومة الموريتانية. وذلك باحتلال عين صالح وتيميمون وتيدكلت وتوات وهي الثغور الشرقية للمغرب. ووقعت معارك شديدة سقط فيها خلق كثير من الجانبين : معركة انواذيبو ومعركة بوكرن ولقديم سنة 1924، معركة تيفيك 1932 الخ. و لم يقض على المقاومة الموريتانية إلا في سنة 1934 حين نفذت قوتها.

وهكذا فرضت السيطرة الاستعمارية على المغرب بكامل أجزائه. وإذا كان الجزء الشمالي قد فرض عليه نظام الحماية، فإن فرنسا اخذت تفكر منذ ان استقر لها الأمر بموريتانيا في فصل هذا الإقليم عن المملكة المغربية، وأخذت تمهد لذلك بجميع الوسائل طبقا لسياسة الاستعمار الفرنسي بفصلها في 1960.

فبمجرد ما استقر للفرنسين الأمر بإفريقيا السوداء، مهدوا للاستيلاء على الضفة اليمنى

لنهر السينغال وأصدروا مرسوما بإنشاء ما سموه «بالاقليم المدني لموريتانيا» سنة **1904** اعتقادا منهم بأنهم سيتوفقون الى السيطرة عليه بسرعة. فاصطدموا بمقاومة عنيفة دامت قرابة ثلاثين سنة بعد ذلك التاريخ، مما اضطرهم في سنة **1909** الى الاعلان بانه اقليم عسكري يخضع للاحكام العرفية، وظل الامر هكذا الى ما بعد الحرب العالمية الثانية. فكانت موريتانيا تعامل معاملة المستعمرات الفرنسية، وتخضع في ادارتها لوزير المستعمرات.

وفي سنة **1946** أدمجت في الاتحاد الفرنسي بهذه الصفة وكانت تطبق عليها كافة القوانين التي تتخذ بشأن المستعمرات الفرنسية في افريقيا وغيرها. اما الادارة في موريتانيا فقد ظلت إلى سنة **1958** تابعة للسينغال، ومركز حاكم موريتانيا الفرنسي بمدينة سان لوى على الضفة اليسرى من نهر السينغال.

وأمام التيار التحرري الذي اكتسح إفريقيا، اضطرت حكومة باريس سنة **1957** إلى سن ما سمته بالقانون الإطاري الذي نص على أجراء انتخابات في كل مقاطعة من مقاطعات إفريقيا الناطقة بالفرنسية لتكوين مجالس عامة. وهذه المجالس تتولى بدورها تشكيل وزارات تصبح مسؤولة أمامها؛ فيغدو لهذه المقاطعات نوع من الاستقلال الذاتي مع بقاء شؤون الدفاع والخارجية والاقتصاد في يد فرنسا. وبموجب هذا القانون ولاول مرة تشكل مجلس بموريتانيا وتألفت حكومة أهلية في **20** مايو **1957**.

وكان المغرب إذ ذاك قد أعاد استقلاله، وطرح قضية مناطقه التي كانت ما تزال تحت السيطرة الاستعمارية بصفة عامة ومشكلة موريتانيا بالخصوص مطالبا فرنسا بإجراء مفاوضات لحلها. وواعدت الحكومة الفرنسية بالدخول في المفاوضات، لكنها في الواقع كانت تمهد لاتمام عملية الفصل كما سنذكر ذلك في موضعه.

واعتلى الجنرال دوكول الحكم في مايو **1968**، فعرض دستورا جديدا على استفتاء الشعب الفرنسي والمستعمرات، وخطا في دستوره خطوة اوسع من القانون الاطاري حيث منح السمتعمرات الفرنسية حرية الاختيار بين قبول الدستور أو رفضه؛ فاذا رفضته أصبحت مستقلة؛ فيترتب عن ذلك امتناع فرنسا من تقديم أية معونة فنية أو إدارية. أما إذا قبلت الدستور فستصبح مندمجة في الرابطة الفرنسية وتتمتع بمعونة فرنسا.

وأجري الاستفتاء على دستور دوكول ــ بالرغم عن احتجاج المغرب ــ ووقع تزوير في التصويت، مثلما كان يقع في الجزائر. ورغما عن المقاطعة التي لقيها من لدن الشعب الموريتاني معبرا بذلك عن عدم تبعيته لفرنسا وتشبثه بالوحدة مع المغرب، فقد صدرت النتائج من مكاتب الاقتراع التي كان يشرف عليها الموظفون الفرنسيون معلنة أن الأغلبية الساحقة صوتت لدستور دوكول.

وهكذا تكونت «جمهورية موريتانيا الإسلامية» داخل إطار الرابطة الفرنسية. وبهذه الوسيلة فصل هذا الإقليم عن المغرب. وعين على رأس الحكومة السيد المختار ولد دادة.

الوضع السياسي في موريتانيا في الستينيات

من المفيد ـــ بعد إعطاء لمحة وجيزة عن موريتانيا وفي بداية اهتمامنا بالمشكلة الموريتانية ـ أن نلقي نظرة عاجلة عن الوضع السياسي في هذا الإقليم كما يبدو من دكار وكما استقينا معلومات عنه من افواه بعض الشخصيات الموريتانية التي كانت تمر من العاصمة السينغالية وكنا نحرص على الاتصال بها. من المعلوم ان الجالية الموريتانية في دكار تعد بعشرات الآلاف، ويشتغل معظم أفرادها في التجارة ولأغلبهم عطف على المغرب. وقد بادرنا إلى ربط الاتصال بهم وأقام لنا بعضهم حفلات، ثم ان دكار نافذة من نوافذ موريتانيا إلى الخارج. وكثيرا ما يمر منها رجال السياسة والاعمال الموريتانيون للقيام بمهامهم ومعاملاتهم التجارية وغيرها في الخارج وتكون عودتهم منها وكنا ننتهز الفرصة فنتصل ببعضهم، بالاضافة الى بعض المبعوثين الذين كنا نوجههم لاستقصاء أخبار موريتانيا، وما كنا نحصل عليه من معلومات بواسطة اتصالاتنا مع الدبلوماسيين المعتمدين في نفس الوقت في دكار وانواكشوط. ثم أن جماعة الموريتانيين اللاجئين في المغرب كثيرا ما كان بعضهم يتردد على دكار، فكنا نجتمع بهم فيطلعوننا على ما لديهم من المعلومات عن الداخل، وكان من ضمن أعضاء السفارة أحد أعضاء هذه الجماعة هو السيد إسماعيل ولد عبيدنا الذي كان يشغل منصب مستشار وكانت له اتصالات مهمة في داخل موريتانيا كنا نستفيد منها وقد طالبت حكومة موريتانيا الحكومة السينغالية ابعاده، وخاطبتنا هذه الأخيرة مرارا في أمره.

في بداية سنة 1961، كانت موريتانيا تتمتع بوضع إقليم منفصل تحت اسم «جمهورية موريتانيا الإسلامية» في إطار الرابطة الفرنسية، وذلك بموجب الاعلان الذي صدر يوم 11 نوفمبر 1958 في اعقاب الاستفتاء على الدستور الجديد الذي طرحه الجنرال دوكول على الشعب الفرنسي وعلى شعوب المستعمرات الفرنسية بإفريقيا كما تقدم لنا. وقد أعرب المغرب في نفس الوقت ـــ كما سبق له مرارا ـــ عن معارضته لهذا الطرح معتبرا اياه مسا بوحدة ترابه بالنسبة لموريتانيا ونقضا للمعاهدات التي التزمت بها فرنسا..

والجدير بالذكر أن موريتانيا لم تكن قد أبرمت أوفاق تعاون مع فرنسا مثلما كان الحال مع المستعمرات الفرنسية الإفريقية الأخرى. وكانت حكومة باريس وضعت السيد المختار ولد دادة على رأس هذا الإقليم. وكان شابا تدرج في الوظيفة العمومية داخل الإدارة الفرنسية بعد ما حصل على شهاد عليا في الحقوق. وكانت الحكومة الفرنسية تتوقع أن يكون أحسن من يتولى المسؤولية ويرعى مصالحها في المستقبل. والرجل من بيت متوسط الحال معروف ببوتيلميت في مقاطعة شنقيط، ومشهور بمروءته ونزاهته ونظافة يده، وقع الاختيار عليه فظهرت مواهبه السياسية وطموحه، وهذا ما جعله يزيح من طريقه جميع الذين كانوا يعارضون تطلعه إلى التفرد بالسلطة واحداً واحداً وجماعة جماعة، وكان الى ذكائه يتحلى بما يتحلى به عادة أغلب الصحراويين من حيلة وصبر وجلد للوصول الى مآربهم.

كان الصراع بموريتانيا في تلك الفترة أساساً بين المختارين : المختار ولد دادة والمختار اندجاي وكان رئيسا للمجلس الموريتاني ومن رجال الاقطاع، كان يطمع في الوصول إلى رئاسة الجمهورية ويسعى إليها بكل الوسائل ويعول على مساعدة الفرنسيين، فلم يكن يتردد في أعلان عدائه السافر للمغرب. وقد أنشأ لنفسه حزبا يستعين به على تحقيق مطامحه وكانت لموريتانيا إذ ذاك ثلاثة أحزاب : حزب النهضة وهو الأقوى وكان يرأسه السيد بوياكي عابدين وكان في الأصل يعتبر موريتانيا جزءا من المغرب، وحزب التجمع الوطني الذي أسسه المختار ولد دادة ليجعله أداة مشروعيته وعمله الحكومي وحزب الاتحاد الوطني الموريتاني ولا يعدو أن يكون جماعة «أشخاص وصوليين يطمعون فى المناصب» كما يقول عنهم خصومهم، وكان المختار ولد دادة يسبح وسط هذه التيارات محاولا استمالة حزب النهضة بالخصوص لجانبه كي يعزز مركزه، وكان يدعو إلى عقد مائدة مستديرة لتأسيس حزب واحد، وقد توفق في ذلك كما سنرى. أما عن عموم الشعب. فكان في معظمه منصرفا إلى اهتماماته الخاصة و لم تكن هناك رابطة قوية تجمعه ولا وعي يدفعه إلى النضال أو استعداد للمقاومة. وقد كادت أن تنتهي كل معارضة لحكومة المختار ولد دادة لما هاجرت شخصيات موريتانية مهمة إلى المغرب وعلى راسهم الأمير فال ولد عمير وحرمة ولد بابانا والداي ولد سيدي بابا والمختار ولد أباه.

اختار المختار ولد دادة أعضاء حكومته من شخصيات موالية له من العنصرين اللذين يتألف منهما المجتمع الموريتاني «البيضان» والسمر مراعاة للمواطنين الموريتانيين من أصل سينغالي، و لم يكن بالحكومة أي عضو من أعضاء حزب النهضة إذ ذاك، وكان المختار يمنيهم بالدخول بعد ما تنجلي الحالة وتستوفى الشروط. ويستعين بهم في بعض المهام الدبلوماسية والاعلامية والدعائية.

بالنسبة للمغرب كانت الحكومة تشتمل على فئتين : فئة معتدلة وأخرى متطرفة. والمختار ولد دادة كان يظهر حفظ التوازن بين الفئتين، والمتطرفون كانوا لايتورعون عن ابداء عدائهم

للمغرب فيجاهرون بان موريتانيا جمهورية ولا يمكنها ان تتحد مع المغرب الذي له نظام ملكي، ونظرا لموقف تونس من القضية الموريتانية كان المتطرفون يعلنون أن مستقبل بلادهم إلى جانب هذه البلاد وإلى جانب الجزائر عندما يتم استقلالها، ويمكنها ان تشكل وحدة معهما. ومن أعضاء الحكومة الموريتانية المتطرفين من كان يدفع إلى توثيق الارتباط مع فرنسا والسماح للولايات المتحدة بانشاء قواعد عسكرية في موريتانيا مقابل ضمان استقلالها.

والشيء الذي كان يضايق الحكومة الموريتانية بالأخص هو موقف الدول العربية في تأييد مطلب المغرب ومقاطعتها للنظام القائم بنواكشوط. و لم ينفعها تأييد تونس في القضاء على الحاجز الذي كان يفصل بينها وبين تلك الدول رغم ما بذلته من المساعي في هذا السبيل، وإخفاق الحكومة الموريتانية في كسب تأييد العرب لم يحقق لها الشعبية التي كانت تطمع فيها داخل بلادها فلم يتعزز موقفها. ثم ان ذلك كان من الاسباب التي جعلتها تتأخر في إبرام اوفاق التعاون مع فرنسا، حيث كانت تخشى من تاثيرها العكسي بما قد تتضمنه من روابط التبعية، وكانت الدول الافريقية تبرم الواحدة تلو الأخرى تلك الأوفاق في إطار «الرابطة الفرنسية» و لم يعد سبيل لمماطلة موريتانيا في هذا المجال. ثم ان فرنسا كانت تضغط ضغطا شديدا على الحكومة الموريتانية لجرها إلى التوقيع على تلك الاوفاق : وكان المختار ولد دادة يلجأ إلى أساليب التسويف وقد أطلع صديقه السيد جميل حرب القنصل العراقي الفخري بدكار على المراسلات المتبادلة مع الحكومة الفرنسية في هذا الصدد. فأحاطنا هذا الأخير علما بفحواها.

بقي أن نشير الى موقف المعتدلين في الحكومة الموريتانية كانوا يبدون الرغبة في الاتفاق مع الحكومة المغربية على تسوية المشكلة القائمة بواسطة الاتصال المباشر. ويدعون أن المختار ولد داده نفسه مستعد لذلك، وكانوا يبدون امتعاضهم من الموقف الذي اتخذه المغرب. ويرون ان موريتانيا لم يكن لها محيد عن القيام بما قامت به مع فرنسا قبل الشروع في أي محاولة للارتباط مع المغرب. ولو انهم بدأوا باعلان اتحادهم مع المغرب لتعذر عليهم الانفصال عن فرنسا ولكلفهم ذلك حربا لا قبل لهم بها مع هذه الدولة، ولذلك فهم يأسفون لما حصل وينتظرون ان يعدل المغرب عن خطة مقاطعة موريتانيا ويسلك نهج التفاهم، كما انهم متأثرون من مقاطعة الدول العربية مع انهم يعتبرون بلادهم جزءا من الوطن العربي، وموقفهم من اسرائيل نفس موقف هذه الدول، وليس في موريتانيا اي تغلغل اسرائيلي كما في الدول الافريقية الاخرى.

ويذهب المعتدلون في حكومة المختار ولد دادة الى القول بان انتهاء القطيعة بين الدول العربية وموريتانيا وعدول المغرب عن سياسته ضد موريتانيا من شأنهما ان يبعدا شبح الاستعباد الذي يتهدد هذه البلاد اذا بقيت معزولة. فقد يضطر المختار وحكومته إلى امضاء اوفاق مع فرنسا تحت الضغط فلا تكون في صالح تحريرها من ربقة الاستعمار الجديد. ومهما كانت الظروف

فان حركة مسلحة لا يمكن ان تنجح في حل المشكلة الموريتانية لا من الناحية القانونية ولا من الناحية العملية. ذلك ان اغلب الدول ــ ومن جملتها الدول العظمى ــ سبق أن اعترفت باستقلال موريتانيا. فلا محيد عن تسوية المشكلة بطريقة سلمية، خاصة وأن الشعب الموريتاني متعلق بالمغرب.

إطلالة على الوضع السياسي في المغرب

يستحسن — بعد إعطاء نظرة عن الوضع في موريتانيا كما كان يبدو من السينغال — ان نطل على المغرب بعد وفاة محمد الخامس رحمه الله. ينبغي التذكير بأن البلاد كانت تعاني أزمة سياسية منذ ما يقرب من أربع سنوات من جراء الانقسامات والخصومات بين القوى العاملة في المسرح السياسي. وازدادت الازمة حدة في بداية سنة 1959 حين وقع الانشقاق في صفوف حزب الاستقلال وتبع هذا الانقسام إنحياز «الاتحاد المغربي للشغل» أكبر منظمة عمالية إلى الشق الذي كان يرفع شعار التقدمية. وقد شهدت البلاد خلال تلك الفترة هزات وقلاقل وفوضى لم تأمن مغبتها الا بفضل حنكة محمد الخامس وشعبيته التي كانت تند كل شعبية وشدة مراس ولي العهد إذ ذاك الأمير مولاي الحسن وقوة شخصية. ولعل هذه الحالة كانت من الأسباب التي أثرت على نفسية محمد الخامس في آخر حياته. وليس هنا مقام الحديث عن الوضع بالتفصيل.

كانت وفاة محمد الخامس مفاجأة لم تخطر بالحسبان في وقت أحوج ما تكون فيه البلاد اليه لقيادة السفينة إلى شاطىء الامان وسط الانواء والاهوال. وفي رد على خطاب وجهته لأحد الاصدقاء في تلك الظروف أجابني ذلك الصديق : «لقد حلت النكبة الاليمة التي أصابت المغرب في الصميم بفقدان ربان السفينة الحكيم جلالة محمد الخامس تغمده الله برحمته، فلقد كان الخطب جسيما حقاً، وكانت المصيبة عظيمة وكان وقع النبإ أليماً على الجميع».

وتقلد جلالة الحسن الثاني أعباء الحكم في هذه الظروف الصعبة وهو من هو قوة في الشخصية وعلواً في الهمة واتساعاً في الثقافة وحسناً في التدبير بالإضافة إلى غض شبابه وفتوته. وابان مقدرة نادرة كانت محل الاعجاب في القبض على مقاليد الامور وتلقي الأمانة والسهر على مصير الشعب، وسرعان ما التف هذا الشعب عن بكرة أبيه حول جلالته وأولاه نفس الاخلاص والمحبة اللذين كان يوليهما والده، وانعكس هذا الشعور على المنظمات السياسية نفسها، فأظهرت الاستعداد للائتلاف حول جلالته في سبيل المصلحة الوطنية العليا، ويحسن هنا ان نترك الكلام

لأحد قادة حزب الاستقلال ــ الأستاذ أبوبكر القادري ــ في رد على خطاب وجهته له في ذلك الظرف. حيث قال :

«لاشك أنك اطلعت من خلال الصحف التي وصلتك مثل (العلم) و(التحرير) وغيرهما على الفكرة التي طغت على الجميع عندما رأينا الفراغ الذي تركه موت محمد الخامس. فلقد أحس الجميع بأن الإخلاص لروح محمد الخامس وللمصلحة الوطنية العليا تقتضي أن نبدأ هذه الصفحة الثانية مع خلفه الحسن الثاني وفقه الله والأمة كلها صف واحد لخدمة هذا الوطن العزيز حتى نستطيع أن نجتاز هذه المرحلة الدقيقة في حياة بلادنا ونحن في وضعية قوية تساعدنا على تحقيق الاهداف والتغلب على جميع الصعوبات والعمل على نسيان كل الحزازات والخلافات الماضية ومصافحة الجميع لبناء مغرب جديد في جو مفعم بالايمان والاخوة والصفاء.

«في هذا الجو المفعم بالاخلاص والوفاء اذعنا البلاغ الذي لاشك انك اطلعت عليه في ابانه والذي ندعو فيه جميع الأحزاب والهيآت لمد اليد والتصافح والتعاون على ما فيه خير المغرب وسعادته».

وفي هذه الرسالة اخبرني الأخ ابوبكر القادري باتصالات حزب الاستقلال بالهيآت السياسية الاخرى، منها الاتصال بالاتحاديين، والاستاذ محمد بن الحسن الوزاني رحمه الله والدكتور عبد الكريم الخطيب، «ولم نكن نشترط ــ حسب ما ورد في خطاب محدثي ــ إلا المحافظة على المبادىء والذود عنها ومعونة هذا الملك الشاب على أداء واجبه في جو مفعم بالثقة والاطمئنان والتعاون على الصالح العام». وكان حجر الزاوية في البناء المؤمل هو الاتفاق بين حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وتوالت الاجتماعات بين ممثلي الطرفين، وكان الاستاذ عبد الرحمن اليوسفي يمثل الاتحاد في الأساس، بينما كان الاستاذ محمد الفاسي والسيد عبد الحفيظ القادري يمثلان حزب لاستقلال، وكانت الاجتماعات تضم غير هؤلاء.

وتعذر الاتفاق بين الطرفين : فقد اذاع الاتحاديون بلاغا أعلنوا فيه : أن أي اتحاد لا يكون ذا جدوى إلا إذا كانت المطالبة بتشكيل مجلس تأسيسي وحكومة مسؤولة أساسا له. وبقوا متشبثين برأيهم لم يحيدوا عنه. وكان حزب الاستقلال يرى أن الاتفاق لا ينبغي أن يكون خاضعا لشروط مسبقة ولا أن يكون محل جدال، ويحسن أن يعلن عن المواقف بعد إبرام الاتفاق وبحثها بحثا مستفيضا، وكان حزب الاستقلال يعتبر تحقيق الدستور غاية في حد ذاتها، ولاتهم الوسائل للوصول إلى هذه الغاية سواء كان عن طريق مجلس تأسيسي أو غيره. ومن رأي حزب الاستقلال في ذلك الوقت أن يبقى الخيار لجلالة الملك : أما أن يستبدل مجلس الدستور الذي كان قائما إذ ذاك بمجلس منتخب وأما أن يوسعه لفئات أخرى أو يضيفه حتى يصبح مجلسا فنيا بحثاً أو أي صيغة أخرى. وتوالت الاجتماعات بين الطرفين وانتهت بإخفاق مشروع الوحدة. ومع تقادم

الوقت عاد حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى سابق خلافهما.

ولما عدت في مهمة إلى المغرب بعد أقل من ثلاثة شهور وجدت المهاترات ضاربة أطنابها، واضطررت إلى الاسراع بالعودة وكتبت للزعيم علال الفاسي رحمه الله خطابا ضمنته ارتساماتي في مغرب ذلك الوقت الذي كان «أشبه ما يكون بساحة قتال مليئة بالاطلال والخراب، وأبناؤه الذين يعول عليهم فقدوا كل شعور بالمصلحة العامة وانصرفوا إلى التنافس على تحطيم ما بقي قائماً، فما منهم واحد الا ويحمل معولاً بمرأى ومسمع من المفسدين الحقيقيين الذين يتربصون الدوائر بكل ما هو نظيف في المغرب وينتظرون ساعتهم !» وطلبت من الأخ الزعيم أن يبذل ما في وسعه لمعالجة الأمر.. ومعلوم كيف تطورت الاحداث بعد ذلك مما لا داعي لذكره في هذا المقام.

أما فيما يتصل بمهمتي في السينغال، فكانت تنشأ صعوبات في طريق ادائها بسبب المواقف التي كانت تتخذ من حين لآخر. من ذلك صدور مقال في جريدة «الاستقلال» لسان حال حزب الاستقلال بالفرنسية، وكان كله حملة شعواء ضد الحكومة السينغالية والرئيس سينغور بالخصوص. فاستدعاني الرئيس وأبلغني امتعاضه وحزنه مع أنه يبذل ما يستطيع في سبيل الوفاق، فكتبت بذلك إلى الأخ الزعيم علال الفاسي وتلقيت منه في الحين رداً جاء فيه :

«أما عن شكوى السيد الرئيس سانغور من مقال صدر في الاستقلال، فأنا لم أطلع على هذا المقال. وأنت تعلم أن الجريدة يكتب فيها الكثير، وصدور مقال في موضوع ما لا يعني التعبير عن رأي الجريدة، ولا عن رأي الحزب بالاحرى، وأنا آسف على ما وقع وليثق الرئيس أنني سأنبه الإخوان حتى يراعوا ما يجب من ضروب التقدير لبلد شقيق كبلد السينغال ولرئاسة دولته».

بلغت هذا الرد للرئيس سانغور فتقبله برحابة صدر وانتهت المشكلة.

وصدر في جريدة «العلم» مقال رددت صداه كثير من الصحف الفرنسية ووكالات الأنباء في الخارج، وكان عنوان المقال : «لنقاطع دول برازافيل» ودعا صاحبه إلى المقاطعة الاقتصادية نظرا لتأييد الدول المنخرطة في هذه المجموعة انضمام موريتانيا لهيئة الأمم المتحدة.

فكتبت خطابا طويلا للأخ الأستاذ عبد الكريم غلاب مدير «العلم» شرحت فيه القضية كما اراها وبينت له أن المقاطعة الاقتصادية سلاح يضر المغرب أكثر مما يضر مجموعة برازافيل، ذلك أن وارداتنا من هذه الدول لاشيء إذا قيست بصادراتنا إليها،، والذين سيتضررون من مثل هذه المقاطعة هم صناعنا وفلاحونا وصغار تجارنا، وضربت مثلا بالسينغال حيث كنا نصدر ما قيمته خمسة ملايير من الفرنكات بينما لا نستورد سوى ما قيمته مائة مليون، وصادراتنا تشتمل

على مصنوعات من الأثواب والأحذية والخضر والفواكه وغيرها. وقد تجدها دول اخرى، ولاسيما دول السوق المشتركة، فرصة سانحة للاستحواذ على هذه السوق نهائيا».

والجدير بالذكر بهذه المناسبة انني حين رحت يوم 7 مايو لتوديع الرئيس سانغور في طريقه نحو مونروفيا أخذني جانبا ورجاني أن أبلغ حكومتي أن مؤتمر مونروفيا لا يتعارض مع مؤتمر الدار البيضاء. ولن تتخذ هناك قرارات منافية لهذا المؤتمر. وسيقتصر الحديث عن الكونغو، ثم اضاف الرئيس السينغالي : «اننا في الواقع متفقون في الاهداف، ومهما اختلفت الوسائل فسنوفق في النهاية بين الاتجاهات التي تتجاذب كلا من دول مجموعة الدار البيضاء ودول مجموعة برازافيل».

وأشاد الرئيس سانغور بحكمة جلالة الملك الحسن الثاني وقال : «لقد تلقيت اقتراحاته الأخيرة بإنشاء صندوق مشترك للدول الإفريقية وأحداث مؤسسة مشتركة لتكوين الأطر بكثير من الانشراح. وإني أوافق على رأي جلالته.

أحداث دامية زادت في تعقيد المشكلة

عاد السيد جميل حرب من انواكشوط بعد القيام بالمهمة الاستطلاعية التي كلفناه بها لدى السيد المختار ولد دادة، فاجتمعنا به يوم غرة مارس 1961. وقد قضى يومين في العاصمة الموريتانية اجتمع خلالهما علاوة عن رئيس حكومتها بكثير من الوزراء والشخصيات الرسمية. وأطلعنا عن الجو السائد هناك، فقد كان لوفاة محمد الخامس رحمه الله صدى حزن عيق في جميع الأوساط، وفي كل الأقاليم لما كان يتمتع به جلالته من محبة وتقدير. أخبرنا كذلك بأن الرئيس المختار وجه برقية تعزية بإسم الحكومة. وألح السيد جميل حرب على السيد المختار أن يبعث ببرقية ثانية يهنىء فيها جلالة الملك الحسن الثاني باعتلاء العرش. لكنه اعتذر وواعد بتوجيه هذه البرقية متى جاء الرد على الأولى، وكان يخشى هو والوزراء المؤيدون له الا يرد جواب من الرباط.

هذا، وقد شاع خبر البرقية التي بعثها رئيس الحكومة الموريتانية في انواكشوط، وبلغنا عن طريق بعض الموريتانيين القادمين منها ان البرقية كانت مثار نزاع في وسط المسؤولين في الحكومة، حيث أيدها المعتدلون واستنكرها المتشددون وكان المختار اندجاي رئيس الجمعية الوطنية — وموقفه معروف من المغرب — ضد توجيه هذه البرقية. وهدد هو وبعض الوزراء بالاستقالة من مناصبهم، وفعلا ما كادت تمر أيام قليلة حتى أعلن عن استقالته كما استعفى من حزب التجمع الموريتاني وأخذ يسعى لتشكيل حزب جديد. وعلل استقالته بعدم موافقته على التشكيلة الجديدة للجمعية الوطنية التي كان يرأسها والتي أصبحت تتألف من أغلبية موالية للسيد المختار ولد دادة، وفعلا سحبت الجمعية الرئاسة من المختار اندجاي واسندتها إلى السيد حمود ولد حميد وزير الصحة في الحكومة إذ ذاك وواحد اقرباء بوياكي رئيس حزب النهضة، ويدخل هذا الإجراء في إطار تنازع النفوذ ما بين المختارين كما اسلفنا، وقد توفق المختار ولد دادة في ابعاد خصمه واستمالة حزب النهضة في نفس الوقت بتعيين أحد أعضائه في رئاسة الجمعية الوطنية وطرد أكبر عميل للاستعمار في رأي هذا الحزب. وبذلك حقق رئيس الحكومة الموريتانية خطوة جديدة في دعم مركزه. وسنرى — في فصل لاحق — التدابير الأخرى التي اتخذها في هذا الصدد.

وفيما كانت الاتصالات جارية مع الرئيس المختار ولد دادة، وقعت حوادث دامية يوم 8 مارس 1961 في كثير من أجزاء موريتانيا ــ إطار واكجوجت وانواكشوط ــ ذهب ضحيتها العديد من اتباع الحكومة ما بين قتلى وجرحى، وكانت أشد هذه الحوادث في القرية المسماة فديريك «فور غورو»، وحاولت الحكومة الموريتانية أن تقلل من أهمية هذه الحوادث في البداية تلافيا لوقوع الرعب خاصة في وسط الأوروبيين، وحتى لا يتشجع خصومها، لكن هذه الحوادث كان له تأثير بالغ حيث تدنت معنوية أعضاء الحكومة الموريتانية ودب الرعب في وسط الأوروبيين وأعلن بعضهم عن الرغبة في مغادرة موريتانيا حتى لا يجازف بنفسه في قضية لا ناقة لهم فيها ولا جمل، وبلغنا أن هذه الحوادث نما خبرها أربعا وعشرين ساعة قبل حدوثها، فاتخذت السلطات احتياطات وقائية في أهم المراكز، ولولا ذلك لكانت على جانب أعظم من الخطورة. وقد ضبط أحد المشاركين في العمليات فاعترف خلال الاستنطاق أنه هو وصحبه قدموا من حدود جمهورية مالي، كما عثر في أطار على مسدس رماه أحد المتسببين في الحوادث، ووجهت التهمة إلى السيد حرمة ولد بابانا بأنه كان المحرض والمنظم لهذه العمليات بالاتفاق مع المغرب.

وشنت الاذاعة الموريتانية حملة عنيفة اتهمت فيها المغرب بالعدوان على سيادة موريتانيا ومحاولة القيام بانقلاب هناك، وأشارت بأصابيع الاتهام إلى سفارة المغرب في دكار بالخصوص حيث تضم شخصا من خصوم الحكم في موريتانيا. وقد سبق أن نبهت الحكومة السنغالية إلى أمره. وانتهزت فرصة الأحداث فكررت الاحتجاج على وجود السيد اسماعيل ولد عبيدنا وطلبت هذه المرة تسليمه إليها مدعية أن له ضلعا في تلك الحوادث.

وانعقد مجلس وزاري بدكار برئاسة الرئيس ليوبولد سيدار سنغور صدر في اعقابه بلاغ يوم 9 مارس تعرض إلى تلك الحوادث والخطاب الذي بعثه الرئيس المختار ولد دادة للحكومة السينغالية وعلمنا بعد ذلك أن الرئيس الموريتاني أشار إلى أن للسفارة المغربية في دكار مسؤولية في الحوادث، وطلب من الحكومة السينغالية أن تتخد التدابير اللازمة لمنع تسرب العناصر المشبوهة إلى السينغال وتسليمهم لنواكشوط وتفتيش الموريتانيين الموجودين بالسينغال للبحث عن السلاح، وقد تباحث المجلس الوزاري طويلا في الموضوع، ورأى البعض تلبية مطالب الحكومة الموريتانية وتسليم من تشير بهم لمساعدتها على تثبيت مركزها. لكن وزراء آخرين وفي مقدمتهم وزير الداخلية وكان شخصا قويا في الحكومة استبعد هذه المطالب معلنا أنه من العار على السينغال أن يسلم أشخاصا إلى حكومة أجنبية لمجرد تهمة ألصقت بهم. وأعلن أنه ما لم يثبت لدى الحكومة السينغالية الاتهام الذي توجهه الحكومة الموريتانية لخصومها، فلا يمكن استجابة مطالبها. وبشأن السيد اسماعيل صرح المعارضون للحكومة الموريتانية أن السينغال مرتبط بعلاقات دبلوماسية مع المغرب، وهذه العلاقات تفترض حصانات متبادلة. ثم ليس هناك ما يؤكد الاتهام الموجه للسفارة المغربية. وانتهت مناقشات المجلس الوزاري بدون اتخاذ أي قرار.

ولم تفاتح الحكومة السينغالية سفارة المملكة المغربية بأي شيء في الموضوع. ماعدا الإشارات التي أعرب عنها مرارا بعد ذلك رئيس الحكومة ووزير الخارجية حول وجود السيد اسماعيل ولد عبيدنا من جملة أعضاء السفارة. وكنا نجيب بأنه مواطن مغربي كسائر المواطنين، وان السفارة وحدها مسؤولة عن أعماله وهو يعمل في إطار المهمة الدبلوماسية المسندة إليه، ولاصحة للإتهام الموجه إليه. ثم أن الحكومة المغربية دون غيرها هي المختصة في نقله متى شاءت. وقد أشعرت برغبة الحكومة السينغالية. وظل السيد اسماعيل في منصبه إلى أن استرجعته الحكومة المغربية بعد ذلك بفترة طويلة

وبالمناسبة ينبغي أن نذكر ان السفارة بلغ إلى علمها أن الأمر جاء من انواكشوط إلى بعض الطلبة الموريتانيين الموالين للحكومة ويتابعون دراساتهم في جامعة دكار وعددهم يناهز الثلاثين بتنظيم مظاهرة في دكار ضد المغرب يدعون اليها جماهير الموريتانيين الموجودين في العاصمة السينغالية والمتعاطفين معهم من السينغاليين احتجاجا على حوادث موريتانيا. وأمروا بالمرور أمام مكاتب سفارتنا في «وليام بونتى» أهم شارع شاهرين اللافتات المعادية. وابلغت السفارة المغربية بموعد المظاهرة، فنظمنا رد الفعل حيث اتصلنا بالموريتانيين — وأغلبهم من الموالين للمغرب — وأشرنا عليهم بتنظيم مظاهرة مضادة، وتوعدنا الطلبة الذين طلب منهم التظاهر من طرف خفي مشعرين اياهم بان مظاهرة مضادة ستتصدى لهم، كما اشرنا بتوجيه اشخاص من اعيان الموريتانيين القاطنين في دكار الى اقسام الامن ليخبروهم بالشغب الذي ينوي القيام به بعض عناصر الفتنة وان من شأن ذلك أن يثير القلاقل. فدب الخوف في وسط الطلبة من جهة واتخذت السلطات الاحتياط من جهة ثانية، وهكذا اخفقت المناورة التي كانت حكومة انواكشوط تحاول القيام بها.

في الوقت ذاته كانت السفارة منصرفة الى مواصلة اتصالاتها مع الوسطاء بينها وبين الحكومة الموريتانية بغية تقريب شقة الخلاف في اطار التعليمات الحكومية. وكنا وجهنا السيد مامون الفاسي السكرتير الاول بالسفارة الى الرباط محملا بوثائق لم نكن نطمئن الى ارسالها بالحقيبة العادية في تلك الظروف.. وجاءنا الجواب ومعه التعليمات اللازمة. كما عدت إلى الرباط وحظيت بمقابلة جلالة الملك المفدى حيث جدد جلالته اعتمادي في السينغال.. وشرفني بالتشجيع والعطف، وحضرت أحد مجالس الوزراء برئاسة جلالة الملك، نوقشت خلاله قضية موريتانيا. ثم صدرت لي اوامر جلالة الملك وتعليماته المحددة سواء بالنسبة للعلاقات مع السينغال او بالنسبة للقضية الموريتانية.



جلالة ملك المغرب
المملكة المغربية

الحمد لله وحده ولا يدوم إلا ملكه

من عبد الله المعتمد على الله أمير المؤمنين

إلى صاحب السعادة السيد ليوبولد سيدار سانغور رئيس جمهورية السنغال
تحية مباركة طيبة، وبعد فإننا بعد ما تربعنا على عرش المملكة المغربية
خلفا لوالدنا المرحوم صاحب الجلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه أردنا
أن نجدد اعتماد السيد قاسم الزهيري سفيرا فوق العادة ومفوضا لنا
لدى سعادتكم. وإن ما عهدناه في السيد قاسم الزهيري من خبرة وإخلاص
ليحملنا على الاعتقاد بأن تجديد اعتماده سيقع من سعادتكم موقعا حسنا وأنه
سيؤدي مهمته بحول الله وحسن توفيقه على الوجه الذي يحظى بتأييدكم وينال
به جميل تقديركم. وإننا نرجو أن تتفضلوا بقبوله وتصدقوه في كل ما يبلغه إليكم
باسمنا وإسم حكومتنا. ونغتنم هذه الفرصة لنعبر لسعادتكم عن خالص مودتنا
وفائق تقديرنا لشخصكم، وأطيب متمنياتنا الطيبة لبلادكم ولرفاهية الشعب
السنغالي النبيل. حرر بالقصر الملكي بالرباط في 13 شوال عام 1380 الموافق 30
مارس سنة 1961

الفصل الثالث

1 – عواقب الأحداث الدامية في موريتانيا

2 – محاولات لاجتماع الرئيس ولد دادة بمسؤول في الحكومة المغربية

3 – مقابلة بيني وبين الرئيس المختار ولد دادة.

عواقب الأحداث الدامية في موريتانيا

بعد أحداث مارس الدامية شهدت موريتانيا تحولات من الناحية السياسية. فقد شددت حكومة المختار ولد دادة بمعونة الجيش الفرنسي المراقبة على الحدود والتنقلات، وامتلأت السجون بالمتهمين بالحوادث. وازداد الضغط على الجماهير الشعبية، خاصة منها من كان يبدو منه اي معارضة للحكم، وكانت الافكار في غليان واضطراب، وبذلك لم تتجدد الحوادث بالرغم عن توقعات الملاحظين.

ولما أقصي المختار اندجاي من رئاسة الجمعية الوطنية توجه إلى باريس للاستنجاد برئيس الجمهورية والحكومة الفرنسية وكان يعتبر نفسه من أخص أصدقائها ولا يتصور أنها ستوثر عليه المختار ولد دادة. وكان يتوقع بعد الحصول على دعمها ان يجهر بمقاومة حكومة المختار ولد دادة، ويطمع في التعاون مع أمير تاكنت عبد الرحمن الذي شاع أنه تمرد على الحكومة. ويبدو أنه لم يحصل على المساعدة التي كان يتوقعها.

وكان رئيس الحكومة السيد المختار ولد دادة في هذه الفترة منصرفا الى تدعيم مركزه. فأخذ يستميل حزب النهضة وهو الحزب الذي كانت له قاعدة شعبية واسعة حيث كان الوحيد الذي يدعو الى الانفصال عن فرنسا والاتحاد مع المغرب. ومعلوم ان الحكومة كانت قررت حله، وقد أثر المختار على السيد عابدين بوياكي رئيس الحزب والسيد احمد بابا مسك الامين العام وغيرهما من اعضاء المكتب السياسي. فوقفوا في المنظمات الافريقية ومنظمة الامم المتحدة يدافعون عن استقلال موريتانيا ووجهوا في مهمات دبلوماسية شتى، وكان يشاع ان وزارة المواصلات ستسند الى بوياكي بينما سيتولى الامين العام للحزب مهام ادارة وزارة الخارجية، وستسند مهام سياسية ودبلوماسية رفيعة الى شخصيات أخرى من حزب النهضة، وخاصة على رأس المقاطعات وفي مراكز المسؤولية والسلطة.

وأعلن في ذلك الوقت ان مائدة مستديرة سوف تنعقد في وقت لاحق وتدعى لها جميع الاحزاب والشخصيات المهمة لتشكيل حزب واحد بدل الاحزاب الثلاثة الموجودة. فيصبح هو الحزب الحاكم بعد ذلك. ويبدو أن الرئيس المختار قد أقنع قادة حزب النهضة بذلك، كما اقنعهم

بالتعاون معه في المجال السياسي، وتجلى لنا ذلك في الاحاديث التي اجريناها مع كل منهم بمناسبة مرورهم من دكار وحرصنا على مقابلتهم، ونرى من المفيد تلخيص ما دار بيننا وبين السيد يوياكي والسيد سليمان ولد الشيخ سيديا وهو من المنسجمين في التفكير والوسط الاجتماعي مع الرئيس المختار ويتعاطف مع حزب النهضة. وكان اذ ذاك ممثلا لموريتانيا في الامم المتحدة وسفيرا لها في الولايات المتحدة بنفس الوقت، وسنتعرض للحديث المهم الذي دار بيننا وبين السيد أحمد بابا مسك الامين العام لحزب النهضة، وكل هؤلاء الاشخاص كانوا محل ثقة جماعة الموريتانيين الذين هاجروا إلى المغرب.

لقد اغتنمنا فرصة توجه السيد بوياكي إلى مؤتمر ياوندي في الأسبوع الثالث من مارس، وكان بمعيته السيد سليمان ولد الشيخ سيديا فقابلناهما في المطار وحددنا موعداً للالتقاء في الفندق الذي كانا نازلين فيه بدكار. وكان المقصود استطلاع رأيهما في الوضع الراهن بموريتانيا ونوع الارتباط الموجود بين حزب النهضة والسيد المختار ولد دادة واستكشاف آراء قادته في المستقبل.

«ان حزب النهضة ــ كما صرح لنا بذلك السيد عابدين بوياكي رئيس الحزب ــ مذ كان وهو يعارض السياسة الاستعمارية ولم يقبل دخول موريتانيا في اية مجموعة من المجموعات التي اقترحها الاستعمار. ويعتبر مصير موريتانيا مرتبطا مع مصير المغرب. وقد بقينا على مبدئنا في مقاومة المناورات الاستعمارية. فتقرر حل حزب النهضة ومازال منحلا لحد الآن. واعتقل قادته، ثم استقلت موريتانيا، وبعد المحنة التي عاشها الحزب وخروجنا من السجن، اجتمع أعضاء المكتب السياسي وقرروا ضم جهودهم الى الجهود المبذولة في سبيل دعم استقلال الوطن الموريتاني والسعي للاتفاق مع المغرب لفض النزاع القائم معه. ولما دعينا للتعاون مع الحكومة الحالية طرحنا شرطين قبلتهما الحكومة؛ وهما :

أولا – عدم الدخول في الرابطة الفرنسية.

ثانيا – عدم إبرام أي اتفاق عسكري.

وما زلنا في المعارضة، ولما لاحظت أن مشاركة موريتانيا في الاستفتاء على الدستور المنظم للعلاقات بين فرنسا والبلاد التابعة لها في افريقيا وقبولها لاحكامه قد ترتب عنه دخولها في الرابطة. تدخل السيد سليمان ولد الشيخ سيديا في الحديث قائلا :

«ينبغي أن نحلل الوضع الراهن في موريتانيا لنفهمه جيدا. انكم جاهرتمونا في المغرب بالعداء دون ان تعرفوا مقاصدنا، وهو ما نعاتبكم عليه، اننا نتوق الى الاتفاق مع المغرب ونعرف ان مصيرنا واحد، وكنا نأمل كل المساعدة منكم، فوقع خلاف ذلك، وأصبحنا بين أمرين : إما الدخول في اتحاد مالي (بين السينغال والسودان الغربية وفولتا العليا) واما الدخول في المنظمة

المشتركة للمقاطعات الصحراوية O.C.R.S وكان الفرنسيون يدفعوننا إلى اختيار احدهما، وكانوا مستبشرين بالخلاف بين المغرب وموريتانيا ويودون أن يستمر كي نرتمي في أحضانهم نهائيا. إننا نعتبر موريتانيا مختلفة عن إفريقيا السوداء، وإنها جزء من المغرب الكبير، كما نرفض الاندماج في المنظمة العامة للمقاطعات الصحراوية التي نعتبرها مقاطعات فرنسية ولا نعرف مآلها، لذلك رفضنا الدخول في كلتا المنظمتين واخترنا اتخاذ موقف متميز عنهما والمطالبة باستقلال موريتانيا وكنا نأمل الوصول إلى اتفاق مع المغرب.

«أما هذا الذي ترونه من سياستنا مع دول افريقيا السوداء، فهو موقف انتظار لا غير ريثما نتفق مع المغرب. وحتى بقاء الجيش الفرنسي في موريتانيا يرجع لموقف المغرب ونحن مضطرون للسهر على سلامتنا، ولنا رغبة أكيدة في الاتفاق مع المغرب ومستقبلنا مع المغرب لا مع غيره».

وعقب السيد يوباكي قائلا : «إنني كلما ذكرت للمختار ضرورة جلاء الجيش الفرنسي احتج بضرورة الاحتفاظ به طالما لم يقع اتفاق مع المغرب».

وبعد ما ناقشنا طويلا الأفكار التي طرحها المتحدثان مما لا داعي إلى ذكره في هذا المقام سألتهما عن نوع الاتفاق الذي يفكران فيه مع المغرب، فأجاب يوباكي : «على أساس الاعتراف بالشخصية الموريتانية».وبادر السيد سليمان ولد الشيخ سيديا قائلا :

«إننا ندرك ان الحكومة المغربية اتخذت موقفا متشددا من القضية الموريتانية. ومن الصعب أن تنقض موقفها. وتقولون ان هذا الموقف مستوحى من إرادة الشعب الموريتاني (أشارة إلى ردنا عليه). نعم إن الشعب الموريتاني كله يميل إلى المغرب ويقدر جلالة ملك المغرب. وتقولون ان الانتخابات في موريتانيا كانت مزيفة، قد يكون ذلك، فما هي الانتخابات التي لا تكون موجهة ؟ على كل حال ينبغي أن نبدأ بالاتصال والحوار ووضع أسس الارتباط في القضايا المشتركة لننتهي بالاتحاد التام.. إننا إذا اتحدنا فسنشكل هذا المغرب الكبير، خاصة وإن الجزائر على أبواب التحرر، إن خلافنا لا فائدة فيه، ثم إن الحملة التي تقوم بها الإذاعة المغربية غير مشرفة لبلاد كبيرة كالمغرب، وهي تباعد بين شعبينا يوماً بعد يوم، ونخشى أن تتكون هوة سحيقة، بينهما لا يستفيد منها إلا الخصوم».

وبالطبع وجه هذا الحديث كما هو إلى الجهات المختصة في المغرب.

وفي نفس السياق ندرج حديثا جرى بيننا وبين السيد أحمد بابا مسك اثبتناه بنصه في ملحقات هذا الكتاب كما بعثنا به إلى وزارة الشؤون الخارجية (الملحق 3).

محاولات لاجتماع الرئيس المختار ولد دادة بالاستاذ مَحمد بوستة

عاد السيد مامون الفاسي من الرباط ومعه خطاب من الاستاذ مَحمد بوستة وزير الوظيفة العمومية والشؤون الادارية والمكلف اذا ذاك بالشؤون الخارجية، ويتضمن استحسان الأوساط العليا للاتصالات التي أقوم بها في شأن القضية الموريتانية. واخبرني الوزير انه قادم الى دكار بمناسبة الذكرى الاولى لاستقلال السينغال تلبية لدعوة حكومتها، وطلب مني ان اسعى لترتيب مقابلة بينه وبين المختار ولد دادة فيما اذا حضر حفلات الذكرى.

استدعيت فورا الوسيط بيننا السيد جميل حرب، وطلبت منه استمزاج رأي الرئيس الموريتاني؛ فلاحظ عدم وصول الرد على برقية تعزية المختار، كما لم يتم اي شيء يشجع على القيام بهذه الخطوة، فذكرت له ان الحكومة المغربية منصرفة الى معالجة الوضع الجديد الناشىء عن وفاة جلالة محمد الخامس، لكنها تفكر في حسم الموضوع من أساسه. وذلك أجدى من الرد على برقية، وألححت على السيد جميل حرب بضرورة الاتصال لترتيب اللقاء، فاتصل على الفور بشخص يسمى عبد العزيز صال بالمندوبية العامة الموريتانية في السينغال ــ اي السفارة ــ وطلب منه القيام بهذه المهمة. كان السيد عبد العزيز صال يشغل منصب الكاتب العام في مندوبية موريتانيا، وكان موضع ثقة السيد المختار ولد دادة، وقبل توليه هذا المنصب كان في الامم المتحدة بنيويورك. ثم عاد إلى انواكشوط وتولى عدة مناصب مهمة إلى ان أصبح في اواخر الستينات وزيرا للداخلية. توجه السيد عبد العزيز في يوم 14 مارس إلى انواكشوط وعاد منها إلى دكار في اليوم التالي، فاتصل بي السيد جميل حرب وأخبرني بأن السيد المختار موافق على مقابلة الأستاذ مَحمد بوستة ان ساعدته ــ اي المختار ــ ظروفه على القدوم إلى دكار، واتفقنا على ان نجتمع نحن الثلاثة لبحث ترتيبات المقابلة، ولأول مرة قابلت السيد عبد العزيز صال، فالفيته من أصل زنجي ولا يتكلم العربية. وله استعداد طيب للاسهام في حل الخلاف. بحثنا الموضوع بحثا طويلا دون أن أتعرض من جهتي إلى عمق المسألة أو تفاصيل التسوية.

وأبديت انشراحي من هذه الفرصة التي ستساعد الرئيس المختار والوزير بوستة على التحدث مباشرة وبكل صراحة سعيا للعثور على حل يحسم النزاع القائم. فأعرب السيد عبد العزيز صال عن تأييده الكامل ذاكرا ان الوسطاء كثيراً ما يعكرون الجو. واتفقنا ــ نحن الثلاثة ــ على ان يظل أمر المقابلة في جو من الكتمان.

ثم طلبت من السيد جميل حرب بالحاح أن يتوجه الى انواكشوط للاتصال بالرئيس المختار ومحاولة اقناعه بضرورة الاتفاق على أساس الوحدة مع المغرب، والحكومة المغربية مستعدة لتقديم كل مساعدة وبذل ما تستطيعه ويطلب السيد المختار من تطمينات.

هذا من جهة، ومن جهة اخرى دعاني رئيس الحكومة السينغالية السيد مامادو دجا للاجتماع به وبعد ما تذاكرنا حول آفاق التعاون بين بلدينا، أثار سيادته القضية الموريتانية فذكر ان الحكومة السينغالية ترغب في التوسط لتسوية هذه القضية عن طريق التفاهم بين المسؤولين لكلا الطرفين، وانه يرى في إقامة المختار ولد دادة والوزير بوستة في دكار بمناسبة ذكرى الاستقلال فرصة لجمعهما سعيا وراء تقريب وجهات النظر وايجاد تسوية عادلة.

فأجبت : تعلمون رغبة صاحب الجلالة في تسوية هذه المشكلة، ولكنني اتساءل هل من المناسب أن يعقد اجتماع من هذا القبيل ويتخذ صبغة محادثات ثلاثية دون تهييء ولا معرفة ما سيدور خلاله. وأخشى ان ينتهي بالفشل، وقد تكون عواقب الفشل اشد من عدم اجراء محادثات بالمرة.

فعقب رئيس الحكومة السينغالية قائلا : الاجتماع الذي أفكر فيه والمحادثات التي ستجري لن تكتسي اية صبغة رسمية وانما ستكون لها صبغة ودية محضة نظرا لعلاقاتنا الحسنة مع الطرفين، وستجري المحادثات بمنزلي، ويكون الغرض منها تبادل الرأي لا غير، وآمل أن تتقارب وجهات النظر في هذه المشكلة.

لست أدري هل اقتراح الرئيس مامادو دجا جاء عفواً أم أن ما كنا ندبره بواسطة مندوب موريتانيا والقنصل الفخري للعراق بدكار قد نما الى علم الحكومة السينغالية فقررت ان يكون لها فضل المبادرة. مهما يكن فلم نفصح عن نيتنا لرئيس حكومة السنغال وواعدناه بابلاغ رأيه للحكومة المغربية.

وبات محققا ان المقابلة المغربية ــ الموريتانية اضحت محتملة.
لكن الرئيس المختار ولد دادة لم يحضر حفلات ذكرى استقلال السينغال كما كان متوقعا، وأشيع بأن مهام داخلية حالت بينه وبين ذلك، ولم نستطع أن نتبين على وجه الدقة ما الذي اقعده عن القدوم. فقد يكون ضغطا من العناصر المناوئة للمغرب بعدما نما إليها ان الاتصال سيتم بينه

وبين مسؤول في الحكومة المغربية، وقد يكون هو نفسه تنبه إلى أن المقابلة ستجري في بلد أجنبي دون سابق تهييء فعدل عنها. وقد يكون الرئيس المختار عدل عن رأيه في آخر ساعة حتى لا يلتزم بشيء قبل إبرام أوفاق التعاون مع فرنسا. مهما يكن، فالمقابلة لم تتم، وأصبح من اللازم التفكير في خطة أخرى.

وفي يوم 5 ابريل قابلت الرئيس ليوبولد سيدار سينغور وبعد الحديث في العلاقات الثنائية تطرق إلى القضية الموريتانية مؤكداً أن المشكلة لابد لها من علاج وان اقرب الطرق أن يعالجها السيد المختار ولد دادة مع المهاجرين الموريتانيين في المغرب، فذكرت أن النزاع ينبغي أن يصفى مع المغرب نفسه بطرق سلمية لا مع غيره، بقى أن نبحث عن أساس صالح للتسوية وينبغي أن تراعى رغائب الشعب الموريتاني الذي يميل إلى المغرب، فأجاب الرئيس سينغور :

«إنني أعلم بأن لشمال موريتانيا ميولا مغربية، كما أن الجنوب متجه نحو السينغال، وقد لا نعدم حلولا يتفق عليها الجميع، إنني ألح دائما على المختار لمعالجة المشكلة، ثم هناك مناطق صحراوية يمكن أن تتمتع بنظام تستفيد منه جميع الأقطار المتاخمة، والمهم أن تعالج هذه القضايا بصورة عادلة» وهذا التصريح يدل على أن الرئيس سينغور يشرئب بعنقه إلى ضفة نهر السينغال التي تسكنها اغلبية من الزنوج، كما يريد أن تستفيد بلاده من معادن موريتانيا.

ثم عدت إلى المغرب بدعوة من الحكومة، وقابلت جلالة الملك فوجدته تام الاطلاع على ما يبذل من نشاط في سبيل حل القضية الموريتانية، وشملني جلالته بكريم عطفه ورعايته فكان ذلك تشجيعا لي على المضي في النهج الذي كنت أسلكه. وسلمني جلالته بعد ذلك اوراق الاعتماد الجديدة مثبتا اياي في دكار.

صرت إلى مقر ماموريتي موطناً النفس على بذل ما يمكن من الجهود وفق التعليمات الملكية السامية التي تلقيتها. فسعيت لمواصلة الحوار حول القضية الموريتانية مع الجهات الرسمية والخصوصية بدكار، لكن ما زاد في صعوبات المسعى ان السيد جميل حرب قنصل العراق الفخري في انواكشوط اضطرته ظروفه الشخصية إلى مغادرة دكار فانقطع الاتصال بيني وبين المكلف بشؤون موريتانيا السيد عبد العزيز صال من جهة وكان واسطة بيني وبين الرئيس المختار ولد دادة من جهة ثانية.

مقابلة بيني وبين الرئيس ولد دادة

توالت الاحداث بسرعة.. وبتنا على وشك حدث كان يكتسي اهمية بالغة في ذلك الظرف : وهو لقاؤنا مع الرئيس المختار ولد دادة في دكار تمهيدا لمقابلة مرجوة على مستوى أعلى وسعيا وراء ايجاد تسوية للمشكلة الموريتانية. وهو ما كانت تهدف اليه السفارة حسب التعليمات الصادرة لها. فكيف تم هذا اللقاء ؟ ذاك ما سنبدأ بإيجازه في ما يلي :

خلال اجتماعي يوم 28 أبريل 1961 بوزير خارجية السينغال السيد دودوتيام لتقديم صورة من أوراق الاعتماد الجديدة التي تفضل جلالة الحسن الثاني فثبتني بموجبها سفيرا لدى الحكومة السينغالية، تطرق الحديث بيننا إلى المشكلة الموريتانية بصورة غير مباشرة، قلت : إن حكومة جلالة ملك المغرب تود توثيق العلاقات في جل المجالات مع السينغال وتظهر استعدادها الكامل لذلك في كل مناسبة. وهي تتمنى ان تجد نفس الاستعداد من الحكومة السينغالية. فرد الوزير : ان لنا نفس الرغبة في توثيق صلاتنا. لكن هناك قضية موريتانيا التي تقف عائقا في سبيل هذه الرغبة، فسألته : كيف يمكن أن تكون هذه المسألة عائقاً ؟ فأجاب : أجل، كلما حاولنا تمتين روابطنا احتجت حكومة موريتانيا. فعقبت : حيث فتحتم الحديث في هذا الموضوع، اسمحوا لي ان اصارحكم بما نشعر به. ان المغرب كلما اظهر مزيدا من الرغبة في التقرب منكم أحس بتردد وامتناع من جانبكم. وذلك بالرغم عن موقف السينغال الذي يبدو غير ودي بخصوص المشكلة الموريتانية، وآخر هذه المواقف خطاب ممثلكم في الدورة الأخيرة لمنظمة الأمم المتحدة. وكيفما كان الحال فإن مسألة موريتانيا لم تمنع المغرب من اظهار استعداده الكامل للتعاون مع السينغال، وأؤكد لكم ان حكومة صاحب الجلالة والشعب المغربي يعتبران السينغال بلدا شقيقا ويضمران أخوة صادقة للشعب السينغالي. فبدأ بعض الحرج على الوزير وقال : ان للسينغال نفس الشعور، وأؤكد أن ما تلاحظونه من برودة يعود الى المسألة الموريتانية والى الخلافات بين مجموعتي دول الدار البيضاء ودول برازافيل. فأجبت : اننا نعتقد ان مسألة موريتانيا ستسوى في النهاية عن طريق الحوار، وقد سبق ان قلت لرئيس الجمهورية ولكثير من المسؤولين السينغاليين ان بإمكانهم القيام بدور الوسيط لتقريب وجهات النظر. ونحن موقنون ان سوء التفاهم سيتبدد ويسوى الخلاف بمجرد ما يتم الاتصال بين المسؤولين من الجانبين، وانتم مؤهلون لدور

التوفيق نظرا لما لكم من علاقات طيبة مع كليهما، وأما فيما يتصل بمجموعتي الدار البيضاء وبرازافيل، فالوقت كفيل بحل خلافاتهما وأحسن طريق لذلك هو التكثير من الاتصالات لتبادل وجهات النظر. وقد انست من الوزير الموافقة على ماذكرت وواعد ببحث هذه القضايا مع زملائه..

ومر أقل من أسبوع على مقابلتي لوزير خارجية السينغال، فتقابلت مع الرئيس سينغور وبادرني بقوله : «ان للسينغال — يا سيادة السفير — رغبة قوية في توثيق العلاقات مع المغرب، ولكننا منصرفون الآن لمعالجة عدة مشاكل تستأثر بدرجة الأسبقية والاستعجال، وسوف نولي اهتمامنا لعلاقاتنا الثنائية التي نجعلها في المقدمة. وقد وجهنا وزير التجارة إلى المغرب للتباحث مع المسؤولين هناك. وسنبرم معكم عما قريب اتفاقا جويا، كما سنبرم اتفاقا تجاريا في أقرب وقت»، وفهمت أن هذا التصريح جاء جوابا على حديثي السابق مع وزير الخارجية.

ثم التقيت في نفس اليوم بهذا الأخير، فأكد لي ما صرح به الرئيس. وأضاف : إما فيما يتعلق بموريتانيا فقد بحثت الموضوع مع زملائي في الحكومة وتقرر أن يقوم السينغال بدور التوفيق، وسوف أسافر إلى مونروفيا رفقة الرئيس المختار ولد دادة وسأحاول إقناعه بضرورة الاتصال بالمسؤولين المغاربة. ابرقت إلى وزارة خارجيتنا بما جرى فحصلت على موافقتها على الاستمرار في هذا الخط.

واجتمعت بعد ذلك بالسيد «جان روس» وهو صديق ومن زعماء الحزب الاشتراكي عرفته أيام الكفاح لما كان رئيس تحرير جريدة «فران تيرور» وكان يؤيد نضال المغرب وهو من أكبر أصدقاء الرئيس سينغور وقد اتخذه مستشارا له. وكان يقيم إذ ذاك في دكار. وأثناء حديثنا حول موريتانيا، أكد لي بأنه يعرف السيد المختار ولد دادة وأنه مستعد، عند الحاجة، للتوجه إلى أنواكشوط لاقناعه بالتفاوض مع المغرب لحل الخلاف، ولما أخبرته بحلول رئيس الحكومة الموريتانية بدكار في طريقه إلى مونروفيا، واعدني بانه سيقوم بالاتصالات اللازمة. وفي اليوم التالي اتصل بي وأخبرني بان الرئيس المختار مستعد ان يقابلني شرط أن يحضر المقابلة هو ورئيس الحكومة السينغالية، فأجبت بعد استشارة وزارة الخارجية وموافقتها بالقبول. وبعد ساعة تلقيت دعوة من رئيس الحكومة لتناول الغداء في جزيرة «كورى» وهي جزيرة تقع على بعد بضعة أميال أمام دكار، وكانت محطة لجمع الرقيق في القرون السابقة في عهد الاحتلال الهولندي والفرنسي. وبها الآن استراحة للحكومة السينغالية، وفي يوم السبت 6 مايو **1961** في الزوال وجدت السيد مامادو دجا في انتظاري أمام يخت خاص بمرفا منعزل في ميناء دكار، وما لبث ان التحق بنا الرئيس المختار ولد دادة ومعه السيد جان روس، وكانت أول مرة التقي فيها برئيس حكومة موريتانيا. وكانت المقابلة في منتهى المجاملة، لكنها تصطبغ بصبغة التحفظ من الجانبين.

قضينا نحو ثلاث ساعات في استراحة الحكومة تباحثنا خلالها حول الخلاف المغربي ـــ الموريتاني، وفيما يلي موجز لما دار بيننا :

فتح رئيس الحكومة السينغالية الحديث قائلا باختصار : ان الحكومة السينغالية تعتبر المغرب وموريتانيا بلدين صديقين. ويشق عليها ما تلاحظه من جفاء بينهما، لكنها مقتنعة بان كل خلاف يمكن حله بالحوار. ومنذ زمان وهي تريد التوسط بين البلدين وكانت تتحين فرصة وجود الرئيس المختار والوزير بوستة معا في دكار بمناسبة ذكرى الاستقلال لتجمعهما، فحصلت موانع، وهاهي ذي الفرصة قد أتيحت اليوم لجمع الرئيس مع سفير المملكة المغربية.

ثم عقب السيد جان روس بكلمة طيبة ذكر فيها وساطة الرئيس سانغور في عقد هذا الاجتماع وما آنسه من ارتياح الرئيس المختار للدعوة التي وجهت إليه، ثم تناول الرئيس المختار ولد دادة الكلمة فأعرب عن ارتياحه وأمله في أن يكون هذا الاجتماع مقدمة لحل النزاع، وجاء دوري فشكرت الرئيس محمد دجا على مساعيه التوفيقية وأضفت : أن هذا الاجتماع إنما يكتسي صبغة اتصال، والأمل أن تعقبه اجتماعات أعم فائدة بين الرئيس المختار ولد دادة وبين مسؤولين مغاربة لهم من الصلاحيات ما ليس لي. ولقاؤنا اليوم انما يقصد منه تهييء الجو وازالة جميع العراقيل من طريق اجتماع مباشر. والاجتماع المباشر هو الوسيلة الوحيدة لفض النزاع الموريتاني ـــ المغربي، واعتقد مخلصاً أن الخلاف ناتج عن سوء تفاهم، فأنا أعرف بنوايا جلالة ملك المغرب وحكومته. وأؤكد بدون أدنى تردد حسن استعداد جلالة الحسن الثاني.

فوقع هذا التصريح موقعا حسناً لدى رئيس الحكومة السينغالية. فأثنى على جلالة الملك وقال إنه لمس فيه هذا الاستعداد الطيب حين قابله في شهر نوفمبر الأخير.

ثم تناول الرئيس المختار الكلام فأعطى عرضاً ضافيا عن المحاولات التي بذلت لترتييب اتصالات بينه وبين جلالة الحسن الثاني على يد أشخاص كثيرين وعدم اتمامها خيفة ان تستغل استغلالا سيئا من الناحية السياسية في الوقت الذي كانت قضية موريتانيا معروضة أمام منظمة الامم المتحدة. وذكر انه كان على الدوام يود الاتفاق مع المغرب، ولكنه كان يلاحظ البون شاسعا نظرا لما لهذا الأخير من مطامع توسعية. ومن دلائل استعداده أنه وجه برقية تعزية في وفاة جلالة محمد الخامس ولم يقصد من ورائها إلا عملا إنسانيا بمناسبة الفاجعة التي أصابت الاسلام وافريقيا جمعاء، وكان بوده أن يبعث برقية تهنئة لجلالة الحسن الثان، لكنه لم يتلق ردا على البرقية الأولى. ثم أضاف السيد المختار :

«لقد حصلت موريتانيا على استقلالها. وهي تتمتع بتأييد نحو سبعين دولة، ويؤسفنا أن نرى المغرب الذي نعتبره أحسن حليف طبيعي لنا يقف هو وبعض الدول الصديقة ضدنا؛ وان نكسب حريتنا ضداً عنه. واذا كان تعرض روسيا قد حال دون دخولنا في منظمة الأمم المتحدة،

فالمسألة مسألة وقت. وما تزال رغبتنا اليوم في الاتفاق مع المغرب الذي تربطنا وإياه روابط جغرافية وتاريخية وسلالية. لكن يجب أن نكون واضحين فلا نعلل أنفسنا بالأوهام الباطلة. فالاتفاق مع المغرب لن يكون إلا على أساس الاعتراف باستقلال موريتانيا».

وهنا تدخل رئيس الحكومة السينغالية ذاكرا أن من المستحسن عدم التقيد بأي شرط مسبق لإجراء حوار مقبل بين المسؤولين المغاربة والموريتانيين، ثم تناولت الكلام بعده قائلا : «استسمح الرئيس المختار بتذكيره بان القصد من هذا اللقاء هو تسهيل السبيل لا لتقائه هو أو من يعنيه مع مسؤولين مغاربة من ذوي الحل والعقد. أن موقف الحكومة المغربي من قضية موريتانيا معروف. وموقفكم ايضا معروف لا نجهله، لكننا نرغب ــ بمعونة اصدقائنا السينغاليين ــ في تقريب وجهات النظر لإزالة الخلاف وتحديد روابط جديدة بيننا، وتدركون ــ بدون شك ــ أننى لا أملك حق بحث نوع هذه الروابط. فالمسألة مسألة حكومية».

فحبذ الرئيس محمد دجا والسيد جان روس ما ذهبت إليه، ثم اضفت قائلا : «لكن لي بعض الملاحظات على ما قاله الرئيس المختار ــ ان سمح بذلك ــ حول موقف المغرب من القضية الموريتانية، فاتهامكم إياه بالمطامع التوسعية خطأ في التقدير. ولو تم الاتصال لما وقعتم في هذا الخطأ، أن موقف المغرب إنما يقصد منه أولا وبالذات مكافحة الاستعمار والسعي لخروجه من موريتانيا، ومن الظلم للمغرب أن يرى في موقفه جانبا سلبيا، وألا ينظر إلى الجانب الإيجابي، فلولا موقف المغرب لظلت موريتانيا مستعمرة وبقيت وضعيتها أشبه بوضعية المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية الآن، والمغرب هو الذي دفع بحرية موريتانيا إلى الأمام».

فوافق الرئيس المختار على هذا الرأي وقال :

«نعم إننا استفدنا ولا زلنا نستفيد من موقف المغرب فكلما طلب منا الفرنسيون تنازلا عن حق من حقوقنا أو ضغطوا علينا نحتج بموقفكم، وأذهب أبعد من هذا حيث ان موقف المغرب كون وعياً وطنياً صحيحاً، وأكسب دعاية دولية لموريتانيا لم تكن تحلم بها، ولولاه لدخلنا الى الامم المتحدة فلم يأبه احد بوجودنا».

فعقبت : ان المغرب يعتبر هذه المكاسب في الحقيقة مكاسب للحرية، ولا يصح أن يقال انكم اكتسبتم حريتكم ضداً على المغرب. بل ضداً على الاستعمار، وكل تقهقر للاستعمار هو في الواقع ربح للمغرب وربح مشترك لنا جميعاً.

وبعد هذا الحوار، عاد الرئيس المختار الى موضوع العلاقات مع المغرب في المستقبل، فأكد : «كل شيء ممكن بعد ما يعترف المغرب باستقلال موريتانيا دون قيد ولا شرط، وان كل شيء يهيء موريتانيا للاتفاق والتحالف مع المغرب. وسيادة موريتانيا أمانة في عنقي وسأدافع عنها

أمام المغرب، كما دافعت عنها ضد اغراءات الفرنسيين وضغطهم للدخول في الرابطة الفرنسية أو اتحاد مالي. أؤكد لكم ذلك أمام شاهدين عدلين (قالها وأشار إلى جليسينا : الرئيس مامادو دجا والسيد جان روس).

فعقبت على كلام الرئيس المختار قائلا : «لقد استمعت إليكم وسأبلغ ما قلتموه لحكومتي، وانتم تعرفون موقفنا من القضية الموريتانية. وهو لم يتغير، فأود منكم على هذا الأساس ان تتصلوا بالمسؤولين في الرباط لبحث الموضوع والسعي لتقريب وجهات النظر. وقد لا نعدم حلا للخلاف الموجود. على اني لست خياليا، ولا أتصور أن مشكلة من النوع الذي نتناوله اليوم ستسوى في اجتماع واحد،، فربما اقتضى الأمر عدة لقاءات. وأنا مقتنع اننا سنجد حلا في النهاية إذا توفرت حسن النية، فاود أن نخرج بنتيجة وهي الاتفاق على اجتماع بين المسؤولين لكلا الطرفين.

ثم بدأنا البحث في موعد الاجتماع ومكانه، وكان رئيس الحكومة السينغالية يتأهب لأداء فريضة الحج، بينما كان الرئيس المختار على موعد بفرنسا للتباحث مع حكومتها في شأن اوفاق التعاون فتمنيت ألا يكون في هذه الأوفاق أي شيء يرتهن المستقبل فرد الرئيس المختار : كونوا مطمئنين، فلن تكون هذه الأفاق أقل من أوفاق المغرب مع فرنسا ؟.

واتفقنا على أن نجتمع بعد هذه المواعيد المذكورة لتحديد تاريخ وجدول اجتماع المسؤولين المغاربة والموريتانيين وان نكون ضيوفا على رئيس الحكومة السينغالية.

الفصل الرابع

1 – تحولات جوهرية في موريتانيا.

2 – المفاوضات الفرنسية ـــ الموريتانية.

3 – الجو السياسي العام في موريتانيا.

4 – انتخاب الرئيس المختار ولد دادة وما تلاه من ممارسات سياسية.

5 – موريتانيا تدعم مركزها الدولي وتنخرط في الأمم المتحدة.

6 – الحكومة الموريتانية تشدد من موقفها تجاه المغرب.

★ ★ ★

نهاية مُهمة...

تحولات جوهرية
في موريتانيا

منذ شهر ماي الى آخر سنة 1961، ازداد النشاط السياسي في القارة السوداء وكذلك في موريتانيا ــ داخلاً وخارجاً ــ بالنظر إلى التحولات الأساسية التي كانت هذه البلاد مسرحاً لها. وكانت السفارة بدكار تتابع هذا النشاط بمزيد من الاهتمام لما ينطوي عليه من تغيير متوقع في مصير موريتانيا وما قد يكون له من انعكاسات على علاقتها مع المغرب.

لقد كان هم المختار ولد دادة منصرفا في الأساس إلى تدعيم مركزه في الداخل لمواجهة القضايا الأساسية التي يتحتم خلها. ؤمنها إبرام أوفاق التعاون مع فرنسا، وانخراط موريتانيا في الأمم المتحدة. وكان رئيس الحكومة الموريتانية موقنا أن أنجع الطرق لبلوغ غاياته سلوك سياسة التودد إلى القوى المؤثرة في الساحة إذ ذاك واستمالتها إلى جانبه وأخذها سلما من جهة لبلوغ مآربه السلطوية ولضرب خصومه السياسيين من جهة أخرى. واذا كان السيد المختار رئيسا للحكومة، فهو مدين بمنصبه هذا للحكم السابق لا إلى سند دستوري. ثم هو لا يتوفر على عصبية قوية تتيح له قاعدة يستند لها : إذ أنه من أرومة متواضعة في بلاد ما تزال تعتد بالعصبيات القبلية. وحتى حزب التجمع الوطني الذي أنشأه لم يصادف النجاح الذي كان يأمله له وقد نشبت فيه خلافات مما اضطر اللجنة التنفيذية إلى حل مكاتب أكجوجت وكايدي وكيفى، أما حزب الاتحاد الوطني فكان أغلب أعضائه من الموريتانيين الزنوج الذين يتعاطفون مع السينغال وكان في الاصل مشايعا لاتحاد مالي قبل ان يتصدع هذا الاتحاد.

ثم ان المجلس الموريتاني الذي كان بمثابة البرلمان، كان يضم أشخاصا لا يطمئن اليهم السيد المختار كامل الاطمئنان، ومعلوم أن هذا المجلس من بقايا عهد السيطرة الاستعمارية، وكان يدعى بالمجلس الاقليمي قبل، وقد نصب بطريقة مشبوهة يوم 31 مارس 1957 في نطاق «قانون الاطار» الذي ابتدعه السيد غاستون دوفير وزير أقطار ما وراء البحار اذ ذاك، واجتهدت الادارة الاستعمارية لتركيز المتعاونين معها في هذا المجلس لضمان بقاء نفوذها، والاغلبية الساحقة من اعضائه اميون وصوليون يهتمون بمصالحهم الخاصة قبل أي شيء.

يضاف إلى هذا وذاك أن الحركة النقابية المسماة بالاتحاد الوطني للنقابات الوطنية لم تكن متفقة مع الحكومة. فقد عقدت مؤتمرا في 29 مايو برئاسة المختار ولد دادة والقى كاتبها العام

خطابا أعلن فيه «ان النقابات مستقلة عن الحكومة وعن السياسة وانها في خدمة الأمة والعملة». فاستدرك رئيس الحكومة الأمر معلنا بأن «النقابة يجب أن تساهم في بناء وحدة موريتانيا واستقلالها». ثم ان منظمة الشباب الموريتاني لم تكن تسير في ركب الحكم، بل كانت تعارضه بصورة عامة. وقد التجأ بعض قادتها مثل السيد النقلى والسيد ماما ولد صالح من مقاطعة بور ايتبان إلى جمهورية مالي.

هذا الوضع حدا بالرئيس المختار إلى التعاون مع حزب النهضة أقوى حزب إذ ذاك ومع شخصيات مستقلة مثل السيد سليمان ولد الشيخ سيديا، وقد سبق أن اشرنا إلى ذلك وسقنا بعض التصريحات التي أفضى بها إلينا بعضهم وفي المقدمة رئيس حزب النهضة السيد بوياكي. وأردنا المزيد من معرفة ما يدبر، فاجتمعنا بالسيد أحمد بابا مسك الأمين العام لحزب النهضة غداة مقابلتنا للسيد المختار. كما اجتمعنا بالسيد هيبة ولد همادي من قادة الحزب كذلك، وكلا الرجلين تثنى عليهما جماعة الموريتانيين الموجودين في الرباط ويثقون بهم، وتباحثنا طويلا في الوضع بموريتانيا وخطة حزب النهضة والآفاق المستقبلية.

وكان رأي الشخصيتين ان الحالة السياسية في موريتانيا تتطور تطورا مرضيا في صالح الاتحاد مع المغرب، وان عناصر الرجعية آخذة في التقهقر بينما تحل محلها عناصر وطنية من حزب النهضة في مراكز النفوذ، وقد قرر هذا الحزب التعاون مع رئيس الحكومة وتأييد الخطة التي ينهجها والتسرب إلى دواليب الحكم ليتمكن من التأثير على ما جريات الأحوال. كما قرر دعم السياسة الرامية إلى بناء الشخصية الموريتانية المستقلة. وحزب النهضة ما يزال قوي النفوذ ويرى وجوب الاتفاق مع المغرب. وإذا اعترف المغرب باستقلال موريتانيا فسيزداد نفوذ هذا الحزب ويستطيع الضغط على الحكومة للاتفاق مع المغرب. وكلما أسرع المغرب في الاعتراف بموريتانيا كلما قرب أجل جلاء الجيش الفرنسي وتقلص نفود اعداء الاتفاق مع المغرب والاقطاعيين. وقد بدأت قوة هؤلاءء تتفتت وشعروا بالخطر وهم مندهشون مما يجري ويدعون كما يدعي بعض الفرنسيين في موريتانيا ان المختار ينهج سياسة يمليها عليه المغرب.

ورأي من تحدثنا معهم من حزب النهضة أن تعاونهم مع الحكومة مسألة «تاكتيك» لا غير لقطع جزء من الطريق معه. وان المختار لا يطمئن لحزب النهضة ولكنه محتاج إليه. وحزب النهضة يعتبر ولد دادة رجلا ضعيفا وليس بالذي يصلح للقيادة، لكنه نظيف وغير مضر. وهو من النوع الذي يتأثر بمن حوله فان كانوا صالحين كانت أعماله حسنة والعكس بالعكس. ثم انه فاقد للتجربة السياسية، فقد اتى به الفرنسيون من مقعد الدراسة وأسندوا إليه الحكم مطمئنين الى انه سيكون آلة طيعة في يدهم، وقد آثر حزب النهضة أن يستأثر به ويوجهه في الطريق الصالح بعد ما يتقن بأن كل معارضة له أصبح محكوما عليها بالفشل وقد ايقن حزب النهضة

أن كل عمل من أعمال العنف سواء في الداخل أو في الخارج أصبح غير مجد، وحزب النهضة لا يرى أي تناقض في موقفه بالتعاون مع المختار ولد دادة في الوقت الذي يعتبر حزبا منحلا وما يزال الكثير من قادته في السجون، ثم انه مخالف معه في المبادىء، بل يعتبر أن الحكومة هي التي تتناقض مع نفسها حيث تتعامل مع حزب النهضة وهي لا تعترف بوجوده القانوني. ويعتبر الحزب نفسه مازال في المعارضة لكنه يستعين بالمختار ولد دادة في إقصاء الإقطاعيين والرجعيين وتهج سياسة تقدمية. وفعلا، فقد بدأت تنحية الكثير منهم، وستكون الخطوة المقبلة تغيير المجلس الوطني، واجتماع مائدة مستديرة تضم الاحزاب الثلاثة الموجودة وصهرها في حزب واحد لتوحيد الخطة السياسية. وكان حزب النهضة هو الذي دعا في البداية إلى هذا المشروع أملاً في تذويب جميع الاحزاب وصهرها في حزب واحد تكون النهضة هي المحركة لدواليبه. ويبدو أن هذا المشروع لقي مقاومة من لدن القوى الرجعية، لكن المختار ولد دادة قبله في النهاية ويبدو أن العملة والشباب أدركوا الدواعي لهذا المشروع.

مما تقدم ومما استقيناه من معلومات يبدو أن التعاون القائم بين الرئيس المختار وحزب النهضة تم بشروط منها تطهير الإدارة الموريتانية من المتعاونين مع الاستعمار ووضع حد للسيطرة الاستعمارية بالخروج من الرابطة. وقد قبل المختار هذه الشروط لشعوره بضعف مركزه واضطراره إلى الاستناد على قوة داخلية مثلما يستند على قوة فرنسا في الخارج. وهو في مركز يحتاج إلى كثير من المورونة واللجوء إلى سياسة التوازن : فهو مضطر للظهور بمظهر المتحرر لاستمالة العناصر التقدمية في بلاده من جهة، ومفتقر من جهة ثانية إلى الاحتماء بالأجنبي ضد هذه العناصر نفسها التي لا يطمئن إليها، لقد تمت هدنة وتعاون صورى بين الجانبين.. والارتسام البادي من تلك الهدنة وذلك التعاون ان سباقا صامتا يجري بين المختار وحزب النهضة، وكل منهما يستعد للمستقبل.

هذه باختصار خطة الرئيس المختار.. وتلك خطة القوى السياسية الموجودة على الساحة.. ولكل حسابه، والمستقبل كشاف.

المفاوضات الموريتانية ـــ الفرنسية

في 30 مايو 1961 توجه الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة على رأس وفد يتألف من ثمانية عشر عضوا إلى باريس للتفاوض مع الحكومة الفرنسية في شأن الاوفاق التي ستربط البلدين. وكان من الأعضاء البارزين في الوفد السيد أحمد بابا مسك الامين العام لحزب النهضة وقد عين مديرا للشؤون السياسية في وزارة الخارجية، ورئيساً للمجلس الوطني الجديد وبعض اعضاء هذا المجلس وبعض الوزراء. وقبل التوجه إلى باريس ادلى رئيس الحكومة الموريتانية بتصريح جاء فيه أن الأوفاق التي ستبرم مع فرنسا سوف تكون «على هامش الرابطة الفرنسية»، وهذا التصريح في حد ذاته يعتبر تطورا في اتجاه المختار السياسي، فعلى مَ يدل ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغي التذكير بأن المختار ـــ لو ترك له الاختيار ـــ ما اختار ان يخرج من الرابطة الفرنسية في هذا الظرف الذي هو أحوج ما يكون فيه الى الدعم الفرنسي. فلا تكوينه السياسي، ولا شخصيته، ولا تدرجه في الحكم ينبئان عن اتخاذ هذا الموقف، ومعلوم ان المختار دفعه الفرنسيون إلى الحكم لانهم رأوا فيه العنصر المعتدل الذي يمكن أن يضمن مصالحهم. وسلموا له اختصاصات السلطة وهم واثقون ان تلك المصالح ستبقى مصونة. وظل واقع الحكم منذ تسليم السلطة لحد الآن في يد الفرنسيين. وكان يتوقع هؤلاء ان تنص أوفاق التعاون على دخول موريتانيا في الرابطة الفرنسية. ولما آنسوا منه بعض التردد، أخذوا يضغطون عليه. وقد حكى لنا بنفسه انه كان يتخذ موقف المغرب من موريتانيا ذريعة للتخلص من هذا الضغط.

ومما كان يحكيه هو نفسه أن مشكلة نشأت بينه وبين الحكومة الفرنسية عندما عين سفيرا لبلاده بفرنسا، فقد أرادت هذه الحكومة ان يقدم السيد فوكار الامين العام للرابطة الفرنسية هذا السفير لرئيس الجمهورية الجنرال دوكول، بينما ألح الرئيس المختار ان يقدمه وزير الخارجية السيد كوف دومورفيل محتجاً بأن موريتانيا ليست في الرابطة. ولما طال الخلاف أعطى الرئيس المختار الأمر إلى السفير بالتوجه إلى المانيا، وكان معتمدا أيضا بها لتقديم أوراقه. فاستاءت المحافل الفرنسية من هذا السلوك، واحتجت لدى انواكشوط وبون. ومما كان المختار يحكيه أيضا أنه

رفض أن يكون ممثل فرنسا في انواكشوط من الحاكمين القدامى لموريتانيا وأن يكون من أعضاء السلك الدبلوماسي.

إن موجب امتناع المختار دخول موريتانيا في الرابطة الفرنسية كان ترضيه لحزب النهضة الذي جعل ذلك شرطا من شروط التعاون والظهور بمظهر الزعيم الذي يسعى لتحرير بلاده من كل تبعية، ومثل هذا الموقف من شأنه أن يساعده داخلاً وخارجاً في تدعيم مركزه،

وأجريت المفاوضات بين الحكومتين وابرمت أوفاق التعاون بين البلدين، ولعب السيد احمد بابا مسك من حزب النهضة دوراً مهماً في توجيهها، وقد حكى لنا السيد هيبة ولد همادي من قادة هذا الحزب : «ان مواقف المغرب كان لها أثر بالغ،، فلولاها لكنا ما نزال تحت الاستعمار، لقد كان الفرنسيون يرغبون أن تكون لهم قاعدة جوية في ادرار نظرا لتعاطف سكان هذه الناحية مع المغرب وقربها منه، فلم يحصلوا عليها، وكل ما حصلوا عليه بقاء ألوية عسكرية في جهات شتى كأطار وتتجيكجا واكجوحت، ونصت الاتفاقيات على أن هذه الفيالق تبقى بموريتانيا بمقتضى ارادة الشعب الموريتاني ومعنى ذلك انها تنسحب بمجرد ما تطالب الحكومة الموريتانية بذلك».

وقد سبق لسفير ألمانيا الاتحادية أن أخبرني خلال زيارة قام بها ردا على زيارة مجاملة قمت بها اليه أن الرئيس سانغور نصح الرئيس المختار ولد دادة بإبرام اتفاقية عسكرية مع فرنسا، وذكر السفير أن المختار لن يبرم معاهدات تقيد حرية موريتانيا. لكن يبدو أن المختار قبل نصيحة رئيس جمهورية السينغال. وإذا كان قد استجاب لرغبة حزب النهضة بعدم الدخول في الرابطة الفرنسية، فانه لم يرد التفريط في المساعدة العسكرية الفرنسية. وقد اعترف بذلك السيد احمد بابا بسك امين عام النهضة في تصريح أذاعه من محطة انواكشوط مؤكداً : «مادام المغرب متمسكاً بموقفه، فلن نزداد إلا تمسكاً بالموقف القاضي بالمحافظة على القواعد العسكرية الفرنسية في بلادنا والتي لا يمكن تصفيتها إلا بعد التفاهم مع المغرب» (ملحق 3)، ومعلوم ان الأمين العام لحزب النهضة، كان له دور مهم في التفاوض مع فرنسا لأبرام أوفاق التعاون. وكان الحزب حريصاً على ألا تتورط موريتانيا في قيود ترهن مستقبلها، وخاصة قيودا عسكرية. وإن دل قبول الوفد الموريتاني للقواعد العسكرية الفرنسية على شيء، فإنما يدل على أن وجهة نظر المختار ولد دادة هي التي كانت لها الغلبة، وأنه آثر الأخذ بالحيطة بالرغم عن موقف المتعاونين معه من حزب النهضة.

عاد الرئيس المختار والوفد المرافق من فرنسا، ومرت عدة اسابيع دون ان يطرأ جديد في الساحة السياسية. وقرب فصل الصيف حيث يخف كل نشاط سياسي او يكاد يتوقف. وكان الأمل ان يستأنف الاتصال مع الرئيس المختار حسب الاتفاق، لكن رئيس الجمهورية السينغالية توجه في إجازته السنوية إلى فرنسا والرئيس مامادو دجا بعد عودته من الحج تفرغ بكليته إلى

معالجة شؤون الدولة، بينما أخذ رئيس الحكومة الموريتانية يباشر برنامج تعزيز سلطته أولا بأول، ولعله كان يعتبر إنجاز هذا البرنامج مسبقا عما سواه ومنطلقا لأي اتصال محتمل مع المغرب. وكان جل الواردين من انواكشوط يؤكدون لنا رغبة الحكومة الموريتانية في معالجة المشكلة القائمة بين البلدين، واستعداد الرئيس المختار للدخول في التفاوض بعد تسوية القضايا المستعجلة التي لا تتحمل مهلة طويلة.

وبرنامج الرئيس المختار والمتعاونين معه ــ وفي مقدمتهم حزب النهضة ــ في تلك الظروف كان يتخلص في ثلاث نقاط :

1 – حل الجمعية الوطنية التي نصبها الفرنسيون والتي كان جل اعضائها من صنائعهم كما سبق ذكره وادخال عناصر نظيفة.

2 – تعديل الحكومة واقصاء عناصر العهد القديم الموسومين بالفساد وتعويضهم باعضاء من حزب النهضة او من المحايدين الذين يتمتعون بثقة الشعب.

3 – انتخاب رئيس للجمهورية. وكان الاجماع تقريبا على ترشيح الرئيس المختار لهذا المنصب، وكان حزب النهضة موافقاً على ذلك. كما كان قد اتفق معه على دعوة مائدة مستديرة لتاليف حزب موحد بدل الاحزاب الثلاثة، وكان اثنان منهما لا يتمتعان بقاعدة شعبية صحيحة.

وبالفعل بدأت معالم انجاز هذا البرنامج تلوح في الأفق. واستمر وضع هذه الخطة موضع التنفيذ ازيد من اربعة شهور.

الجو السياسي العام في موريتانيا

تلاحقت الأحداث السياسية بسرعة فائقة في موريتانيا خلال صيف 1961 وكان من الضروري مراقبتها عن كثب حيث كانت تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لمصير هذه البلاد ومستقبلها، وقد انطلقت الخطة التي حددها الرئيس المختار مع ممثلي الرأي العام وخاصة مع قادة حزب النهضة من المائدة المستديرة التي عقدتها الاحزاب السياسية الموريتانية يوم 30 يونيو وصدر اثرها بلاغ يتضمن المقررات المتخذة. ومثل السيد أحمد بابا مسك والسيد هيبة ولد همادي حزب النهضة في هذه المائدة، كما مثل السيد الحضرمي حزب الوحدة الوطنية. وكان حزب التجمع الوطني — حزب رئيس الحكومة — ممثلا بوفد كبير. وقد ابان اجتماع المائدة المستديرة عن خلافات عميقة نتيجة موجة الاستياء من الوضع والتي كانت تجتاح البلاد إذ ذاك. ولم يخرج اجتماع المائدة المستديرة بنتيجة تذكر بعد ما أعلن غير ما مرة ان الأحزاب ستتوحد «لبناء موريتانيا المستقلة» وكل ما توصلت إليه هو : أحداث مكتب دائم لهذه الأحزاب يبقى على اتصال مع الحكومة، وترك الباب مفتوحا لعقد مؤتمر جديد سعيا وراء الوحدة. وقد انعكست تلك الخلافات على منظمتي العمال والشبيبة. وحاول رئيس الحكومة تهدئة الخواطر بإدخال تعديل في الوزارة حيث بات من المؤكد اقالة وزير الأشغال العمومية ووزير الاقتصاد الريفي ووزير المالية الذي كان من جنسية فرنسية، وكل هؤلاء كانوا موضع انتقاد شديد.

وبالرغم عن الانشقاق الذي كان باديا في صفوف المائدة المستديرة، فقد صادق، ممثلو الأحزاب بالإجماع على ترشيح السيد المختار ولد دادة لرئاسة الجمهورية وحددوا يوم 20 أغسطس موعداً لإجراء الانتخاب، وبالرغم عن كون السيد المختار المرشح الوحيد فقد شن ممثلو الأحزاب حملة واسعة بواسطة التصريحات الإذاعية والخطب التي كانوا يلقونها في التجمعات السياسية بكافة المحافظات، وكانوا يتعرضون في كلماتهم إلى العلاقات المغربية — الموريتانية لتطمين الرأي العام. من ذلك أن السيد أحمد بابا مسك بعد ما دعا إلى انتخاب السيد المختار صرح أن : «على الشعب أن يعرف واجبه الوطني ويعمل من أجله، ويتلخص ذلك الواجب في بناء وطن حر عصري مستقل، ان النزاعات السياسية كادت أن تقضي على تقدم الشعب وتفرق صفوفه. ويتحمل الاستعمار مسؤولية ذلك، ونعتقد ان الحكومة الموريتانية ما تزال فاقدة لتأييد كثير من عناصر الشعب وللوحدة التي نعمل وتسعى نحن لبلوغها. وتوحيد الصفوف في موريتانيا رهن بإيقاف الحملة التي يشنها المغرب، ولتكونوا جميعا على علم بأنه لابد من إيقاف الحملة التي يشنها المغرب،

ولتكونوا جميعا على علم بأنه لابد من تفاهم بيننا وبين المغرب»، ثم أشار السيد أحمد بابا إلى الوفد الموريتاني المقيم في الرباط فقال : «انهم ذهبوا أثناء عهد الاستعمار، وقد اصبحت البلاد حرة اليوم. فواجبهم أن يعودوا ويعترفوا بالواقع». والجدير بالذكر أن السيد عابدين بوياكي رئيس حزب النهضة سبق أن تواعد مع هذه الجماعة حين التقى ببعضهم في الأمم المتحدة على الاجتماع بهم مرة ثانية يوم 5 مايو في دكار، لكنهم لم يحضروا. وكان بوياكي وأحمد بابا يلحان في مجيئهم للمشاركة في المائدة المستديرة، كما يلحان في تغيير موقفهم من القضية الموريتانية، وطلبا من السفارة التوسط لمقدم الأمير فال ولد عمير والمختار ولد أباه.

وسبق للسيد هيبة ولد همادي أن أعلن لنا بأنهم سيطرحون مسألة الترخيص بعودة جماعة الموريتانيين عندما تنعقد المائدة المستديرة لتوحيد الهيآت السياسية في حزب واحد، فموريتانيا بحاجة إلى أبنائها الأكفاء للاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة.

وفي نطاق هذه الحملة نظم السيد بوياكي والسيد أحمد بابا اجتماعا بدكار حضره عدد كبير من مسيري حزب النهضة في العاصمة السينغالية، وقد شرحا موقف الحزب من الوضع السياسي مؤكدين انه يتلخص في بناء موريتانيا مستقلة، وأعلنا عن قرب تشكيل حزب واحد لتوحيد الخطة السياسية، وبعد ذلك سيتم حل الجمعية الوطنية وتجري انتخابات جديدة. وأبدى الرجلان تقتهما في التجربة الجارية بموريتانيا وحذرا اتباع الحزب من إثارة قلاقل جديدة من شأنها أن تفسد الجو.

وقام السيد المختار ولد دادة صحبة بعض وزرائه بجولة في محافظة الترارزة قادته إلى سان لوى وروسو في نطاق الحملة الانتخابية. كما قام رئيس البرلمان الموريتاني الجديد ونائبه السيد سليمان ولد الشيخ سيديا بجولة في مقاطعة بوتلميت، وأدلى السيد يعقوب ولد بومدين، وكان من الشخصيات البارزة في حزب الاتحاد الوطني، ويشغل منصب مدير الأنباء والإذاعة، أدلى بتصريح ذكر فيه : «أن جميع الأحزاب كانت تهدف لتحرير موريتانيا من الاستعمار، وكانت متحدة في هذا الهدف، إلا أنها كانت تختلف في الوسائل : فقد اختار حزب النهضة الضغط على الاستعمار بالمعارضة الشديدة، فانجر بالطبع إلى مقاومة الحكومة زاعما أنها تسير في ركب الاستعمار، واختار حزب الاتحاد الوطني طريق الاتحاد مع مالي لأن الأقطار المنضمة إلى هذا الاتحاد أقوى من موريتانيا، وكان هدف الحزب التحرر والتخلص من ربقة الاستعمار، وأما حزب التجمع الوطني الذي يتألف منه أعضاء الحكومة فقد اختار طريقا سهلا : طريق مخادعة الاستعمار، ولذلك اتهم هذا الحزب بالتعاون مع الاستعمار، لكن الحقيقة انكشفت بعد ذلك». ثم تحدث السيد يعقوب ولد بومدين عن الوفد الموريتاني المقيم في الرباط فقال : «اننا موقنون بان أولئك الذي ذهبوا إلى المغرب، إنما كانوا يريدون الضغط على الاستعمار، وقد ضغطوا بلاشك ولا ريب، ولكن يجب أن ينتهي هذا الضغط بانتهاء الاستعمار. لقد انقضى هذا الاستعمار وأصبحت البلاد بيد الشعب نفسه، ولم يعد من سبيل سوى مشاركة الجميع في بناء الوطن،

إننا نريد اليوم توحيد الصف والسياسة في نطاق حزب موحد تشارك فيه جميع الهيآت السياسية. ان البلاد بيد الشعب وهو مصمم العزم على بنائها».

وقد سجل السيد المختار ولد دادة نجاحاً جديداً في طريق تركيز سيطرته حيث اقترعت الجمعية الوطنية يوم 20 مايو على دستور جديد يكرس النظام الرئاسي. وقد بذل خصم رئيس الحكومة المختار اندجاي جهودا جبارة لحمل الجمعية على عدم التصويت على البند المتعلق بالنظام. فلم يتوفق وكان في هزيمته خاتمة حياته السياسية.

وحققت موريتانيا بعض النجاحات الدولية بالرغم عن وجودها إذ ذاك خارجة عن منظمة الأمم المتحدة، فقد انتخبت عضوا في الاتحاد العالمي للبريد، وانخرطت في منظمة لونيسكو. وكانت السفارة توالي لفت النظر إلى ما يجري في موريتانيا وتنبه إلى العواقب المحتملة، وفي أواسط يوليو دعيت إلى الرباط للاستشارة وطلب مني تحرير تقرير عام عن موريتانيا تمهيدا لمقابلة جلالة الملك، فحضرته قبل التشرف بهذه المقابلة والعودة باستعجال إلى دكار حيث دعيت لتقديم أوراق الاعتماد الجديدة إلى الرئيس سانغور باسم جلالة الحسن الثاني.

وقد اجملت في هذا التقرير الوضع في موريتانيا كما كان يبدو من دكار، وكما وصفته في التقارير الماضية. وأهم ما ذكرته الجهود التي كان يبذلها الرئيس المختار ولد دادة لتركيز سلطته؛ منها : كسب تأييد الأحزاب وفي مقدمتها حزب النهضة، وإقصاء العناصر التي كانت تناوئه وتنازعه السلطة. وقد شجعته الاوفاق التي أبرمها مع فرنسا وانخراط موريتانيا في بعض المنظمات الدولية على خوض معركة الأمم المتحدة. وهو الآن يستعد لهذه المعركة. ويأمل التوصل إلى اسقاط التعرض السوفياتي «الفيتو» في مجلس الأمن. وهو العقبة الأخيرة في سبيل دخول موريتانيا إلى منظمة الأمم المتحدة. فقد كانت موريتانيا مؤيدة من سبعين دولة، ومن جملتها أزيد من عشرين دولة إفريقية كانت تدعمها دعما فعالا، وبعضها كان يستعمل وسائل الضغط على الصين الوطنية لرفع حق تعرضها ضد انخراط مونغوليا الخارجية، تمهيدا لإسقاط التعرض السوفياتي.

وذكرنا أن الرئيس المختار ربما يريد تركيز سلطته والانخراط في الأمم المتحدة قبل استئناف أي اتصال مع المغرب. وربما يكون قد عدل عن كل اتصال معنا بعد ما حقق من نجاحات. وهو الآن منصرف إلى تركيز سلطته من جهة وإقامة مؤسسات الحكم لتبدو موريتانيا بمظهر دولة مستقلة ذات كيان من جهة أخرى.

على ضوء كل تلك المعطيات طلبت من حكومتنا إعادة النظر في مشكلة موريتانيا من جميع الوجوه والبحث عن تسوية شاملة حتى لا يباغت المغرب بمفاجأة سيئة. فكل تماطل في التسوية انما يستفيد منه الحكم القائم في موريتانيا.

انتخاب الرئيس المختار
وما تلا ذلك من ممارسات

أخذ موعد انتخاب السيد المختار ولد دادة على رأس الجمهورية الاسلامية المورتانية يقترب. وكانت الحملة الانتخابية تجري في عموم إقليم موريتانيا — كما تقدم لنا — بواسطة مندوبين عن مؤتمر «المائدة المستديرة» للأحزاب الموريتانية، كلهم كانو يدعون لانتخاب السيد المختار المرشح الوحيد للرئاسة. وجاء بعض المندوبين للسينغال كي ينظموا دوائر انتخابية في وسط الموريتانيين الذين يبلغ عددهم نحو 25.000 نسمة في هذه البلاد. لكنهم لم يصادفوا نجاحا. ذلك أن الحكومة السينغالية لم تسمح بتأسيس تلك الدوائر الانتخابية تجنبا للخصومات السياسية التي قد تتطور إلى اصطدامات بين انصار الحكومة الموريتانية وخصومها، وقد اكتفى المندوبون بتاسيس مكاتب جعلوا بعض اشياعهم على رأسها.

وكانت إذاعة انواكشوط توالي حملاتها الادعائية معلنة «أن الأحزاب السياسية قد أقامت الدليل على عملها الدؤوب لمصلحة الأمة الموريتانية، فوحدت صفوفها وبرهنت على قدرتها على بناء دولتها الفتية».

والحقيقة أن موريتانيا كانت تعيش في حصار شديد خلال فترة الحملة الانتخابية حسبما كان يرد علينا من أنباء. وزاد الحصار والضغط في الأسابيع الأخيرة حيث كان الداخلون إلى موريتانيا يتعرضون لتفتيش دقيق. ولم يسمح للمواطنين بالخروج في هذه الفترة. والظاهر أن السلطات كانت تخشى حدوث قلاقل أثناء يوم الاقتراع، وقد لجأت إلى سياسة الترهيب لإشاعة جو من الخوف لتمرير ما ترغب في تطبيقه. وفي هذا الجو تم الاقتراع يوم 20 أغسطس 1961 واعلنت النتيجة بانتخاب السيد المختار ولد دادة رئيسا للجمهورية لمدة خمس سنوات.. فحقق بذلك ما كان يطمح اليه من توفر الصبغة الشرعية لسلطته التي سبق أن استلمها عن طريق الأمر الواقع من يد الإدارة الاستعمارية، وأصبح الطريق ممهدا أمامه لتركيز هذه السلطة بإحداث المؤسسات الدستورية وسن القوانين وإقصاء الخصوم والمنافسين.

وجرت حفلة تنصيب الرئيس المختار يوم 25 اغسطس في قاعة المجلس الوطني (البرلمان)، فأدى اليمين من منبر المجلس باللغتين العربية والفرنسية. وكانت صيغة اليمين : «أقسم أمام الواحد الأحد أن أخدم بإخلاص الجمهورية الإسلامية الموريتانية ومصالح الشعب الموريتاني وأحترم الدستور واحافظ على وحدة البلاد»، وبعد بضعة أيام توجه الرئيس المختار إلى عين العتروس بمنطقة الحوض الشرقية حيث حضر حفلة تسليم الوحدات الأولى للجيش الموريتاني من لدن السلطات الفرنسية. وخطب القائم بأعمال فرنسا في هذا الحفل فاكد عزم الحكومة الفرنسية على تقديم «مساعدتها وحمايتها للجمهورية الموريتانية الفتية».

تمثلت الخطوات التي تلت انتخاب الرئيس المختار في مباشرة تعديل في الحكومة بدرجة أولى ثم في تعطيل الجمعية الوطنية تمهيدا لابدالها، وأخيرا في السعي لتوحيد الأحزاب مما لم يتيسر الوصول اليه قبل ذلك، وكل هذه الاعمال تدخل في نطاق تعزيز سلطة الرئيس الجديد. وقد تفرغ إليها بكليته مكرسا أوقاته وجهوده، وصرف النظر عما كان قد وعد به من استئناف الاتصالات لحل النزاع مع المغرب رغم التذكير الذي ورد عليه من شتى الجهات، وخاصة من الحكومة السينغالية. فهل عدل نهائيا عن رأيه ؟ أم كان يرغب في تدعيم سلطته لينطلق من مركز قوة في اي تفاوض مع المغرب ؟ لم يكن هذا الامر واضحا.

قام الرئيس المختار بتعديل في الحكومة فأقصى منها العناصر التي كان يرتاب فيها وابدلها باشخاص موالين له، ولم يدخل في التشكيلة الجديدة بعض قادة حزب النهضة كما كان متوقعا بعد ما ساعدوه داخلا وخارجا في تركيز سلطته، وكان السيد عابدين بوياكي رئيس هذا الحزب موعوداً بوزارة البريد، كما كان السيد أحمد بابا مسك الأمين العام يطمح في وزارة الشؤون الخارجية، فلم تسند له سوى إدارة الإذاعة الوطنية وعين بعد ذلك مندوبا عن موريتانيا في هيئة الأمم المتحدة. وخرج من هذا المنصب على أسوإ حال بعدما وجهت له عدة اتهامات، وكان مصير بوياكي اسوأ من ذلك حيث قضى بقية عمره في السجن. وعين السيد الحضرمي، وهو أحد زعماء حزب النهضة، كاتبا عاما في وزارة الخارجية.

وضع الرئيس المختار الوزراء الذين اقالهم تحت الإقامة الجبرية، بعدما حاولوا تأسيس حزب جديد وقدموا لوائحه للجهات الرسمية فرفضت، وأصبحت الحكومة الجديدة تلاقي معارضة الشخصيات التي أقصيت من مراكز السلطة وإشياعها. وانقسم الرأي العام الموريتاني إلى فريقين : فريق يحبذ سياسة الرئيس المختار وفريق يعارضها، وهذا الفريق كان يرى في كل ما يقوم به هذا الأخير مناورة بحتة لإشباع طموحه السياسي.

تم فكر الرئيس المختار في حل الجمعية الوطنية التي كانت — كما هو معلوم — من بقايا العهد الاستعماري. فبادر بالقيام باستشارات مع أعضائها مفصحا عن نيته في إجراء اقتراع جديد

لاختيار برلمان يتناسب مع الظروف السائدة إذ ذاك، ولم يوافق على هذا الرأي سوى خمسة اعضاء من مجموع واحد وثلاثين عضوا وشاع أن العناصر المعاكسة للرئيس المختار أخذت تتكتل حول السيد عبد الله ولد الشيخ سيديا الأخ الشقيق لسليمان ويروج هؤلاء لتأسيس حزب معارض ينخرط فيه جميع الذين أقصوا عن السلطة وفي طليعتهم المختار اندجاي. واستمر رئيس الجمهورية في إستشاراته مدة طويلة. وكان الرأي العام يتابع هذه الاستشارات بشيء من الاهتمام ويامل ان يحل هذا المجلس الذي كان يعتبره من مخلفات الاستعمار ولا يمثله لامن قريب ولا من بعيد. واستدعيت الجمعية إلى الانعقاد في جلسة استثنائية يوم 14 نوفمبر 1961.

وقرر الرئيس المختار دعوة مؤتمر موسع لتوحيد الأحزاب السياسية يوم 25 ديسمبر 1961 وادماجها في حزب واحد، وأهم الأحزاب إذ ذاك : حزب النهضة، وحزب التجمع الوطني (حزب الرئيس)، والاتحاد الوطني الموريتاني. وأعطيت المهلة الكافية لقادة هذه الاحزاب ومسيريها كي يتصلوا باطاراتهم لاختيار من يمثلونهم في هذا المؤتمر. وسمح لكل حزب بالمشاركة بثمانين عضوا على الأكثر، كما تقرر دعوة الاتحاد النقابي للمساهمة في المؤتمر بخمسة عشر ممثلا والشبيبة الموريتانية وخصص لها واحد وخمسون مندوبا والطلبة وعين لهم خمسة مندوبين. كما خصص خمسة عشر مقعدا للشخصيات المستقلة.

كان الرئيس المختار يتوخى من كل هذه المشاريع إعطاء ارتسام في الداخل والخارج بعزم حكومته على بناء وطن موريتاني مستقل. وينتظر من وراء ذلك تأثيراً سيكولوجيا وسياسيا يكون له مردود طيب على بداية عهده الجديد.

موريتانيا تدعم مركزها الدولي بالانخراط في الأمم المتحدة

أصبح من الواضح أن الحكومة الموريتانية تتأهب لاعادة الكرة في معركة الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة بعد ما أبرمت أوفاق التعاون مع الحكومة الفرنسية وقبل حلول الدورة السادسة عشرة للجمعية العامة بأربعة شهور. بدأت تتصل بالدول المتعاطفة معها، فتطلب منها ذلك مزيدا من الدعم، ووجهت عنايتها الى الدول التي لم تكن تساندها ملحة عليها بشتى الوسائل لتغيير موقفها، وبذلت مجهودا دبلوماسيا وافرا تجاه الدول العربية بالخصوص. وبدأنا نتحسس بعض التغير في المواقف بعدما كان الصف العربي صلباً في مساندة المغرب ملتزما بمقررات اشطورة. ولم تكن تشذ عن الركب سوى تونس التي لم يحذ حذوها قطر عربي آخر. لكن ذلك لم يمنع حصول بعض التخلخل في الصف العربي حول النزاع المغربي ــ الموريتاني.

لقد كانت لبنان أول دولة أخذت تبحث عن إقامة علاقات مع موريتانيا، ولعل الحافز على ذلك كان هو الرغبة في تغلغل التجار اللبنانيين بهذا البلد بعدما خفت الهيمنة الأجنبية التي كانت تحول دون اتصال العرب بالموريتانيين، فلم تكن تسمح للبنانيين إلا بالإقامة في إفريقيا السمراء. وقد شعر التجار اللبنانيون في السينغال بأن مستقبلهم في هذه البلاد لم يعد مضمونا مثلما كان في الماضي، فالدولة الجديدة بحاجة إلى المداخيل، مما اضطرها إلى اتخاذ تقنينات على أرباح التجار والشركات وتشجيع المواطنين على حساب التجار الاجانب، ثم ان سوق السينغال أصبح ضيقا بعد ما حصل جيرانها على استقلالهم وأقاموا الحواجز الجمركية يضاف إلى ذلك أن السينغال أصبحت تعاني أزمة اقتصادية حادة لم تستطع التغلب عليها إلا بالمساعدات التي التزمت فرنسا بتسديدها إليها، كل هذه العوامل دفعت بالتجار اللبنانيين إلى البحث عن مخرج، وفكر قلة منهم في نقل رؤوس أموالهم إلى الخارج، واستأثرت موريتانيا باهتمامهم. فوجدوا الترحيب من لدن المسؤولين والخواص الذين كانوا يرون فيهم شركاء لتعمير موريتانيا وخاصة انواكشوط التي كانت مفتقرة لكل شيء في مجال العمران، وبدأت وفود اللبنانيين تتوارد بدون انقطاع على موريتانيا، وظهرت نتيجة هذه الاتصالات في تشييد بعض المتاجر والفنادق واقامة جالية لبنانية نشيطة في بعض الحواضر الموريتانية.

وتوجه السفير اللبناني الى انواكشوط خلال الصيف مرات متعددة وقابل الرئيس المختار. كما زار النائب اللبناني المعروف السيد اميل البستاني موريتانيا قبل مصرعه ببضعة اسابيع وتقابل مع هذا الأخير. وفي حديث أجريناه مع الاثنين بدا لنا أن الرجلين أصبحا مقتنعين بضرورة طرح قضية موريتانيا بحسب المعطيات الجديدة وألحا في قيام لبنان بوساطة بين الجانبين، مؤكدين بأنهما سيطلبان من رئيس الحكومة اللبنانية ـــ السيد صائب سلام حينذاك ـــ مفاتحة الحكومة المغربية في الأمر بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز في بلغراد خلال فصل الخريف، حيث يتوقع أن يحضره جلالة الملك الحسن الثاني. وفعلا تبودلت مراسلات بين وزارتي خارجية لبنان والمغرب في الموضوع.

وتجدر الإشارة كذلك إلى تبادل رسائل في ذلك الحين بين الملك حسين عاهل المملكة الأردنية الهاشمية والرئيس المختار ولد دادة.

وظل نطاق العلاقات العربية ـــ الموريتانية محصوراً في البلاد التي ذكرنا، وإن كانت بعض الوفود العربية في الأمم المتحدة صرحت بضرورة مراجعة الموقف نظرا لما قام به الوفد الموريتاني وسط الوفود الإفريقية لاقناعها بمساندة العرب في ما تطرحه من ملتمسات بإدانة إسرائيل. وبصفة عامة، فان الدعم العربي للمغرب ظل ثابتاً لم يطرأ عليه جديد من الوجهة العملية.

وهنا يحسن بنا أن نعود إلى الوراء لنتذكر بالصورة التي عرضت عليها قضية موريتانيا في الامم المتحدة. فبعدما استنفدت الحكومة المغربية كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية مع فرنسا سعيا وراء تسوية للمشكلة الموريتانية، وتأكدت من استحالة حلها عن طريق المفاوضات الثنائية، طلبت يوم 20 اغسطس 1960 ادراج المشكلة في جدول الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وصرح وزير الخارجية : ان المغرب لا يتقدم للجمعية العامة بصفته دولة تطالب بان تعيد احتلال أرض أجنبية، وإنما لجأ إلى الأمم المتحدة كدولة يحاول الاستعمار اقتطاع جزء من أراضيها وليحول دون اقتطاع هذا الجزء تحت ستار من التلويح باستقلال زائف.

لقد أخذ مكتب الجمعية العامة للأمم المتحدة بوجهة نظر حكومة المغرب وقرر التوصية بادراج مشكلة موريتانيا. وفي 15 نوفمبر 1960 شرعت اللجنة السياسية في مناقشة الموضوع، وانتهت منه في 26 نوفمبر. وتدخل عشرات المندوبين في المناقشة وتقدمت وفود ليبيا، والأردن، وأندونسيا بمشروع قرار يدعو الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تأكيد مبدأ احترام المنظمة الدولية لوحدة أراضي الدول الأعضاء والتوصية بدخول المغرب وفرنسا في مفاوضات بهدف الوصول إلى حل سلمي لمشكلة موريتانيا طبقا لمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها». وتجلى من سير المناقشة اتجاه أغلبية الأعضاء، فاقترح مندوب العراق إدخال تعديل على مشروع القرار. ونص هذا التعديل «ان اللجنة السياسية توصي بالبدء في إجراء المفاوضات للوصول إلى حل سلمي للمشكلة الموريتانية».

فايد التعديل العراقي 31 عضوا ورفضه 30 وامتنع 25 عضوا، فأعلن مندوب الأردن باسم زملائه سحب المشروع. وتقدم مندوب الهند بتعديل جديد اقترح فيه على الأطراف المتنازعة «الوصول إلى حل سلمى على أساس تقرير المصير» بدلا من «توصية اللجنة للأطراف المتنازعة بالدخول في مفاوضات للوصول إلى هذا الحل». ولكن عند ما لوحظ أن الصورة المعدلة بدأت تصطدم بالمعارضة، سحب المندوب الهندي تعديله المقترح إلا أن المندوب العراقي تبني التعديل نفسه وقدمه للجنة من جديد فصوت لفائدته 31 عضوا وعارضه 39 وأمسك عن التصويت 25 عضوا. وعندئذ اقترح مندوب الهند أن تسقط اللجنة السياسية الموضوع من جدول الأعمال. فوافقت الأغلبية على إسقاطه. وبهذا لم يتخذ أي قرار في اللجنة السياسية بخصوص الشكوى التي تقدم بها المغرب.

وعقد السيد مَحمد بوستة وزير الوظيفة العمومية والاصلاح الاداري الذي كان يرأس الوفد المغربي ندوة صحفية على إثر انتهاء أعمال اللجنة فأوضح مغزى النتائج المحصلة ومن جملة ماورد في تصريحاته : «إننا مقتنعون اننا نسير في الطريق الصحيح وان موقفنا يمثل ارادة الاغلبية العظمى من الشعب الموريتاني. ولكن موقف اللجنة السياسية يدل على أن عددا كبيرا من المندوبين لا يدركون بوضوح كنه المشكلة».

وبعد ما أشاد بالدول التي ناصرت المغرب في قضيته العادلة قال : «إن هذه المناقشة الطويلة لقضيتنا في اللجنة السياسية جعلت مندوبي الدول يتعرفون على المشكلة، وبينت ان قضيتنا قضية عادلة مبنية على أساس من الحق. ولن يكف المغرب عن معارضته لإقليم موريتانيا كدولة منفصلة عنه. وسوف يطلب من مجلس الأمن أن يستمع إلى رأي وفد المغرب عندما يبحث طلب موريتانيا الانضمام إلى الأمم المتحدة كعضو فيها والمغرب يحتفظ بحقه في التدخل في اية مناقشة متعلقة بموريتانيا التي يعتبرها أرضا مغربية».

انعقد مجلس الأمن في أوائل دجنبر 1960 للنظر في ترشيح موريتانيا لعضوية هيئة الأمم المتحدة. وطلب الوفد المغربي، وكان يرأسه السيد مَحمد بوستة، حق تقديم وجهة نظر حكومته في المداولات. وبعد ما تدخل أعضاء المجلس، وألقى الوزير المغربي خطابا شرح فيه المشكلة الموريتانية من كافة وجوهها، عرضت هذه المشكلة على التصويت فاستخدم الاتحاد السوفياتي حق الفيتو ضد إصدار قرار بمنح موريتانيا حق العضوية في الأمم المتحدة. وذلك استنادا إلى رفض المجلس طلب الاتحاد السوفياتي منح جمهورية منغوليا الشعبية حق العضوية في المنظمة.

لم يكن من الهين على الحكومة السوفياتية أن تتخذ هذا الموقف الذي كان يتعارض مع سياستها التقليدية في دعم الأقطار التي تسعى جاهدة للتخلص من السيطرة الغربية وكذلك مع تعاطفها مع الدول الإفريقية التي أخذت تتحرر من الاستعمار الغربي. لكن جهود الدبلوماسية

المغربية وما قام به الوفد المغربي في أروقة الأمم المتحدة من نشاط مكثف دفعها إلى التصويت برفض قبول موريتانيا في الأمم المتحدة. واتخذ الوفد السوفياتي في مجلس الأمن من استعمال الصين الوطنية حق التعرض ضد انخراط منغوليا الشمالية ذريعة لذلك.

وتحدث السيد فاليريان زورين المندوب السوفياتي فأعلن أن بلاده لا يمكن أن تقبل في الأمم المتحدة دولة يدور حولها العديد من المنازعات وتتضارب بشأنها الآراء في الوقت الذي رفضت فيه الدول الغربية ان تسمح لدولة لا يوجد بشأنها اي خلاف ــ وهي جمهورية منغوليا الشعبية ــ بدخول المنظمة الدولية. وإشار السيد زورين إلى موقف المغرب الذي يطالب بعودة موريتانيا إلى الانضمام إلى الوطن الأصلي لأنها جزء من أراضيه.

والجدير بالذكر ان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن باستثناء الاتحاد السوفياتي (بريطانيا العظمى، فرنسا، الولايات المتحدة، الصين الوطنية) صوتوا إلى جانب انخراط موريتانيا في المنظمة الأممية. وانضافت إليهم تونس، والاكواتور، والأرجنتين بينما صوت ضد قبولها الاتحاد السوفياتي وبولونيا وامسكت سيسلان.

وبسبب الاعتراض السوفياتي سد الباب في وجه دخول موريتانيا للأمم المتحدة مدة سنة.

ثم أصبح الهم الأول للحكومة الموريتانية رفع التعرض السوفياتي ضد انخراط بلادها في هيئة الأمم المتحدة. وانصب اهتمامها بالأخص على السعي لرفع تعرض الصين الوطنية (فورموزة) ضد انخراط منغوليا في الأمم المتحدة. وفورموزه كانت تحتل الكرسي الدائم للصين في مجلس الأمن من ضمن الدول العظمى الخمس. فإذا زال تعرضها ضد منغوليا ترتب عنه زوال تعرض الاتحاد السوفياتي ضد انخراط موريتانيا.. لذلك استحثت الحكومة الموريتانية دول إفريقيا السمراء إلى السعي لهذا الهدف، وتعبأ المعسكر الغربي بزعامة فرنسا لمساعدة موريتانيا في هذا المسعى، وتوجهت العناية بالخصوص إلى ممثلي فورموزة في إفريقيا والضغط عليهم لاقناع حكومتهم لتغير موقفها.

كان القائم بشؤون الصين الوطنية «فورموزة» من رؤساء البعثات الدبلوماسية القلائل الذين اتخذوا من انواكشوط مقر سفارة بلاده. وكانت الحكومة الموريتانية تلح بواسطته على فورموزة في تغيير موقفها بالتصويت لفائدة دخول منغوليا في الأمم المتحدة. وبذلك تبطل حجة الاتحاد السوفياتي في التعرض لموريتانيا.

وكانت المساعي تبذل من لدن جميع البعثات الدبلوماسية للصين الوطنية بإفريقيا في هذا الاتجاه، من ذلك ان القائم بأعمال هذه الدولة صرح قائلا بأن «المسؤولين في فورموزة لا يفهمون الوضع. لكننا نبذل كل الجهود لاقناعهم بتغيير موقفهم ونعتقد أنهم سيعدلون في النهاية عن

استعمال حق الفيتو». وقد بلغ ضغط مجموعة دول برازافيل التي كانت تساند موريتانيا أن هددت الصين الوطنية بأنها ستصوت كلها لفائدة انخراط الصين الشعبية في الأمم المتحدة عند عرض المسألة أمام الجمعية العامة للمنظمة ان أصرت فورموزة على تعرضها لانخراط منغوليا الخارجية.

وكلما اقترب موعد انعقاد الدورة الأممية، زاد هذا الضغط إلى أن اضطرت حكومة فورموزة إلى تبديل موقفها، فقد صرح ممثل هذه الحكومة في الأمم المتحدة غداة انعقاد دورتها العادية : «ان شيئا جديدا سيطرأ في وقت لاحق على موقف هذه الدولة في المنظمة العالمية». وعلقت المحافل الرسمية، في هذه المنظمة على الخبر بأن هذا التصريح يتعلق بتغيير موقف فورموزة من منغوليا الخارجية بحيث لن تستعمل الحكومة الوطنية حق التعرض في انضمام هذه الدولة للامم المتحدة. وعلقت اذاعة السنغال على هذا الخبر قائلة : «ان هذا التطور الطارىء على موقف الصين الوطنية جاء نتيجة الجهود التي بذلتها مجموعة دول برازافيل لدى الصين الوطنية حتى لا تحول بتعرضها ضد انخراط منغوليا دون انضمام موريتانيا في الأمم المتحدة.. ومن المحتمل أن يدعى مجلس الأمن في الأيام المقبلة لبحث انخراط القطرين».

انتقلت المعركة إلى ساحة هيئة الأمم المتحدة خلال الدورة السادسة عشرة العادية التي افتتحت في الاسبوع الثالث من شهر سبتمبر 1961.. وكان الوضع في هذه السنة يختلف عنه في السنة الماضية.

وفي نوفمبر 1961 وقعت المساومة، فرفعت فورموزة حق الفيتو بمجلس الأمن على قبول منغوليا الشعبية، وكف الاتحاد السوفياتي عن اعتراضه في قبول انخراط موريتانيا بالأمم المتحدة مقابل ذلك وبذلك قبلت موريتانيا عضواً في المنظمة.

الحكومة الموريتانية تتشدد في موقفها تجاه المغرب

منذ تم قبول موريتانيا في منظمة الأمم المتحدة، وانتخاب السيد المختار ولد دادة رئيسا للجمهورية لوحظ تشدد في موقف الحكومة الموريتانية من المغرب. وتجلى ذلك في صدور أصداء عديدة : منها اذاعة انواكشوط التي اخذت تهاجم المغرب بعنف، وكان السيد احمد بابا مسك قد تولى ادارة هذه المحطة، كما تجلى في التصريحات التي كان يدلي بها بعض المسؤولين والمعلقين من حين لآخر وفي مقدمتهم السيد محمد عبد الله ولد حسن سفير موريتانيا المتجول، فكان ينتهز كل فرصة لمهاجمة المغرب والبلاد العربية. وكانت مواقف بعض المسؤولين تتخذ صبغة الاستفزاز والتحدي.

وخططت الحكومة الموريتانية لتوثيق علاقاتها بالجالية الموريتانية الموجودة في السينغال، فدعا ممثلها لإقامة حفلات ومظاهرات بدكار احتفاء بقبول موريتانيا في الأمم المتحدة، وحمل إلينا الخبر بعض المواطنين الموريتانيين فأشرنا باحباط هذه الحفلات عن طريق التخويف؛ فلم تتم. والجدير بالذكر أن الجالية الموريتانية كانت وفية، وقد رفعت برقية احتجاج لمجلس الأمم على قبول عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة، معلنة أن هذا الاقليم جزء من المغرب.

وما فتئت الظروف في موريتانيا والدول الإفريقية المعروفة بمجموعة برازافيل تتطور لغير صالح المغرب، بحيث بات من الضروري ان تقوم الدبلوماسية المغربية بعمل فعال للرد على الدعايات المغرضة التي كان ينشرها الخصوم لتشويه سمعة بلادنا. ولقد قامت سفاراتنا في العواصم الإفريقية بالواجب في هذا السبيل. لكن النزاع المغربي ـــ الموريتاني ظل عائقا في طريق التحسس المنشود. وكان للحكومة الموريتانية دور كبير في تسميم العلاقات المغربية ـــ الإفريقية. وكان الرئيس المختار يدلي بتصريحات من حين لآخر يستنكر فيها موقف المغرب من موريتانيا ويحمله مسؤولية بعض الحوادث التي كانت تجري داخل هذا الاقليم كما كان يحمل بعض تبعاتها حكومة مالي لتسرب العناصر المناوئة لحكومته من حدودها. وقد هدد في تصريح إذاعي بأنه سيعبىء الشعب في ما إذا دعت الضرورة إلى ذلك. والغريب أن السيد بوياكي عابدين رئيس حزب

النهضة ــ وكان معروفا حتى لدى أصدقائه بشدة انفعالاته ــ كان يشارك في هذا الهجوم؛ وقد صرح بأن موريتانيا لن تبقى مكتوفة اليد أمام.. «طائفة من المرتزقة يوجهها المغرب». سبق أن ذكرنا بان دعوة وجهت لانعقاد مؤتمر للأحزاب الموريتانية يوم **25** ديسمبر **1961** قصد انصهارها في حزب واحد بعدما تعذر ذلك وأرجىء إلى ما بعد انتخاب الرئيس المختار. وكان هذا الأخير يتوقع أن يصبح له بعد الانتخابات الرئيسية من النفوذ ما يستطيع به أن يفرض رأيه. وفعلا، فقد صدر عن الأحزاب الأربعة : حزب النهضة وحزب الوحدة الوطنية الموريتانية وحزب التجمع الموريتاني والحزب الاشتراكي الاسلامي وشخصيات مستقلة ما يشبه الأمر بالاجتماع والتوحد. وشاركت إلى جانب الأحزاب منظمة النقابة والشبيبة والطلبة، وكان مسيرو حزب التجمع الموريتاني ــ وهو حزب الرئيس المختار ــ يضربون على وتيرة واحدة، وهي حل جميع الأحزاب وانضمام أعضائها إلى حزبهم.

لكن المداولات أبانت عن خلافات جوهرية بين الفئات المجتمعة، فقد تقدم حزب النهضة ونقابة التعليم والشبيبة والطلبة بشروط لتحقيق الوحدة من ضمنها : حل الجمعية الوطنية وإجراء انتخاب جديد لأعضائه وجلاء الجيوش الأجنبية وجعل اللغة العربية لغة البلاد الرسمية بدل اللغة الفرنسية والسماح لكل من هاجروا من موريتانيا إبان الاستعمار بالعودة إلى بلادهم، بيد ان جل هذه المطالب صادف معارضة شديدة من لدن الأحزاب الأخرى وبعض الشخصيات المستقلة، وقد عارض حزب الاتحاد الوطني الموريتاني ــ وأغلب أعضائه من السود ــ في جعل اللغة العربية لغة رسمية بدعوى أنهم ليسوا بعرب وان الطبقة المثقفة إنما تتكلم بالفرنسية، وذهبوا إلى حد التهديد بتشكيل حكومة مستقلة بمنطقة وادي السينغال تدخل في اتحاد فيدرالي مع حكومة انواكشوط إذا ما صادق المؤتمر على المطالب التي تقدم بها حزب النهضة، كما ان المؤتمر تقدم إلى الحكومة بتوصيات كثيرة طالب بتنفيذها. ومنها : نهج سياسة عدم الإنحياز في المجال الدولي والاعتراف بالحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية وتأييد عرب فلسطين في حقوقهم المشروعة وتأييد عودتهم إلى وطنهم ودعم تحرير الشعوب الإفريقية والسعي لتحقيق الوحدة الإفريقية وأخيرا تعبئة الشعب للمحافظة على كيان موريتانيا.

وقد أرجىء البت في لائحة المطالب التي تقدم بها ممثلو الأحزاب وخاصة منها التي أثارها حزب النهضة. وحصل الاتفاق على انصهار جميع الأحزاب في حزب واحد أطلق عليه إسم «حزب الشعب» وانتخب السيد المختار ولد دادة أمينا عاما للحزب. كما صادق المؤتمر على لائحة المكتب السياسي ويتألف من واحد وعشرين شخصاً وتم الاتفاق على تشكيل سبع لجان.

★ ★ ★

وبهذا تم للرئيس المختار كل ما كان يصبو إليه من الوجهة السياسية وتجمعت في يده كافة اختصاصات المشروعية والحكم.

نهاية مهمة..

انتهت مهمتي الدبلوماسية بالسينغال في شهر مارس 1962 بعد قضاء ثلاثة عشر شهرا على رأس السفارة بدكار. لكنني بقيت مرتبطا بفخامة الرئيس ليوبولد سيدار سنغور من يوم قدمت لسيادته اوراق اعتمادي وأجاب على خطابي بكلمة رقيقة بليغة (ملحق 6) ثم تبادلنا خطابات فيما بعد بمناسبات عديدة (ملحقات 7، 8، 9).

لقد استأثرت القضية الموريتانية بنصيب وافر من جهودي اثناء مهمتي القصيرة في السينغال. وإذا كان النزاع المغربي ــ الموريتاني لم يحظ بالعلاج في تلك الفترة، فإن سيادة موريتانيا على النقيض من ذلك قد تدعمت، وكذلك سلطة الرئيس المختار ولد دادة، وطلبت مني وزارة الخارجية ان احرر لها تقريراً عن رأيي في حل القضية الموريتانية فكان التقرير (الملحق 4) المرفوع الى مقام صاحب الجلالة، لقد تعززت سلطة الرئيس المختار شيئا فشيئاً حتى أصبح الحاكم المطلق فاستطاع أن يتغلب على خصومه ويقضي على منافسيه واحدا واحداً بشتى الوسائل، وقضى على حزب النهضة ولم يبق سوى على «حزب الامة الموريتانية» حزبه الذي غدا الحزب الوحيد المعترف به. اصبح النظام الرئاسي الفردي هو المتبع في الحكم، وظل كذلك خلال الفترة الطويلة التي قضاها الرئيس المختار في مركز القيادة الى ان اطاح به الانقلاب العسكري في 10 يوليو 1978. بيد ان فترة حكمه لم تكن طريقا مفروشة بالزهور دائما، بل كانت مليئة في احيان كثيرة بالأشواك والصعاب كما سنرى.

لقد انقطع الاتصال بيني وبين القضية الموريتانية خلال السنوات الثمان التي قضيتها في شتى المناصب الدبلوماسية : سفيرا في يوغسلافيا والجزائر، وممثلا لجامعة الدول العربية في المكتب الاوروبي بجنيف، ووزيرا للتعليم الثانوي والتقني ثم وزيراً في الديوان الملكي، لكنني ما فتئت اتابع القضية الموريتانية عن كثب، وبقي الخلاف المغربي ــ الموريتاني على حاله إلى سنة 1969 حين انعقدت القمة الإسلامية الأولى في الرباط وانتهزها جلالة الملك الحسن الثاني فرصة لدعوة الرئيس المختار ولد دادة للمشاركة فيها ممهدا بذلك لحل النزاع بين البلدين، ثم تقرر مبدأ إقامة علاقات دبلوماسية بينهما وأعلن جلالته عن ذلك في ندوته الصحفية عقب انتهاء المؤتمر ومضت بضعة شهور على هذا الحدث..

القسم الثاني

مهمتي في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

الفصل الخامس

1 – تعييني في الجمهورية الإسلامية الموريتانية

2 – الجولة الأولى

3 – سباق مع الزمان

4 – آفاق التعاون بين المغرب وموريتانيا

5 – المساعدات الدولية لموريتانيا

6 – موريتانيا والصين الشعبية

7 – مناجم الحديد والنحاس في موريتانيا شركتا «ميفيرما» و«صوميما»

8 – الوضع السياسي



الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله

من عبد الله المعتمد على الله أمير المومنين



إلى حضرة صاحب الفخامة السيد المختار ولد داداه

رئيس الجمهورية الإسلامية الموريطانية، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فنظرا لأكيد رغبتنا في توثيق أواصر الصداقة والمحبة والتفاهم بين بلدينا وحفظ الروابط التاريخية بينهما؛ اخترنا السيد قاسم الزهيري بسفيرا فوق العادة ومفوضا لجلالتنا لدى فخامتكم وإن ما عهدناه في السيد قاسم الزهيري من كفاية وأمانة ليحملنا على الاعتقاد بأن اختياره سيقع لدى فخامتكم موقعا حسنا، وإنه سيؤدي مهمته بحول الله وحسن توفيقه على الوجه الذي يحظى بتأييدكم ويظفر بجميل تقديركم. وإننا نرجو من فخامتكم أن تمنحوه كامل ثقتكم وتعتمدوه في كل ما يبلغه إليكم باسمنا واسم حكومتنا. ونغتنم هذه الفرصة لنبعث

. . . . . .



و فخامتكم بخالص ودنا وتقديرنا لشخصكم
وصادق أمانينا لعظمة بلادكم ورفاهية الشعب
الموريطاني. والسلام.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في 15 ذي الحجة 1389
17 فبراير 1970

تعييني سفيراً في موريتانيا

في 17 يناير 1970 ارتأى جلالة الملك الحسن الثاني ترشيحي لتقلد مهام السفارة المغربية في انواكشوط وأمر مدير الديوان الملكي إذ ذاك السيد إدريس السلاوي بمفاتحتي بالأمر بمنتهى اللطف واللباقة. وكنت إذ ذاك وزيراً بالديوان فلم أتردد لحظة واحدة في القبول، ولم أكن أتصور ما كان يخبئه لي القدر.. حيث هيأني للقيام بتطبيع العلاقات المغربية ــ الموريتانية بعد ما شغلني أمرها مدة طويلة،، وسعيت ما وسعني السعي لمعالجتها.

بعد شهر على تعييني استلمت أوراق اعتمادي من يد صاحب الجلالة بعد صلاة عيد الأضحى أمام قبة النصر في حفل ضم أعضاء الهيئة الوزارية وباقي الشخصيات الذين جاؤوا لتقديم التهاني للعاهل الكريم، وقد وجه لي جلالته خطاباً في منتهى الرقة والعطف ومما قاله صاحب الجلالة : «انك أعلم بأهمية المنصب الذي اخترتك إليه من جميع النواحي وخاصة من الناحية السياسية، وقد عينتك فيه لعلمي باقتناعك بالسياسة التي نهجناها في ما يخص موريتانيا». ودعا لي جلالته بالتوفيق، وبعد ما أعطاني توجيهاته السامية في جلسة خاصة توجهت يوم 22 فبراير 1970 إلى انواكشوط، وقدمت أوراق اعتمادي للرئيس المختار بعد يومين بالقصر الجمهوري في حفل ضم أغلب وزراء الحكومة الموريتانية.

وبعد ما ذكرت في خطاب تقديم أوراق الاعتماد اعتزازيَ بالثقة الغالية التي وضعها جلالة الملك الحسن الثاني، وأشرت إلى مبادىء سياسة جلالته في الحقل الدولي أكدت عزمي على «توثيق رابطة التعاون بين شعبين شقيقين ينحدران من أرومة واحدة ويجمعهما تاريخ مشترك وذكريات وآمال متشابهة» وبينت «الأهمية التاريخية لهذا اليوم في ربط ماضي البلدين بحاضرهما.. وفتح صفحة جديدة من سجل الروابط بينهما وتوثيق علاقاتهما ولا أقول ربطها، فهي مربوطة بين الشعبين تاريخيا وجغرافيا وإنسانيا من أقدم العصور».

وقد لقيت من الرئيس المختار في هذه المقابلة الأولى والحديث الذي خصني به بعد الحفلة العلنية كثيراً من العطف والرغبة في توثيق روابط التعاون بين بلدينا، وظل متمسكاً بهذا الخط

خلال الفترة التي قضيتها على رأس السفارة بانواكشوط وفي كل المقابلات ــ وما أكثرها ــ التي تمت بيننا، فقد كان يمتاز بدماثة الخلق وحسن الشمائل ورقة الحديث إلى تواضع جم. وكان مجلسه لا يمل ومن الذين يريحون الجلساء فلا يشعرون معه بأي ضيق أو حرج.

أخذت في مباشرة مهمتي، فكان علي أن أسعى بكل الوسائل لتطبيع العلاقات بكيفية مرضية والقضاء على رواسب عهد يزيد عن عشر سنوات من الجفوة والخصومات وانعدام الثقة.

وشرعت في الاتصال بالشخصيات الموريتانية التي ظهرت على مسرح الأحداث السياسية بعد أن اختفت كثير من الوجوه التي كنت أسمع بها حين كنت منذ تسع سنوات خلون في دكار وكنت اتصل ببعضهم، وكان علي أن أطلع على الحقائق والتطورات الجديدة في المجتمع الموريتاني، ووجدت نفسي من أول وهلة مضطرا إلى الاهتمام بقضية الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية والتي كانت موضوع خلاف بيننا من جهة وبين اسبانيا وموريتانيا من جهة ثانية، وليس هنا محل تفصيل القول في هذا الموضوع، وسيأتي ذلك في الفصول اللاحقة.

والواقع أنني وجدت من المسؤولين الموريتانيين ــ وفي مقدمتهم الرئيس المختار ــ مساعدة يعز نظيرها، وثقة كاملة مما ساعدني على أداء مهمتي على الوجه المرضي، وأود أن أخص بالذكر هنا وزير الخارجية السيد حمدي ولد مكناس والذي اظهر لي كثيراً من المودة التي لا أنساها له ووزير الداخلية السيد عبد العزيز صال، وكنت قد تعرفت عليه في أيام الخلاف بموريتانيا وتواعدنا على السعي لحل الخلاف والالتقاء بانواكشوط.. وقد تحققت تلك الأمنية.

الجولة الأولى

بعد الجولة الأولى من الاتصالات والمحادثات مع رجال الدولة الموريتانيين واستمزاج رأي بعض كبار الشخصيات والاستماع إلى آراء أعضاء السلك الدبلوماسي في انواكشوط عدت إلى الرباط لمقابلة جلالة الملك واطلاعه على أولى ارتساماتي وأخد توجيهاته. وحظيت بمقابلة جلالته يوم 24 محرم 1390 الموافق 30 مارس 1970 فأمرني بتوجيه تقرير مقتضب عن رأيي في تنمية العلاقات بين البلدين. وانتهزت الفرصة فقدمت للديوان الملكي تقريرا موجزاً عن مجالات التعاون التي كنت أرى ضرورة الاهتمام بها (الملحق 5)، وكان يبدو لي ان الجو مهيأ لرسم خطة سياسية شاملة تكفل مصلحة الطرفين. وقد استنتجت من اتصالاتي ان للمسؤولين في كلا البلدين رغبة صادقة وملحة في التعاون.

وقد تجلى لي من التوجيهات الملكية كامل استعداد العاهل الكريم لمد يد المساعدة إلى الحكومة الموريتانية. كما أن هذه الأخيرة لم تكن تخفي حاجتها إلى العون. وكانت الفرصة مواتية نظرا للسمعة الطيبة التي حصل عليها العاهل المغربي بالمبادرة التي قام بها لحل النزاع مع موريتانيا. وبعد هذه الخطوة كان ينتظر المسؤولون الموريتانيون اتباعها بخطوات أخرى في تعزيز روابط التعاون الثنائي.

وكان الرأي ان يتجه التعاون بين البلدين نحو خمسة مجالات : التجارة، والمواصلات، والنقل البحري والجوي، والثقافة وتكوين الإطارات، والعلاقات الخارجية. وقد سبق للمصالح الوزارية في المغرب أن حضرت عناصر مشروعات اتفاقيات في المجالات الأربعة الأولى. والآن بعد اقامة العلاقات الدبلوماسية مع موريتانيا أصبح من الممكن اعادة بحث تلك المشروعات مع الجانب الموريتاني وتعديلها حسب رغبته ومراعاة للحقائق الموضوعية القائمة تمهيداً للتصديق عليها في أقرب الآجال. ولايكفي إبرام المعاهدات بقدر ما ينبغي هنا متابعتها والحرص على وضعها موضع التنفيذ ورصد الوسائل اللازمة لذلك. لهذا كانت الضرورة تدعو لإحداث لجنة مشتركة مغربية ـــ موريتانية تجتمع مرتين في السنة لبحث آفاق التعاون وتطويره وتنميته على أساس الاتفاقيات المبرمة.

كان الواجب يقضي باقناع الموريتانيين بتغيير الأوضاع التجارية والاقتصادية التي ترتبت عن ازيد من عشر سنوات من غياب المغرب والخلاف بينه وبين موريتانيا. فكثير من البلاد انتهزت فرصة هذا الخلاف فعززت مركزها التجاري والاقتصادي واستأثرت فرنسا بنصيب الأسد طبعاً، لذلك وجب تشجيع العلاقات التجارية بين البلدين بكل الوسائل الممكنة وبإعطاء تسهيلات إدارية ومالية وتقنية وغيرها والشروع في إحداث شبكة من المواصلات السلكية واللاسلكية والاتصالات البحرية والجوية لتنشيط التبادل ــ وكذلك بتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين في الدولتين لزيادة التعرف والتفاهم وبحث طرق جديدة من التعاون. وتنظيم لقاءات بين أرباب الأعمال من البلدين لتوثيق أواصر التعاون بينهم. أما في مجال الثقافة وتكوين الإطارات فإن موريتانيا كانت في مسيس الحاجة. فينبغي أن يقدم المغرب كل ما يستطيعه بسخاء.

بقي المجال الخارجي الذي يجب أن يوجه له اهتمام خاص نظرا لاتصاله بخصائص السيادة في كلا البلدين ولما يثيره من حساسيات، فمنذ حصلت موريتانيا على استقلالها أنشأت علاقات خاصة وبحثت لنفسها عن حلفاء ودعيت لاتخاذ مواقف من لدن بعض الدول. وكانت بعض هذه المواقف تضر بمصلحة المغرب. وقد آن الأوان لتعديل هذا الاتجاه.

إن المتأمل في سياسة موريتانيا في بداية السبعينات يلاحظ أنها كانت متأثرة بالقطيعة الطويلة التي كانت بينها وبين المغرب. فبحكم موقعها بين عالمين ــ شمال إفريقيا وأقطار إفريقيا السوداء ــ وتساكن عنصرين بأراضيها الشاسعة، والتيارات الهادفة عليها من كلا العالمين وعدم استطاعتها التوفيق بينهما وضعفها من الناحية المادية والإنسانية ونظرا للأخطار التي كانت حكومتها تشعر بنفسها هدفا لها، سلكت سياسة توازن مليئة بالتناقضات. وقد عززت تعاونها مع فرنسا وأظهرت ميلاً إلى الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية، وفي ذات الوقت قطعت علاقاتها ــ مدة طويلة ــ مع الولايات المتحدة تضامنا مع الجمهورية العربية المتحدة وتقرباً للشرق العربي، هذا الوضع ينبغي أخذه بعين الاعتبار في رسم أي خطة في السياسة الخارجية مع موريتانيا. لذا ينبغي قبل كل شيء تحطيم حاجز انعدام الثقة الذي كان قائما لحد الآن بين البلدين واقناع الحكومة الموريتانية بخلوص نية المغرب من كل شوائب الماضي والتقاء مصالح البلدين وضرورة تعاونهما في المجال الخارجي، خاصة وقد أصبحت قضية الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية موضوعة بالحاح اكثر مما كانت عليه في الماضي، اذ أن التقارب المغربي ــ الموريتاني قد غير كثيراً من الأوضاع. واسبانيا التي كانت تعتمد على الخلاف بين البلدين، لابد أنها أصبحت محرجة وتفكر في وسائل جديدة لبقاء الشقاق بين الأطراف المجاورة للصحراء حتى تضمن بقاء سيطرتها.

وفي هذا السياق، انتهى إلى علم الحكومة المغربية أن اسبانيا تنوي دس بعض العناصر المشاغبة في موريتانيا للقيام بعمليات عدوانية انطلاقا من الصحراء الخاضعة لسيطرتها وربما تفكر

في اتهام المغرب بتلك العمليات للايقاع بين البلدين. وقد استرعي انتباه الحكومة الموريتانية حتى تكون على بينة.

والجدير بالذكر أن الحكومة المغربية ــ امتثالا للتوجيهات الملكية ــ أبدت كثيرا من الجهد في تنشيط حركة التعاون بين المغرب وموريتانيا، وألحت في أن تتم الروابط الدبلوماسية بتعيين سفير لموريتانيا في الرباط، وقد تم ذلك في النصف الأول من أبريل، وتقرر ان ينطلق التعاون بتوجيه باخرة محملة بالبضائع المغربية والمنتجات الفلاحية إلى انواكشوط وان يقام معرض مغربي في هذه المدينة وقد تم ذلك، ودام المعرض أسبوعا صادف كثيرا من النجاح.

بدأ جليد الجفوة وعدم الثقة بين البلدين ينكسر وتجلى ذلك في التصريحات العلنية التي اصبح يدلي بها المسؤولون من حين لآخر وفي التعاون الذي تم بين الوفد المغربي والوفد الموريتاني لأول مرة في اجتماع مجلس منظمة الوحدة الافريقية وكذلك في اجتماع وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي انعقد بجدة والذي اقر ميثاق منظمة المؤتمر الاسلامي.



حديث مع فخامة الرئيس المختار ولد دادة
رئيس الجمهورية الاسلامية الموريتانية في احدى المقابلات

سباق مع الزمان

أصبحت السفارة المغربية في سباق مع الزمان.. لاستثمار الاستعداد الطيب الذي أصبح بادياً على الحكومة الموريتانية حول توثيق العلاقات بين البلدين. وكنت ارى من جملة الدوافع للاسراع في تمتين الروابط اعتنام فرصة قلة السفارات.. العربية بنواكشوط. فتجربتي الشخصية أن بعضها، مع الأسف، يعوق قيام تعاون متين بين البلدين. وكانت الحكومة الموريتانية تسعى لتوفير عدد البعثات الدبلوماسية العربية وتحسب أن انتهاء النزاع بينها وبين المغرب سيكون حافزاً لذلك مما سيعزز مركزها الدولي، ثم انها كانت تشعر بشيء من المرارة حين تلاحظ قلة البعثات الدبلوماسية العربية في انواكشوط بالنسبة لوفرتها في دكار. وحتى الدبلوماسيون العرب المعتمدون في موريتانيا اختار أغلبهم دكار مقراً لهم. وقد طلبت الحكومة الموريتانية من المغرب أن يتوسط لدى الدول العربية لتشجيعها على اقامة علاقات دبلوماسية معها.

وفي مقابلة مع وزير خارجية موريتانيا السيد حمدي ولد مكناس أكد لي : «لقد ذهب الماضي بما فيه وعادت المياه إلى مجاريها. ونحن مصممون العزم على توثيق العلاقات إلى أوسع مدى ممكن والاستفادة من تجارب بعضنا بعض في جميع الميادين». ثم أسر لي ان بعض الدول العربية — ولم يذكر إسمها — عرضت مراراً، إبان احتدام النزاع المغربي — الموريتاني على الرئيس المختار ولد دادة إبرام معاهدة عسكرية لضمان سلامة موريتانيا. كما عرضت عليه أن يفسح المجال لأقامة عناصر من المعارضة المغربية في موريتانيا للتشويش على المغرب. لكن — حسب قول الوزير حمدي ولد مكناس — كان الرئيس يرفض هذا العرض، ولم يقبل أن يتدخل الغير بالسوء بين البلدين.

وأنحى الوزير باللائمة على دولة.. عربية إفريقية لعدم فهمها للواقع وجهلها بنفسية الشعوب الافريقية الأخرى، ونحن نلاحظ أنها لا ترى بعين الرضا صفاء الجو بيننا.

لقد كان التمثيل الدبلوماسي العربي في انواكشوط مقتصرا في أوائل السبعينات على المغرب والجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية، أضيفت إليها بعثة ليبيا.

وكنا نلاحظ أن النظام الجديد في ليبيا كان يبدي اهتماما كبيرا بموريتانيا بعد انعقاد مؤتمر القمة الاسلامية الأولى وصفاء الجو بين انواكشوط والرباط. لم يكن العقيد القذافي يدع أي

فرصة تمر دون أن يبرق للرئيس المختار ويبدي رغبته في التعاون على أوسع نطاق. وقد دعاه للقيام بزيارة رسمية إلى ليبيا. وتقول بعض الإشاعات أن العقيد القذافي كان مدفوعاً من لدن الرئيس جمال عبد الناصر لجلب موريتانيا ومعلوم أن موقف القذافي حيال المغرب العربي في مجموعه كان يتسم بالبرود منذ قام بالانقلاب، وينحاز في خطته إلى سياسة الجمهورية العربية المتحدة ولا يبعد أن يكون تودده لموريتانيا داخلا في هذا الاطار.

أما الجزائر وتونس فسفيراهما بدكار هما اللذان كانا معتمدين في موريتانيا. وقد اعربت الكويت عن رغبتها في اعتماد سفير، وطلب الرئيس المختار ولد دادة من الملك فيصل إقامة بعثة دبلوماسية عربية في انواكشوط فواعد هو كذلك.

وبالمناسبة نشير أن السلك الدبلوماسي في مجموعه لم يتعد سنة **1971** أربعين بعثة : أربع عشرة أخذت انواكشوط مقراً لها وست وعشرون اختارت في الغالب دكار ثم الرباط وابيدجان وباماكو والجزائر. انضمت السفارة الجزائرية إلى السفارات العربية التي ذكرناها في أواسط هذه السنة. وكانت سفارات فرنسا والولايات المتحدة وألمانيا الاتحادية والاتحاد السوفياتي والصين الشعبية مستقرة بانواكشوط، ولم تكن الا السينغال التي اختارت هذه المدينة مقراً لسفارتها. وكانت منظقة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية الأوروبية ممثلتين، بالإضافة إلى منظمة التحرير الفلسطينية.

في هذه الظروف وضعت أسس التعاون بين البلدين المجالات التي سبقت الإشارة إليها، وكانت الوفود المغربية جاهزة للشخوص إلى انواكشوط للقيام بالمفاوضات. وكانت الباخرة المغربية المحملة بالمنتجات الفلاحية والمصنوعات المغربية تمخر عباب البحر نحو «ورف» انواكشوط والسفارة آخذة في ترتيب معرض بالغرفة التجارية الموريتانية بعدما وصل وفد من وزارة التجارة بالمغرب للإشراف على هذا التنظيم، وكان المتوقع أن تجري بعد ذلك مفاوضات لإبرام معاهدتين إحداهما تجارية والأخرى خاصة بالملاحة البحرية، وأن يكون ذلك منطلقا لتعاون وثيق بين الجانبين في هذين المجالين، وكان المغرب يبدي كامل الاستعداد لتقديم مساعدته من الوجهة الملاحية إلى موريتانيا وتأسيس شركة مساهمة من الناحية التجارية لانعاش التعاون بين أرباب الاعمال من كلا البلدين.

كانت النية منصرفة كذلك إلى فتح خط جوي بين الدار البيضاء وانواكشوط، وقد وضع مشروع ولم يبق إلا تحديد ميعاد التفاوض. فإذا تمت الأمور حسب المتوقع فإن الخط سيفتح في شهر نوفمبر القادم حسب التقاليد المرعية في مجال الطيران المدني. وأعرب المغرب كذلك عن استعداده لاستقبال وفد موريتاني ليتفاوض حول المواصلات السلكية واللا سلكية. وكان مشروع الاتفاق جاهزا لمزيد البحث.

بقي التعاون التقافي وتكوين الإطارات. وهو مجال تفتقر فيه موريتانيا إلى مساعدة كبيرة، فالاستعمار الفرنسي لم يقم بأي مجهود لتعليم الموريتانيين، والمثقفون والمتمرسون في شؤون الدولة من أبناء البلاد يعدون على رؤوس الأصابع، بحيث أغلب القائمين على الإدارة من الفرنسيين ويليهم مساعدون من دول إفريقيا السوداء وخاصة السينغال والداهومي. وقد أبدى المغرب استعداده بمجرد ما أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لتقديم كل ما يستطيع من مساعدة لموريتانيا في هذا السبيل. وكانت الحكومة على أهبة التفاوض في عقد اتفاقية ثقافية، ومما قاله لنا وزير الخارجية في هذا الصدد : «لا أخفي عنكم ان القطيعة التي كانت بيننا جعلت بعض الطلبة الموريتانيين ــ وكثير منهم ليس لهم مؤهلات ــ يتوجهون الى بعض اقطار الشرق ويتلقون تعليماً مشبوهاً، فلما يعودون إلى بلادهم يكونون سببا من أسباب متاعبنا. وأغلبهم ينخرطون في حزب البعث بسوريا، ويأخذون في نشر الدعايات وتوزيع النشرات. وأكثر العائدين ليس لهم المستوى المطلوب من التكوين فلا يستطيعون القيام بعمل نافع، وقد اضطررنا لإحداث لجنة لبحث الشهادات التي يحملها هؤلاء ودراسة تعادلها، كما قمنا بمساع لدى الحكومة السورية لئلا تعطى من يرد عليها من «الطلبة» الموريتانيين منحاً دون موافقتنا، وابرمنا معها اتفاقية ثقافية».

وزاد الوزير : «والآن نود تبديل هذا الوضع بفسح المجال لطلبتنا الحاملين للشهادات الثانوية المطلوبة بمواصلة دراساتهم في المغرب. وقد عرضت علينا المملكة العربية السعودية هي كذلك مساعدتها في هذا الباب وننوي الاستفادة منها. ونحن الآن بصدد بحث الموضوع».

آفاق التعاون بين المغرب وموريتانيا

كان المغرب آخر دولة ربطت علاقاتها السياسية مع موريتانيا بعد قطيعة دامت عشر سنوات وأزمات وتوترات شديدة. ولم يكن من اليسير محو رواسب هذه الحالة بمجرد الإعلان عن تسوية الخلاف بين البلدين؛ كما لم يكن من الهين إقامة روابط التعاون. ذلك ان جداراً من سوء التفاهم وانعدام الثقة نشأ بينهما خلال هذه الفترة، وأسهمت ومازالت بعض الدول التي كانت لها مصلحة في بقاء الخصومة واذكاء الخلاف. وقد نشأت كذلك تحالفات بين موريتانيا ودول أخرى وتبدلت الوشائج الاقتصادية والتجارية منها بوجه خاص فحلت محل العلائق التقليدية التي كانت على مر التاريخ مع المغرب. وحتى المبادلات التجارية مع بلادنا أصبحت تمر عبر فرنسا من جهة والسينغال من جهة أخرى. وبينما كانت تتمتع المنتجات الإفريقية والبضائع الفرنسية بالأفضلية في الحقوق الجمركية كانت بضاعة المغرب تؤدي الحقوق كاملة. فكان التوازن مفقودا والمنافسة تكاد تكون مستحيلة. هذا هو الوضع الذي كان على الحكومة المغربية أن تعالجه، وقد كرست جهودها فعلاً على حله، فصادفت ــ والحق يقال ــ كثيرا من التفهم من لدن السلطات الموريتانية.

بذلت جهود أثناء الشهور الأربعة الأولى لتسوية الخلاف في ميدان الاتصال وتبادل الوفود واجراء المحادثات بين الرباط وانواكشوط وفقاً للخطة التي رسمها العاهل المغربي. وهكذا أمكن ابرام أربع معاهدات بعد يوم 9 يوليو 1970 : معاهدة تجارية وثانية للملاحة البحرية وثالثة خاصة بالنقل الجوي اما الرابعة فتتعلق بالصيد البحري، وقد سبق ابرام هذه المعاهدات تهيىء دقيق بين الجانبين. وقبل ذلك بشهرين أقيم معرض تجاري مغربي في انواكشوط استمر اسبوعا. شارك فيه وفد من علية الموظفين المغاربة وممثلين عن مكتب التصدير وشركة الملاحة وشركة السكر وجماعة من رجال الأعمال المغاربة. وجرى تعارف بينهم وبين نظرائهم الموريتانيين، وبحث في آفاق التعاون. ولتكريس هذا التعاون ثم التفكير في إنشاء شركة مغربية ــ موريتانية للتوريد والتصدير تساهم فيها شركتا التجارة الخارجية في كلا البلدين، كما تقرر تأسيس شركة موريتانية للملاحة والترانزيت بمساهمة مغربية في رأس المال. وحصل الاتفاق على تدشين الرحلات الجوية

بين المغرب وموريتانيا في بداية نوفمبر 1970. وقررت الحكومة الموريتانية استيراد حاجياتها من السكر من المغرب، وفعلاً وردت الدفعة الأولى من الدار البيضاء إلى انواكشوط مباشرة في سفينة مغربية. ونص الاتفاق التجاري على جلب الشاي والأرز والقماش من المغرب كذلك.

وإذا كانت المعاهدات المذكورة قد نصت على بدء التنفيذ من يوم إبرامها، فإن المجلس الوطني الموريتاني لم يصادق عليها إلا في 22 ديسمبر، ولهذا، فقد لقيت بعض التعثر في التطبيق. وكان ذلك راجعاً إلى التعقيدات الإدارية من جهة وإلى العراقيل التي كانت تضعها الجهات التي لم تكن ترى تلك الأوفاق بعين الرضا. وقد صرح لنا وزير التجارة إذ ذاك السيد ديارامونا سوماري ان بعض أوجه التعاون تلقى معارضة من لدن الأوساط الأجنبية المقيمة في انواكشوط والتي تخشى على مصالحها، من ذلك أن حمولات السكر التي تم الاتفاق على استيرادها بانتظام قد تعرقلت بشتى الذرائع مع أن الموريتانيين يحبون استهلاك «القالب» المغربي، ورفضت الشركات الملاحية الفرنسية أن يتم تأسيس شركة موريتانية للملاحة التجارية بمساهمة المغرب ورفض البنك الفرنسي «بياوو» وهو أكبر مصرف موجود في انواكشوط فتح حساب في اسم هذه الشركة، وتحويل الاعتمادات الضرورية لعملياتها. كما ان تأسيس شركة مغربية ـــ موريتانية للاستيراد والتصدير لقيت كثيراً من العراقيل. وكانت قوانين هذه الشركة قد حضرت ونال مبدأ تأسيسها تحبيذ أرباب الأعمال من الطرفين ووافقت كلتا الحكومتين على المشروع فورد ذكره على هامش المعاهدة التجارية المبرمة يوم 9 يوليو كما تقدم. ثم حدد يوم اجتماع الطرفين لمباشرة عمليات التأسيس والتنفيذ.

ومن حسن الحظ أن تدشين الخط الجوي بين الدار البيضاء وانواكشوط قد تم، حسب الاتفاق، يوم 6 نوفمبر 1970، وقد حيت السفارة هذا الحدث قارنة إياه بالاتصال البحري الذي بدأ يربط بين البلدين مرة في الشهر ومعتبرة إياه بمثابة جسر ممدود بينهما لتعزيز التعاون والمبادلات التجارية.

وقد ضوعفت المساعي بين الحكومتين للاسراع في تأسيس شركة الاستيراد والتصدير من جهة والشركة الموريتانية للملاحة من جهة ثانية لتنشيط حركة التبادل التجاري بين البلدين، وكانت الحكومة المغربية جاهزة لوضع خبرتها في الملاحة التجارية رهن إشارة الطرف الموريتاني، وتدريب الاطارات في المدرسة التابعة لها. لكن «الشركة التجارية للنقل عبر المحيط S.C.T.T.» الفرنسية التي كانت تحتكر التجارة البحرية في إفريقيا الغربية عارضت بشدة تأسيس الشركة الموريتانية للملاحة SOMACAT. وكل ما كانت تسمح به هو نقل البضاعة المغربية على ظهر بواخرها هي. وقد زار السفارة المغربية إثنان من مديري «الشركة التجارية لغرب افريقيا SCOA وأخبراها أن المقر الرئيسي في باريس أعطى الأمر لشركة «لاكومب» وهي أكبر شركة تحتكر

بيع البضائع في إفريقيا الغربية أن تقوم بترويج البضائع المغربية في موريتانيا. وقد دفعا للسفارة قائمة بالبضائع التي تود استيرادها.

يتجلى من ذلك ما صادفته علاقات التعاون المغربي ــ الموريتاني من عراقيل بالرغم عما كان للجانبين من رغبة ملحة في توثيق تلك الروابط. ولم يكن أي موظف موريتاني ممن كنا نتباحث معه يتلكأ في بذل أي مجهود في تنشيط حركة التبادل بين البلدين. وكانوا يشعرون بالحاجة إلى خبرة أشقائهم في المغرب، ولا يحجمون عن الإفصاح عن إرادتهم. وكانوا مدفوعين بالرغبة لطي المراحل حتى لا يبقوا عالة على الغير في كل شؤونهم الحيوية.

ونود أن نختم هذه العجالة بالإشارة إلى التبرع السني الذي قدمه جلالة الملك الحسن الثاني بمناسبة انعقاد مؤتمر انواذيبو لبناء مسجد في انواكشوط. فقد تفضل جلالته بتقديم شيك بمائة مليون فرنك فرنسي من ماله الخاص، تشرفت بتسليمه للرئيس المختار بحضور السيد المفوض السامي للشؤون الدينية في موريتانيا. ولقد كان لهذا التبرع الكريم أحسن الوقع في نفس الرئيس حيث صرح : «إن المغرب أول بلد إسلامي تبرع بمثل هذا المبلغ الوفير لبناء مسجد تقام فيه شعائر الاسلام بهذه الربوع، إن هذه المنحة الكريمة ستنفق في بناء مسجد وتوسيع آخر في انواكشوط. وسوف يحمل المسجد الجديد إسم الحسن الثاني».

وفعلاً انفق التبرع الملكي حسب لصورة الآتية : أبلغ المندوب السامي الموريتاني للشؤون الدينية السفارة أن المكتب الوطني لحزب الشعب وأعضاء الحكومة تداولوا حول الهبة السنية التي تبرع بها جلالة الحسن الثاني وطرق استعمالها فقرروا توسيع المسجد الجامع الموجود بالعاصمة، وذلك بالزيادة في مساحته واضافة مكتبة وقاعات للدروس الدينية والمحاضرات، وتقرر استقدام مهندس تابع لوزارة عموم الأوقاف المغربية للإشراف على هذا المشروع. وقد تم الاتفاق على توسيع المسجد الجامع بانواكشوط نظراً لتكاثر سكان هذه المدينة. وكان الرأي قبل ذلك بناء مسجد جامع في انواديبو ومساجد صغرى في أهم الحواضر الموريتانية. لكن عدل عن هذا المشروع وبالمناسبة، فقد كان لجلالة الحسن الثاني الفضل كذلك في الاسهام في بناء مسجد دكار، حيث كلف بناء على طلب رئيس الحكومة السيد مامادو ديا بواسطتنا السيد المكي بادو وكان مكلفاً بوزارة الأوقاف بالسهر على تشييد هذا المسجد، فتكفل بذلك جماعة من المختصين برئاسة السيد ابن عمر وهو من المتمرسين في بناء المساجد، وقد جاء هذا المسجد آية من آيات الفن المعماري المغربي وأصبح من الآثار التي تفخر بها دكار.

المساعدات الدولية لموريتانيا

نود في هذا الفصل اعطاء نظرة وجيزة عن المساعدات الدولية التي تتلقاها الجمهورية الموريتانية في اطار التعاون والتي تساعدها على تحقيق مشاريعها الانمائية. هذا بالاضافة الى المعونة التي تستلمها من المنظمات الدولية والتي سوف نتعرض لبعضها في آخر هذا الفصل.

ان المساعدات التي تتلقاها موريتانيا من بعض الدول تكتسي صبغتين : صبغة نقدية وأخرى فنية. وتأتي هذه المساعدات أساساً من فرنسا والصين الشعبية والمانيا الاتحادية واسبانيا ويوغسلافيا والاتحاد السوفياتي وغير هذه البلاد. واذا كانت فرنسا هي الدولة التي تقدم أكبر عون نقدي وفني لموريتانيا، فان الولايات المتحدة لا تقدم لها لحد الآن أي مساعدة حيث ان العلاقات الدبلوماسية انقطعت بين البلدين بعد حرب الستة ايام و لم تستأنف الا في المدة الاخيرة، ثم خلافا لما تقدمه الدول الغربية ـــ باستثناء ما ذكرنا ـــ من معونات في شتى المجالات لدول افريقيا السمراء فان موريتانيا لا تتلقى أي مساعدات منها.

ان فرنسا تقدم مساعداتها بشتى الطرق وتستعمل بالخصوص صندوق المساعدة والتعاون في دفع معونات نقدية وقروض. وقد قدم هذا الصندوق خلال السنوات العشر لموريتانيا مبلغ 15.793.690.000 فرنك صيفا (الفرنك صيفا يعادل 0,02 سنتيم فرنسي) ميزانية التسيير والباقي لميزانية التجهيز برسم القروض ومختلف المساعدات. كما قدمت فرنسا بواسطة الصندوق المركزي 3.494.409.000 فرك «صيفا» برسم قروض وتسبيقات إلى غير ذلك من القروض بمختلف الصفات. ويوجد بموريتانيا نحو ثلاثمائة شخص في مجالات المساعدات الفنية بالصحة العمومية والتعليم والاشغال العامة والفلاحة وغيرها، كما تقدم فرنسا 250 منحة للطلبة الموريتانيين الذين يواصلون دراساتهم بفرنسا.

وتجدر الإشارة إلى ان معظم القروض التي سلمت إلى موريتانيا استغلت في تشييد انواكشوط التي لم تكن شيئا يذكر حين حصلت موريتانيا على الاستقلال وتقرر ان تصبح عاصمة لها، وكانت سان لوي هي المركز الذي تدار منه شؤون هذا الاقليم قبل ذلك. كما انفقت كثير من القروض على مكتب الأبحاث الجيولوجية والمنجمية في إطار شركة «ميفيرما» حيث بلغت

أزيد من ستة عشرين ملياراً. وخصصت بعض القروض لمعمل تحلية ماء البحر ولثلاجات اللحوم بكايدي الخ.. كما قدمت فرنسا بعض المساعدات للشؤون التربوية والاجتماعية بالإنفاق على ثانويتين في انواكشوط وتكوين المزارعين والعناية بالنخيل وغير ذلك. هذا بالإضافة إلى المساعدة العسكرية.

وتأتي الصين الشعبية في مجال المساعدة بعد فرنسا، وتتناول هذه المساعدة بعض الميادين الحيوية وذات الاسبقية في موريتانيا. وتمتاز بخلوها من أية فائدة من جهة وبكون العناصر الصينية التي تشتغل في موريتانيا ـــ بخلاف الفنيين الغربيين ـــ لا يكلفون الدولة الموريتانية أي نفقات من جهة أخرى، إذ الحكومة الصينية هي التي تتولى ذلك، والمشاريع التي تقوم بها الصين الشعبية في الوقت الحاضر هي : استثمار **8 000** هكتار على ضفاف نهر السينغال لزراعة الأرز واستغلال مزرعة نموذجية وبناء حاجز ضد فيضانات نهر السينغال وبناء دار للشباب وأخرى للثقافة في انواكشوط، وإنجاز مشروع جلب المياه الجوفية إلى انواكشوط من مسافة أزيد من ستين كيلومترا واخيرا بناء ميناء في العاصمة. وقد بلغ مجموع ما رصدته الصين الشعبية لإنجاز هذه المشاريع أزيد من إثني عشر مليار فرنك، تقدم لموريتانيا بدون فائدة وتسترد بعد عشر سنوات على اقساط في مدة عشرين سنة. وبالاضافة الى هذا وذاك توجد في موريتانيا اربع جماعات طبية في المقاطعات المزدحمة بالسكان. وكل مجموعة تتوفر على اختصاصيين في الجراحة والتطبيب والتمريض الخ..، وتسهر على صحة السكان بدون أن تكلف موريتانيا أي شيء، ولأهمية هذه المساعدة سنخصها بنبذة أكثر اسهابا في فصل لاحق.

وجدير بالذكر في معرض الحديث عن مشروع مرسى انواكشوط ان العاصمة لا تتوفر إلا على «وورف» وهو عبارة عن جسر لا يزيد طوله عن مأتي متر يمتد إلى البحر وترسو على رأسه بعض السفن الصغرى. فالميناء غير مجهز لاستقبال البواخر الكبرى. وقد زادت حاجة العاصمة بعد أن أصبح عدد سكانها يزيد عن **60.000** نسمة وتضاعفت تبعا لذلك مرافق موريتانيا بوجه عام. ففكرت الحكومة الموريتانية، في بناء مرسى لاستقبال البواخر بدلا من استمرارها على الاعتماد في وارداتها على مرسى دكار. وأجرت محادثات حول الموضوع مع الجهات المختصة وخاصة مع الصندوق الأوروبي للتنمية F.E.D الذي سبق أن تولى إنشاء «الوورف»، وبعد امد طويل رفض هذا الصندوق ومنظمات أخرى اعتماد القروض اللازمة لبناء المرسى. وتعللت هذه المنظمات بأن المرسى ستصبح عبئاً ثقيلا على موريتانيا، حيث أن ميناء انواكشوط على مسافة يسيرة من ميناء دكار الذي لا يشتغل بما فيه الكفاية. ونصحت الحكومة الموريتانية بتوسيع المرسى التجاري لميناء انواذيبو، لكن هذه الأخيرة اصرت على رأيها ووجدت استجابة من حكومة الصين الشعبية التي وافقت على قرض أحد عشر مليار فرنك لانجاز المشروع بدون

فائدة، وقد وافق الرئيس هواري بوميدين حين زار موريتانيا في اعقاب مؤتمر انواذيبو على تقديم منحة للقيام بالدراسات اللازمة لهذا المشروع. وانعقد اجتماع جزائري ـــ موريتاني في انواكشوط لبحث أوجه الانجاز وتقرر تخصيص 2,5 مليون دينار معونة للقيام بهذه الدراسة.

وقدمت ألمانيا الاتحادية من جهتها قرضا بمبلغ 425.000.000 فرنك «صيفا» لتوسيع شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية ورصدت قرضا يبلغ 111.000.000 فرنك لتوسيع معمل الكهرباء في العاصمة انواكشوط وقرضا ثالثا يبلغ 333.000.000 مليون فرنك صيفا لبناء وتجهيز مطبعة وطنية.

أما إسبانيا فقد قدمت ملياري فرنك صيفا (4 ملايير فرنك فرنسي) لإنشاء مركب للصيد في انواذيبو أطلق عليه إسم «ايمابيك». وقد دشن في بحر سنة 1970.

وفتحت يوغسلافيا قرضا يبلغ 833 مليون فرنك صيفا لم يستغل في ذلك الحين، بينما اقرضت جمهورية كوريا الديمقراطية مبلغ 417 مليون فرنك «صيفا»، بالاضافة إلى 20 محراثاً ميكانيكياً قدمتها هبة لموريتانيا.

أما الاتحاد السوفياتي، فقد فتح قرضا يبلغ 474 مليون صيفا سنة 1968 لموريتانيا بفائدة تبلغ 2 في المائة يقسط تسديدها على ثماني سنوات لشراء طائرة اليوشين 18، وهي الطائرة الوحيدة التي يتكون منها الأسطول الجوي الموريتاني. وكثيراً ما كانت تتوقف إما للإصلاح أو لغير ذلك فتتوقف الرحلات الجوية الموريتانية، وما عدا المنح المقدمة لبعض الطلبة الموريتانيين فإن مساعدة الاتحاد السوفياتي لموريتانيا زهيدة جداً.

أما الجزائر فبالإضافة إلى ما أشرنا إليه، فإنها وجهت سبعة أساتذة للتدريس في انواكشوط بينما واعدت ليبيا بتقديم مساعدة لهذه البلاد. وقد أعلن عن ذلك السيد منصور الكيخيا وزير الخارجية إذ ذاك حين زار انواكشوط وربما يعلن مقدار هذه المساعدة أثناء زيارة العقيد القذافي في وقت لاحق.

وبالمناسبة نشير إلى النشاط الثقافي الذي تبذله بعض السفارات في انواكشوط، وفي مقدمتها السفارة الفرنسية، إذ من المعلوم أن فرنسا تعتبر نشر ثقافتها من الركائز الثابتة لكل تعاون بينها وبين الخارج. فزيادة عما تبذله في ميدان تعليم اللغة الفرنسية فتحت فرنسا مركزاً ثقافياًفي قلب السفارة وآخر خاصاً بالأطفال وسط المدينة ويشتمل على قاعة للمعروضات وقاعة للمطالعة ومكتبة تحتوي على أزيد من 5000 مجلد ومجلات وقاعة للمسرح والسينما تسع 400 شخص، بالاضافة إلى ساحة في الهواء الطلق تعرض الأفلام على العموم، ولهذا المركز نشاط كبير ومتنوع ويوجه ما يسمى «بالحقائب الدائرة» إلى الأرياف لنشر أخبار الثقافة الفرنسية. وهذا المركز متواضع بالنسبة لعشرات المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في العالم.

أما السفارة الصينية فإن لها قاعة كبرى للمطالعة داخل السفارة يختلف إليها التلاميذ والطلبة الموريتانيون ويطلعون على «الكتاب الأحمر» ومجلات الدعاية التي تنشرها بالعربية والفرنسية الحكومة الصينية في شكل جميل.

وقد فتحت الجمهورية العربية المتحدة (مصر) مركزاً ثقافيا يحتوي على مكتبة وقاعة للمطالعة وساحة في الهواء الطلق لعرض الأفلام، لكن نشاطه ضئيل.

وأما سفارة الاتحاد السوفياتي فتعرض باستمرار صوراً ولوحات للدعاية في داخل سفارتها.

★ ★ ★

ونختم هذا الفصل بذكر المساعدات التي تتلقاها موريتانيا من المنظمات الدولية، وهذه المساعدات تكتسي هي كذلك صبغتين : صبغة نقدية وأخرى فنية وترد أساساً من المنظمات التالية : الصندوق الأوروبي للتنمية F.E.D، صندوق المساعدة والتعاون F.A.C البنك العالمي للتعمير والتنمية B.I.R.D صندوق الأمم المتحدة للطفولة UNICEF برنامج الأمم المتحدة للتنمية P.N.U.D، والأرقام التي سنذكرها تمثل مبلغ المعونات التي قدمتها تلك المنظمات إلى موريتانيا خلال السنوات العشر الماضية.

فالصندوق الأوروبي للتنمية قدم لهذه البلاد مبلغ **33.683.000** دولار أنجزت بواسطتها تسعة عشر مشروعا مهماً كما انفق منها على دراسات هذه المشاريع، ونذكر منها على الأخص بناء مجموعة مدارس، وتشييد مستشفى أنواكشوط، والطريق الرابط بين كايدي وكيفا والطريق الرابط بين انواكشوط وروسو كذلك، وتجهيز مطار انواكشوط وعشر منجزات لزراعة الأرز.

أما صندوق المساعدة والتعاون فقد قدم مساعدات نقدية تبلغ **15.793.690.000** فرنك صيفا لميزانيتي التسيير والتجهيز والانفاق على مائة وستين مشروعا، وهذا الصندوق هو الذي يتولى اعطاء القروض للدولة وأبناك التنمية ورجال الصناعة وغيرهم باسم الدولة والمؤسسات الفرنسية.

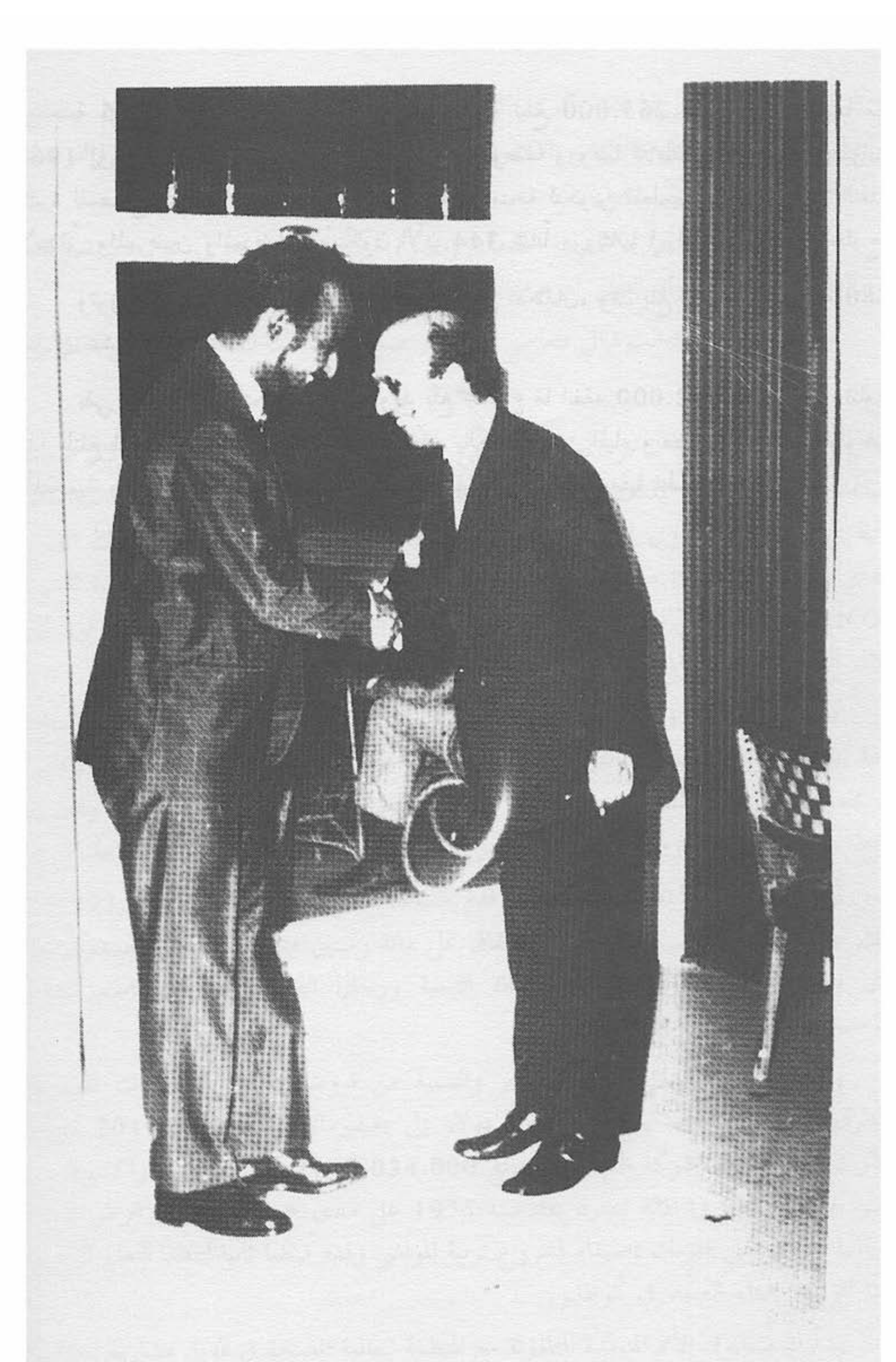
وأهم ما قدمه البنك العالمي للتعمير والتنمية من قروض يتعلق بالتجهيزات المنجمية وبالطرق، فقد سلم قرضاً يبلغ **66** مليون دولار إلى «ميفيرما» (شركة الحديد) و**20** مليون دولار إلى «صوميما» (شركة النحاس) ومبلغ **7.034.000** دولار لبناء طريق أنواكشوط — روسو بفائدة **0،75** في المائة تسترد بعد سنة **1975** على مدى خمسين سنة. كما اقرض البنك موريتانيا مليارين من الفرنك «صيفا» لمشروع تربية المواشي وقدم قرضاً ثانيا لتنظيم التعليم الثانوي وثالثا لتوسيع ميناء الصيد في أنواذيبو.

يشارك صندوق الأمم المتحدة للطفولة مع المنظمة العالمية للصحة في تمويل مشاريع إجتماعية تتعلق بالتعليم والصحة والتغذية. فقد قدمت المنظمتان ما يعادل **181.153.000** فرنك «صيفا»

من سنة 1956 إلى 1968 وقدمت كذلك منحة تبلغ 136.265.000 فرنك صيفا من 1968 إلى 1971. وأانشىء بهذه المبالغ 15 مستوصفا وروضا للاطفال، وسلمت تجهيزات كثيرة للمصالح التربوية والصحية. وأعطيت 846 منحة لتكوين المعلمين والمفتشينن في التعليم الابتدائي والممرضين والممرضات ويتكون الآن 344 شاباً موريتانيا في المدارس العليا بالخارج.

وتوزع «لونسيف» الحليب والمواد الغذائية على الاطفال، وقد بلغ مجموع ما وزعته 880 طنا في عشر سنوات.

بقي برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وقد بلغ مجموع ما انفقه 3.352.000 دولار. وتناول هذا المبلغ المتواضع نسبيا أربعة مشاريع تتعلق بالكشف عن المياه وبعض الأبحاث الجيولوجية والمنجمية والزراعية ؛ والبرنامج يدرس عدة مشاريع اجتماعية قدمتها الحكومة الموريتانية..



في احدى مقابلاتي مع السيد حمدي ولد مكناس
وزير خارجية الجمهورية الاسلامية الموريتانية

موريتانيا والصين الشعبية

ذكرنا أن الصين الشعبية تأتي في الدرجة الثانية من الدول التي تساعد موريتانيا بعد فرنسا، والمساعدة الصينية تكتسي ثلاثة مظاهر : مظهر اقتصادي ومظهر ثقافي ومظهر اجتماعي. وموريتانيا تستفيد من هذه المساعدة استفادة كبيرة. وقبل أن نشير إلى أوجه المعونة التي تقدمها الصين الشعبية لموريتانيا، نود اعطاء نظرة تاريخية وجيزة عنها.

كانت موريتانيا في المرحلة الانتقالية بين اندماجها في الرابطة الفرنسية والاستقلال لها علاقات دبلوماسية مع الصين الوطنية (تايوان أو فورموزة) وكان القائم بالأعمال لهذه الدولة في دكار هو الذي يمثل حكومته في انواكشوط.

وقد استعملت الصين الوطنية حق الفيتو ضد دخول منغوليا الخارجية في منظمة الأمم المتحدة سنة **1960** باعتبارها من الدول الخمس الكبرى التي تتمتع بهذا الحق، فجر ذلك تعرض الاتحاد السوفياتي في دخول موريتانيا لهذه المنظمة كما سبق. لذا فبمجرد ما تم انضمام موريتانيا للمنظمة سحبت اعترافها من فورموزة وربطت علاقات دبلوماسية مع بكين سنة **1961**. ولم تكن للصين الشعبية سياسة واضحة المعالم إزاء العالم الثالث، ثم أن دعوتها لمعالجة قضايا هذا العالم بالأساليب الثورية قد جر عليها كثيراً من المتاعب، وأثار تخوفات الدول الناشئة، فأخذ نفوذها في الانهيار إلى سنة **1967** حين قام رئيس حكومتها تشو آن لاي بجولته في افريقيا، نتج عنها تعديل جذري في السياسة الصينية حيال العالم الثالث، فاستفادت موريتانيا من هذا التغيير، خاصة بعد قيام الرئيس المختار ولد دادة بزيارته على رأس وفد مهم إلى الصين الشعبية وما لقيه من حسن الاستقبال والضيافة، وقد لبى الجانب الصيني جميع الطلبات التي تقدمت بها موريتانيا، ووضعت أوفاق التعاون بين البلدين موضع التنفيذ في الحين وبدقة انشرحت لها الحكومة الموريتانية.

لقد بدأت بيكين بفتح قروض أشرنا إليها في غير هذا المكان بدون فائدة يعاد تسديدها بعد عشرين سنة مع مهلة عشر سنوات وتدفع بالبضائع الموريتانية، وتستعمل هذه القروض في زراعة **8000** هكتار بالأرز وبناء دار للثقافة وأخرى للشباب، وتصدير بعض مواد التجهيز

كالمحاريث والشاحنات ومواد الاستهلاك كالشاي الأخضر وبناء مستشفى بكيفا وتوجيه بعثات طبية في أغلب المقاطعات الموريتانية وتوزيع الأدوية، بالمجان، ولا يخفى ما لهذه المساعدات من فائدة لبلد فقير مثل موريتانيا.

وقد شاهدنا ثمرة هذه المساعدات بعد مرور ثلاث سنوات عليها فقد شيدت دار للشباب وسلمت إلى الحكومة، وفي سنة 1970 انتهى العمل من بناء دار للثقافة سلمت هي كذلك الى الحكومة الموريتانية. وكلتاهما تقعان في وسط انواكشوط وقد تم تشييدهما على أحسن طراز. كما زرنا الضفة الموريتانية لنهر السينغال حيث يجري العمل بزراعة الأرز في محاذاة المدن والقرى الآتية : روسو وكايدي وبوغى وكيفا، وقد تم زرع 4.000 هكتار وهي نصف المساحة المتفق عليها. ويشرف المهندسون الزراعيون الصينيون على الأعمال بعناية فائقة وقد بدؤوا أولاً ببناء سد لمنع الفيضانات الموسمية التي كانت تحصل في هذه الناحية فتهلك الحرث والنسل، ومنذ سنتين لم تحصل كوارث. وقد تجولنا في مزارع الأرز بروسو فوجدنا مساحات على مد البصر مهيأة للاستثمار وقد شيد بها نحو عشرين مأوى لسكنى المهندسين ومستودعات للآلات الزراعية. ورأينا شباناً صينيين يسوقون الشاحنات والآلات؛ ويعيشون عيشة متواضعة في بيوت لا أثر للزخرف فيها، وقد نصبت أسرة يقضون فيها أوقات الراحة والنوم، ولا يطلبون خدمات من البلاد المضيفة. بخلاف. لأعوان الغربيين الذين يتطلبون خدمات كثيرة وينفق عليها من القروض التي تفتح للبلاد الفقيرة بفوائد باهظة عادة. ويبلغ عدد الصينيين الذين يمكثون باستمرار في موريتانيا نحو 350 شخصاً، يأتون على أفواج : كل فوج يبقى ستة أشهر كاملة يخلفه فوج آخر. ويحذر عليهم الاتصال بالمواطنين. وفي أوقات فراغهم يستريحون جماعات جماعات على شاطىء البحر أو في بعض الأماكن المنعزلة، وهم محل تقدير المسؤولين والشعب الموريتاني.

وبالرغم عن العزلة التي يعيش الصينيون فيها بموريتانيا، فإن الافكار الماوية تتسرب في المجتمع الموريتاني خاصة في وسط الشباب، وقد قام اعتصاب في مدرسة روسو الثانوية وردد الفلاحون شعارات ماوية، كما قام اضراب للعمال في نفس المدينة وضبطت مع المضربين نسخ من كتاب «ماو» الأحمر، لكن الحكومة الموريتانية لم تنزعج كثيراً لهذه الحوادث، واعتبرتها شيئاً لا يذكر بالنسبة للجوانب الايجابية التي تستفيدها البلاد من المساعدة الصينية. أما الذين يبدون انزعاجهم فهم أعضاء السفارة السوفياتية. إن بلادهم بعكس الصين الشعبية لا تقدم أي مساعدة للحكومة الموريتانية.

مناجم الحديد والنحاس في موريتانيا
شركتا ميفيرما وصوميما

في انتظار الشروع في التفاوض لإبرام اتفاقيات التعاون مع موريتانيا أبدينا الرغبة في القيام بزيارة شركتي «ميفيرما» للحديد و«صوميما» للنحاس، وهما أكبر شركتين في موريتانيا.

وإذا كانت مصر «هبة النيل» كما يقولون، فان موريتانيا هبة هاتين الشركتين، تكاد ثروة هذه البلاد تتشكل كلها مما تنتجان. بدأ استغلال هذين المنجمين على فترات متفاوتة كما سيأتي.

لقد تقدمنا بطلب زيارة المنجمين، فوافقت الحكومة الموريتانية وقضينا بضعة أيام في كل من انواذيبو وزويرات وفديريك مركز «ميفيرما» وفي مدينة اكجوجث مركز «صوميما» بصحبة إدارة المنجمين وبعض المهندسين والخبراء. فاطلعنا على منشآتهما بتدقيق، ووقفنا على عظمة هاتين الشركتين اللتين تعتبران من أكبر الشركات العالمية. وقبل أن نعطي وصفاً موجزاً لما شاهدناه يحسن أن نبدأ بنبذة يسيرة عن ثروات موريتانيا بصفة عامة(*).

تتكون ثروات موريتانيا من موارد تقليدية وأخرى معدنية.

أما المنتجات التقليدية فهي أنواع التمر التي تغلها أشجار النخيل. ويبلغ عددها 5 ملايين شجرة، ومن الصمغ وتصدر منه موريتانيا سنويا 300.000 طن، ومن منتجات فلاحية كالقمح والشعير. وفي موريتانيا كذلك ثروة حيوانية مهمة تبلغ 7 ملايين رأس من الغنم ومليون رأس من البقر ومثل هذا العدد من الإبل، ومن الملح كذلك.

ورغم هذه الثروات الطبيعية التي تسد حاجة السكان فإنهم يعيشون في بؤس شديد بسبب الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار مما يضطرهم إلى الهجرة ويعرض الماشية إلى الهلاك لانعدام وسائل الوقاية. وتشتد هجرتهم بالخصوص إلى الشمال وإلى السينغال ومالي.

إذا كانت المنتجات الفلاحية والحيوانية من أهم موارد موريتانيا، فإن ما تحتوي عليه أراضي هذا الإقليم من المعادن تشكل ثروة تفوقها بكثير. وهذه الثروة هي التي دفعت بالاستعمار الفرنسي

(*) صفحات من التقرير الذي طلب منا المرحوم الحاج أحمد بلافريج تحريره عن موريتانيا وفرغنا منه في شهر يونيو 1962 وقد ألحق بوثائق وزارة الخارجية.

إلى اتباع سياسته الإدماجية أولا ثم إلى فصل موريتانيا عن المغرب. وأهم المعادن التي تم الكشف عنها : الحديد والنحاس. فقد لاحظ رجال الاحتلال منذ أوائل القرن حين بدأوا الزحف على موريتانيا أن السكان يعرفون مكامن الحديد والنحاس ويستعملونها بوسائلهم التقليدية. وعثر المنقبون على جبل زاخر بمعدن الحديد يسمى «كدية الجلد» وبعد التحليلات اتضحت قيمة هذا المعدن الذي يصل إلى 67 في المائة وهي نسبة تضاهي نسبة الحديد الموجود في البرازيل والسويد°.

أكدت الابحاث بعد الحرب العالمية الثانية أن رصيد موريتانيا من الحديد يبلغ 200.000 من الأطنان. بينما يبلغ رصيد الإقليم من النحاس ثلاثة وعشرين مليون طن. واقترح «المكتب المعدني لفرنسا ما وراء البحار» صاحب التنقيبات الأولى مشروعا لاستغلال معدن الحديد بإن تشرع الشركة صاحبة الامتياز في بناء طريق حديدي يبلغ 680 كيلومتر من مكان المنجم فديريك (فوركورو) واكجوجت إلى ميناء انواذيبو (بورايتيان) لتصدير الحديد وانشاء ما يلزم من عمارات للمهندسين والفنيين ومساكن للعمال مقابل ما تستغله الشركة من حديد لمدة خمس وعشرين سنة دون أداء أي ربح لموريتانيا في هذه المدة.

وقد قدر ما ستحصله موريتانيا من العملية عشرة مليارات بنسبة مليار فرنك في كل عام في مقابل 500 مليار للشركة.

وتأسست شركة «مفيرما» أو شركة مناجم حديد موريتانيا برأسمال يبلغ 166 مليار فرنك فرنسي. ورغبة في تأمين نفسها ضد المضاربات الدولية سعت هذه الشركة الاحتكارية ومن ورائها فرنسا في الحصول على مساندة بعض الأقطار الأوروبية : إنجلترا وألمانيا وإيطاليا. فكانت الأسهم على الشكل الآتي :

فرنسا :	مكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية	25 %
	ايزينور ومساهمون آخرون	16 %
	كوفيمي	6 %
إنجلترا :	تيزن هويت	5 %
انجلترا :	بريتش ستيل موربوريش	20 %
إيطاليا :	فاسنيدير	16 %

وبالإضافة إلى ذلك تقدمت فرنسا من 1957 للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بطلب المساهمة في هذا المبلغ. واحتجت الحكومة المغربية لدى البنك. وفي الأخير حصلت الشركة على قرض قيمته 60 مليون من الدولار بفائدة قدرها 6 %.

كما تأسست شركة «ميكوما» أو شركة مناجم نحاس موريتانيا (تحول اسمها بعد ذلك إلى «صوميما») برأسمال يبلغ 800 مليون فرنك فرنسي، وقسمت الأسهم كما يلي :

بنك باريس وهولندا	% 10,2
شركة بنياروبا المعدنية	% 12,5
شركة المناجم والمعادن	% 2,5
مكتب الأبحاث الجيولوجية والمعدنية	% 25
جمهورية موريتانيا الإسلامية	% 25

يتجلى مما تقدم أن خيرات موريتانيا أصبحت احتكاراً لبعض الشركات الاستغلالية الأوروبية.

وقد أدرك الشعب الموريتاني هذه المرامي فراح يعارض «ميفيرما» في استغلال مناجم الحديد على اعتبار أنها شركة متعددة الجنسيات تعمل لمصالح خاصة دون حساب لمطامح الشعب الموريتاني. وقد أبلى البلاء الحسن في مكافحتها وحاول أن يوقف نشاطها بعض الوقت.

لقد كان من المتوقع أن تشرع شركة مفيرما في أعمالها سنة 1953 أي بعد مرور سنة على توقيع الاتفاق بين حكومة موريتانيا وشركة الحديد، ثم اجلت سنتين، ارجئت بعدهما إلى سنة 1956. وقامت مشاكل جديدة اضطرتها إلى تأجيل العمل على التوالي أربع سنوات أخرى. ولم تبدأ الأعمال إلا في 19 يوليوز 1960 وفجأة اذيع في فبراير 1962 أن الشركة أوقفت العمل مدة سنة ونصف. وذلك لأن ثلاثة عشر من أبناء موريتانيا شحنوا منشآت مفيرما الموجودة في مكان الاستثمار ونقلوها في غفلة عن إدارة الشركة الى مالي. وكان من بين ما نقلوه أجهزة الحفر ومقاييس الحرارة وجهاز الرصد وآلة الاتصال اللاسلكي وعدة صناديق من قطع الغيار وأربع بنادق سريعة الطلقات وصندوق للذخيرة وبضعة أحزمة من المتفجرات التي تستخدم لتكسير الحجارة زيادة على المواد الغذائية والماء. وبقيت الأوراش التي كانت تعج بالأوروبيين والسينغاليين فاقدة لوسائل العمل، فلم تر الشركة مناصا من ايقاف نشاطها.

ولم يكن هذا العمل الذي قام به الموريتانيون ضد الشركة الاستغلالية أول الأعمال، بل كثيرا ما أقاموا العراقيل في وجه الشركة، بشتى الوسائل. وتعرض بعض أرباب الأعمال الأوروبيين في الشركة الى طلقات نار في مارس 1961.

ولم يشرع في استغلال الحديد بصورة منتظمة إلا في يونيو 1963. وبدأ تصدير الحديد الخام إلى كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان واسبانيا وهولندة بمعدل ثمانية ملايين ونصف المليون من الاطنان في السنة.

شركة ميفيرما

أتيح لنا أن نزور منشآت «ميفيرما» المعدنية في كل من ميناء انواذيبو (سانت اتيان سابقاً) والزويرات وفدريك (فورغورو سابقاً). لقد حلقت بنا الطائرة فوق الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية آنذاك ازيد من ساعة نزلت بعدها في منجم كدية ايدجيل فقمنا بجولة بواسطة «لاندروفير» في تازاديت والروسية وفديريك، وأن ما شاهدناه من منشآت ليدعو إلى الاعجاب. فهذا المنجم يعد في طليعة المنشآت العالمية، حيث يتوفر على تجهيزات من أحدث ما هو موجود لاستخراج الحديد الخام من باطن الأرض وتفريغه وتداوله واستيداعه وتصديره، تشتغل آلات عملاقة في خرق الأرض والجبال، بينما تعمل مجارف دولابية كل واحدة منها تتوفر على ثمانية أوعية كل وعاء يحمل ستمائة وستين كيلو من منجم الحديد على تكديس هذا الحديد بسرعة 2500 طن في الساعة فوق نقالة آلية أو شاحنات كبرى حمولتها من 65 إلى 110 طن. ثم تنقل بواسطة قواديس يبلغ وزن كل واحد 800 طن إلى القطار الذي يربط بين الزويرات ونواذيبو، وهذا القطار من القطر الفريدة في العالم، طوله كيلومتران إثنان ويشتمل على 135 إلى 180 عربة تجرها في آن واحد أربع قاطرات قوة كل واحدة منها 2500 خيل بخاري. وزن القطار 14.000 طن، ويتحرك بين المحطتين قطاران في كل يوم ذهاباً واياباً، والمسافة بينهما 737 كيلومتر، وقد بلغ ما حمله القطار تسعة ملايين من الحديد الخام سنة 1969.

وتتوفر مدينة انواذيبو على تجهيزات متنوعة في منتهى الحداثة تستطيع أن تفرغ الحديد الخام في بواخر معدنية بسرعة اربعة آلاف طن في الساعة. وكل التجهيزات تسير طبعاً بالعقول الاليكترونية في كل من المحطات التي ذكرناها، وكانت ميفرما مجهزة سنة 1970 بثمانية عشر حفارة لخرق باطن الأرض والجبال وسبع مجارف كهربائية ومثلها تتحرك بالغاز وعشر شاحنات وزن كل منها 110 طن وستين شاحنة كل واحدة منها تزن 65 طنا و11 شاحنة وزن كل واحدة 27 طناً و20 جرافة لتمهيد الأرض. كما كانت تتوفر الشركة على 500 سيارة، أما القطار فكان به 21 قاطرة تبلغ قوة كل واحدة 2500 خيل بخاري وثماني قاطرات من قوة 925 خيل بخاري، أما العربات لحمل الحديد فيبلغ عددها 850 عربة بالإضافة إلى 75 عربة متنوعة، وقد انشيء رصيف ترسو عنده البواخر من حمولة 100.000 طن. أما الحزام الآلي لنقل الحديد

فيشتغل بسرعة 400 طن في الساعة، وبلغت الأموال التي انفقت على المشروع 110 مليارات من الفرنك القديم إلى سنة 1969. وميفيرما تعد ثاني مشروع لإنتاج الحديد الخام في افريقيا (9 ملايين طن). أما الأول ففي ليبيريا وينتج 21 مليون طن.

يبلغ رأس مال ميفيرما 26.600.000.000 فرنك قديم وفي كل سنة توزع الأرباح على المساهمين حسب حصة كل منهم، وقد نالت موريتانيا 1.800.000.000 فرنك (صيفا) أي 3.600.000.000 فرنك قديم في سنة 1969، فإذا أضفنا إلى ذلك الضرائب والخدمات يكون جميع ما استخلصته موريتانيا في هذه السنة خمسة ملايير فرنك من هذا المشروع العظيم. وهذا المبلغ كان يمثل ثلث ميزانية التسيير للدولة الموريتانية في سنة 1969 ومما يجدر ذكره أن جميع الحقوق والضرائب التي كانت موريتانيا قد استفادتها من ميفيرما خلال سبع سنوات منذ تأسست بلغت 20 ملياراً من الفرنكات بما فيها سبعة ملايير قرض على حساب السنوات المقبلة.

وينبغي الإشارة إلى أن شركة «ميفيرما» كانت عاملاً من عوامل تنمية المنطقة السابعة (منطقة أطار) حيث توسعت مدينة انواذيبو التي لم يكن لها كبير ذكر. ونشأت مدينة «كانسادو» بجانبها وهي تنقسم إلى قسمين مدينة أوروبية بجميع ما تحتاجه من مرافق عصرية ومدينة افريقية. وكان لميفرما كذلك أثر كبير في تطوير مدن الزويرات وفديريك، ويبلغ عمال ميفيرما 4000 شخص من بينهم 700 أوروبي.

يعد حديد موريتانيا من أجود أنواع الحديد الذي يشتمل على عشرة أصناف. ولهذا فهو مطلوب في البلاد الصناعية كلها. ويقدر مخزون الحديد الجيد بمأتي مليون طن كما ذكرنا سابقا إلى جانب نوع ثان أقل جودة ويقدر بمليارين اثنين من الأطنان، وهو سهل الاستغلال.

شركة صوميما

توجهنا إلى مدينة اكجوجت لزيارة منجم النحاس والمعمل الذي يقوم باستخراجه باشراف شركة «صوميما»، وقد قطعنا 270 كلم وهي المسافة بين انواكشوط واكجوجت في اتجاه الشمال الشرقي من العاصمة في مدة أربع ساعات بالسيارة في طريق بدائي غير مرصف مليء بالحفر والغبار وسط سهل جدب، يرتاده البعير والخنازير البرية التي تقتات من الأعشاب وأوراق بعض الشجيرات الموجودة هنا وهناك. على طول الطريق كانت زوابع رملية تقابلنا فتغطي السيارة وتنفذ الينا، وكنا نرى من بعيد ما يشبه السراب، وهكذا وصلنا إلى اكجوجت. وكانت قرية صغيرة، فأصبحت منذ سنتين مدينة بعد ما تركزت فيها شركة «صوميما». لقد شيد فيها 200 منزل ومستشفى ومركز تجاري ومركز كهربائي.

على مسافة يسيرة من مدينة اكجوجت انشىء معمل عظيم بجميع مرافقه وسط سهل واسع يقع في قلب منجم النحاس الذي هو عبارة عن تل مرتفع غامق اللون يسمى «قلب موغرين». هذا المعمل هو «صوميما» وهو ثاني معمل في موريتانيا بعد «ميفيرما». من هذا المعمل يستخرج النحاس الخام الذي يتوقع أن يصدر في أوائل سنة 1971.

تأسست «صوميما» يوم 15 مارس 1967 بعد دراسات تمهيدية دامت سنوات وبعد تقييم أهمية منجم النحاس، ولم تر السلطات الفرنسية بدأً من الاستعانة بشركات دولية لضمان استغلالها لهذا المعدن بمعزل عن كل انتقاد أو ضغط، وهكذا فإن شركة «تشارتر كونسوليتد لميتد» التي يوجد مقرها في لندن وتضم شركات إنجليزية وأمريكية تمتلك 44،60 % من رأس المال (وهي اكبر حصة) كما أن بنك «لابيرو» (البنك الدولي للانشاء والتعمير) يمتلك 15 % وتساهم في رأس المال كثير من الشركات الفرنسية، أما جمهورية موريتانيا الإسلامية فتساهم بـ 26 % من رأس المال. وهي حصة تفوق ما تساهم به في «ميفيرما» (25 %).

يبلغ رأس مال «صوميما» ثلاثين مليون دولار أمريكي دفع بنك «لابيرد» ثلثه، ودفع المساهمون الحصة الباقية. يقدر مخزون معدن النحاس بـ 32 مليون طن ويحتوي على 30 طناً

من الذهب، وتقدر مدة استغلال المنجم بثمانية عشر سنة، وتجري الدراسات لاستغلال مخزون معدن مشوب بالكبريت في عمق الأرض، ويفكر في تقوية هذا المعدن بالملح والفحم في موريتانيا نفسها، أما فصل الذهب عن النحاس فسيتم خارج موريتانيا.

لم يتيسر استغلال معدن النحاس بسبب بطء تحقيق المشاريع الضرورية كبناء الطريق الرابط بين انواكشوط واكجوجت وتوسيع «وورف» ميناء انواكشوط، وجلب المياه الجوفية من عدة آبار على مسافة مائة كيلومتر من أكجوجت، وكل هذه المشاريع في طريق الانجاز.

وقد كلف تعبيد هذه الطريق 2.100 مليون فرنك صيفا (أي 4.200 مليون فرنك فرنسي قديم) وتساهم هذه الطريق في تنمية المنطقة. ثم ان توسيع ميناء «وورف» انواكشوط أصبح ضروريا لتصدير أربعين الف طن من النحاس الخام في السنة. وقد حصلت موريتانيا على قرض من «فيد» الصندوق الأوروبي للتنمية يبلغ 2.754.000 دولار أمريكي، وبدأت أعمال التوسعة.

وتعلق الحكومة الموريتانية بعض الآمال على استغلال منجم النحاس الذي يتوقع ان يعطي دفعة جديدة للاقتصاد الموريتاني ويساعد على معالجة بعض المشاكل الاجتماعية. وتنتظر حكومة انواكشوط ان تستخلص مداخيل إضافية تقدر ب 280.000 مليون «فرنك صيفا» من الضرائب علاوة على ما سينوبها من حصة على مساهمتها. ثم ان هذا المعمل سوف يساعد على تشغيل اليد العاملة الموريتانية.

هذا وتواصل عمليات استكشاف على مسافة 300 كيلومتر جنوب شرق اكجوجت في مقاطعة بوناجة وكذلك في منطقتي ايدجيل والترارزة. وقد عثر على بعض امارات الحديد في مرتفعات مجاورة ومنجم مهم للجبس، وتقع استكشافات للفوسفاط في منطقتي اليغ وكايدي وفي الناحية الشرقية المجاورة للرقيبات : ويبحث كذلك عن النفط في هذه المناطق.

الوضع السياسي

سبق أن أشرنا إلى أن الرئيس المختار ولد دادة أحكم سيطرته على البلاد بعد أن أمضى أوفاق التعاون مع فرنسا وانخرطت موريتانيا في هيئة الأمم المتحدة ودعم سلطته الدستورية والتنفيذية وازاح عن طريقه أغلب الخصوم والمعارضين وكون لنفسه عصبية من حزب وحيد يستمد منه مشروعية الحكم. لكن كما قلنا لم تكن طريقه مفروشة دائما بالزهور، بل كان يواجه معارضة شديدة ومتنوعة يقابلها تارة باللين وأخرى بالقوة. وقد برع في تسيير دفة الحكم وكفل الاستقرار للبلاد أمام الزوابع والأنواء. ولم تكن مهمته سهلة بالنظر إلى ما يتسم به المجتمع الموريتاني من شدة المراس واتساع رقعة البلاد واختلاف عناصر شعبها.

ما كاد الرئيس المختار ولد دادة يتفرغ من المهام التي اسلفنا ذكرها ويعود إلى أنواكشوط من اديس أبابا حيث انتخب رئيساً لمنظمة الوحدة الافريقية حتى وجد نفسه في خضم أحداث داخلية متلاطمة. فقد قام هيجان في حزب الشعب الموريتاني الذي كان الرئيس المختار يشغل منصب الأمانة العامة فيه. وكان على هذا الحزب أن يختار مرشحا لرئاسة الجمهورية، وبالرغم عن أن ترشيحه لهذه المرة لم يكن مشكوكاً فيه الا أنه كان يلقى معارضة من بعض المسيرين الأقوياء، كان يصطدم بنوعين متناقضين من المعارضة : معارضة الأوساط المحافظة التي اصبحت الدولة الناشئة تتعارض مع تقاليدها ومصالحها التي لا تتطابق مع المركزية التي تتسم بها الدولة الفتية ومعارضة جزء من المتقفين الشباب وأهل المدن على قلتهم ممن يرون على العكس من ذلك أن البلاد تمشي ببطء على درب التقدم.

ثم ان حكومة المختار ولد دادة كانت تلقى معارضة من لدن رجال التعليم والطلبة والتلاميذ، فقد وقع هيجان عنيف في المدارس الثانوية على غرار «ماي 1968» في فرنسا، لكن بصورة مصغرة مرده إلى تحريض مآت من الأساتذة المعارضين لسياسة رئيس الدولة. وقد تم ايقاف العديد منهم.

كما وجدت الحكومة الموريتانية معارضة قوية في وسط النقابيين. فقد كانت أزمة دائمة بين الحكومة واتحاد الشغيلين الموريتانيين وهي النقابة الوحيدة المعترف بها رسميا، كانت هذه النقابة

مرتبطة مع حزب الرئيس، لكن تياراً معارضاً نشأ في وسطها منذ سنة **1967** وكانت تغذيه فئة من الناقمين ممن يريدون ان يجعلوا على رأس النقابة زعماء لا يسايرون الحاكمين في خطتهم السياسية. وكان هؤلاء المعارضون مطعمين بمقاومين من رجال التعليم الذين كانت لهم مطامح تتعدى الصبغة النقابية لتتخذ صبغة سياسية.

والى هؤلاء وأولئك كانت هناك فئة من المعارضين في صفوف رجال الأعمال والسياسيين الذين أبعدهم الرئيس المختار ولد دادة والذين كانوا يعتبون عليه بعض الآراء التحررية فيما يتعلق بتحرير الرقيق وحرية المرأة ومشايعته لبعض التيارات اليسارية في الدول الاشتراكية.

ثم ان فئة من الشاب المثقف الذي تخرج أخيراً من الجامعة والمدارس العليا في فرنسا أخذت تتحد لانتقاد كيفية تسيير الدولة. وهذه الفئة كانت تنتقد كل الجهاز وتنتقد الحكم والنقابة. وتدعو نفسها بجماعة التقنوقراطيين وتطمح إلى تأسيس حزب جديد بتولي مقاليد الأمور.

ومن حسن حظ المختار ولد دادة ان هذه الفئات كانت مشرذمة لا رابطة بينها، فلم تكن خطراً على نفوذه، وبقي في الحكم أمداً طويلاً.

الفصل السادس

تمهيد

1 – بداية الاهتمام بالصحراء المغربية الواقعة تحت الاحتلال الإسباني

2 – نشاط دبلوماسي مكثف.

3 – اتفاق ثلاثي مغربي ـــ موريتاني جزائري حول الصحراء المغربية.

4 – انتهاء مهمتي في موريتانيا.

تمهيد

شهدت المنطقة الواقعة شمال غرب إفريقيا نشاطا سياسياً كبيراً شارك فيه كل من إسبانيا والمغرب والجزائر وموريتانيا. مستهدفة قضية الصحراء الغربية الواقعة تحت الاستعمار الإسباني والتي كان المغرب يطالب بها. وإذا كان النشاط الدبلوماسي قد تكثف في بداية السبعينات فلأن معطيات قضية الصحراء قد تغيرت بتصالح موريتانيا والمغرب من جهة وبإعلان الجزائر مساندتها لمطلب تحرير الصحراء وانتفاء أي مطمع لها في هذا الإقليم.

لقد سبق لإسبانيا أن لعبت بكثير من الحكمة على حبل الخلاف بين المغرب وموريتانيا لتحييدهما معاً وبقائها سيدة الموقف، وإذا كانت مطالب موريتانيا جاءت متأخرة ونتيجة للخلاف بينها وبين المغرب، فلم تكن تحمل محمل الجد، بخلاف مطالب المغرب التي برزت ببزوغ الاستقلال وكانت تقلق الحكومة الإسبانية وتأخذها مأخذ الجد لأنها مبنية على أسس أشد متانة، وقد سبق لحكومة مدريد أن ما نعت في أجزاء مغربية أخرى كانت تهيمن عليها ثم اضطرت إلى تسليمها منها منطقة طرفاية سنة **1957** وايفني سنة **1969** أملا في الابقاء على الصحراء الغربية الغنية بالفوسفاط.

وسبق ان أخذت الحكومة الاسبانية في استغلال هذا المنجم بمشاركة كثير من الدول الغربية والمنظمات العالمية، وحاولت أن تقنع المغرب بالمشاركة هو كذلك معلنة بأن العصر لم يعد عصر مطالب إقليمية بقدر ما هو عصر تجمعات اقتصادية دولية كبرى وأن من مصلحة الحكومة المغربية أن تشارك هي كذلك في استغلال منجم بوقراع إن هي أرادت أن تأمن جانب التنافس الدولي وأخطاره على منجم فوسفاط خريبقة في بلادها، وقد تشاور جلالة الملك الحسن الثاني مع الرئيس المختار ولد دادة في الموضوع بإرسال وزير الخارجية آن ذاك الدكتور يوسف ابن العباس يوم **31** ماي **1971** الى انواكشوط. فاتفق الطرفان على رفض هذا الطلب معتبرين أن في قبوله سابقة خطيرة تتناقض مع مبدأ تحرير الصحراء المغربية من الأساس.

وقد بذل جلالة الملك الحسن الثاني جهودا مضنية لاقناع الحكومة الاسبانية بالعدول عن سيطرتها الاستعمارية وقابل كلاً من وزير خارجية اسبانيا السيد لوبيز برافو وبعث وزير الخارجية

السيد عبد الهادي بوطالب إلى مدريد وتمت مقابلة بين جلالته وبين الجنرال فرانكو رئيس الدولة الاسبانية، فذهبت كل هذه الجهود سدى وايقن العاهل المغربي أن الحكومة الاسبانية متشبتة بموقفها، مما حمله على تغيير خطته باخذ المبادرة في تشكيل جبهة متراصة من الأقطار المجاورة للصحراء المغربية لتحرير هذا الاقليم. وهكذا تم الاجتماع بين جلالته والعقيد هواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية، واجتماع آخر بين جلالته والرئيس المختار ولد دادة في الدار البيضاء ثم كان تتويج هذه الجهود في القمة الثلاثية التي انعقدت في نواذيبو. وقد اتفق الرؤساء الثلاثة على السعي لتحرير الصحراء الغربية طبقا لمبدإ تقرير المصير الذي اعلنته منظمة الأمم المتحدة سنة 1966.

ولم تجد الحكومة الاسبانية محيداً عن تغيير موقفها فركبت الموجة الجديدة وأعلنت هي كذلك قبولها بمبدإ تقرير المصير. لكن حكومات المنطقة تنبهت إلى اللعبة الجديدة لحكومة مدريد التي كانت تمهد لاستغلال هذا المبدإ لصالحها، وذلك بتنظيم استفتاء صوري لسكان الصحراء بواسطة إدارتها والخروج بنتيجة تعكس تحريراً مزيفاً يبقي في النهاية هيمنة اسبانيا على الاقليم.

وبدأت صفحة جديدة من النشاط السياسي سعياً وراء تحرير الصحراء الغربية كما سنرى.

بداية الاهتمام بقضية الصحراء المغربية

وجدت نفسي مضطرا للاهتمام بالصحراء المغربية أو الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية حين حط بي الرحيل في موريتانيا.. على غرار ما وجدتني مدفوعاً إلى الاهتمام بموريتانيا حين عينت بدكار، وقد سبق أن حصلت عدة أحداث في هذا الجزء من الصحراء الذي اقتطعته اسبانيا بالاتفاق مع فرنسا من التراب المغربي.. حصلت هذه الأحداث منذ أحرز المغرب على استقلاله : منها أن الحكومة المغربية طرحت القضية أثناء المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من جهة والتفاوض مع الحكومة الاسبانية من جهة أخرى فحصلت على اعترافهما بالسيادة المغربية في البيان المشترك المغربي ــ الاسباني في 7 أبريل 1956 على كامل الأقاليم قبل بسط السيطرة الاستعمارية عليها، فأعادت الحكومة الاسبانية المنطقة الشمالية ما عدا سبتة ومليلية وأصرت على الاحتفاظ بايفني وطرفاية والصحراء. فقامت أحداث ومظاهرات في ايفني في 10 أفريل للمطالبة بالرجوع إلى المغرب. ثم قامت ثورة مسلحة في الصحراء خاضها جيش التحرير وشاركت فيها قبائل الصحراء وخاصة آيت باعمران وتكنت والرقيبات وهددت طيلة ثلاثة شهور بالقضاء على السيطرة الإسبانية في المنطقة كلها.

وكاد جيش التحرير المغربي أن يسترجع الصحراء الغربية لولا تدخل الجيش الفرنسي والعملية العسكرية المشتركة المعروفة بعملية «ايكوفيون» التي خاضتها قوات الدولتين.

ومن أهم الأحداث كذلك أن جلالة محمد الخامس توجه يوم 25 فبراير 1958 إلى محامد الغزلان قاعدة المغرب الأمامية في مواجهة الصحراء فأعلن عزم حكومته على استرداد هذا الجزء المغتصب. وحاولت الحكومة المغربية بشتى الوسائل استرجاعه، لكن إسبانيا كانت تمانع.

واستقلت موريتانيا.. ونالت الجزائر استقلالها فشرعت الحكومة الإسبانية تلعب على وتر الخلاف بين كل من هذين القطرين وبين المغرب، ضاربة بعضاً ببعض طمعا في إبقاء سيطرتها على الصحراء الغربية. كانت إسبانيا آخذة في الاعداد لاستغلال منجم الفوسفاط الغني الموجود في «بوقراع» بالصحراء. وقد اشركت معها في رأس مال الاستثمار كثيراً من الدول الأوروبية والبنك الدولي وخططت لبداية تصدير الفوسفاط إلى الخارج سنة 1972. وكانت تلجأ إلى

سياسة التسويف في وضع قرارات الأمم المتحدة بتحرير الصحراء من ناحية والتلويح بمطامع الجزائر وموريتانيا في هذا الاقليم من ناحية ثانية. فالحكومة الجزائرية التي ضمت كثيرا من الأقاليم المغربية التي سبق أن اغتصبها الاستعمار الفرنسي أخذت تتطلع هي كذلك إلى الصحراء المغربية لتجعل منها ورقة مساومة في ما أخذته عن طريق الأمر الواقع. وأعلنت الحكومة الموريتانية أيام خلافها مع المغرب مطالبتها بالصحراء هي كذلك. فوجدت الحكومة الإسبانية مجالا للاستفادة من هذا النزاع، وكانت تعتمد في بقائها بالصحراء على الحجج التالية : أن وجودها هناك قديم يرجع إلى القرن التاسع عشر حيث وجدت أرضاً خالية من أي شعب وليس بها سيادة أي كان. وأن إسبانيا هي التي اكتشفت مناجم الفوسفاط.. وأن الشعب الصحراوي متشبث بإسبانيا وقد احتجت حكومة مدريد بعريضة موقعة من الصحراويين قدمتها للأمم المتحدة في **1966**. كما احتجت الحكومة الاسبانية بأنها ترتب للقيام باستفتاء الشعب الصحراوي دون إجراء مفاوضات مع المغرب وموريتانيا على هذا الإقليم.

وهنا يجدر أن نذكر باختصار الاحداث الدبلوماسية التي سبقت تسوية الخلاف المغربي ـــ الموريتاني لحل قضية الصحراء : ففي الدورة العادية الثانية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة سنة **1967** وقعت المصادقة على ملتمس يدعو إسبانيا إلى تحرير الصحراء عن طريق استفتاء سكانها. لكن الحكومة الاسبانية أصرت على تجاهل هذا القرار.

وفي ديسمبر **1968** كررت الأمم المتحدة مطالبة إسبانيا بتنظيم استفتاء تحت رقابة المنظمة وبتشاور مع المغرب وموريتانيا وكل طرف يعنيه أمر هذا الاقليم. وفي **30** يونيو **1969** قام جلالة الملك الحسن الثاني بزيارة خاصة إلى مدريد تقابل خلالها مع الجنرال فرانكو وطرح معه مسألة تسوية قضية الصحراء، ثم اعلن جلالته بأن المغرب لا ينوي اللجوء إلى العنف لتحقيق مطالبه الإقليمية.

وفي نفس المدة قام المغرب بنشاط دبلوماسي على واجهتين أخريين لتشكيل جبهة متراصة في مواجهة المطامع الاسبانية واجهة الجزائر من ناحية وواجهة موريتانيا من ناحية أخرى. وقد أدى هذا النشاط كما سنرى الى التقارب بين هذه الاقطار : فلقد انعقد اجتماع بين العاهل المغربي ورئيس جمهورية الجزائر بايفران في **15** يناير **1969** وأبرمت معاهدة «أخوة وحسن جوار وتعاون» بين الدولتين، واعلن رئيسا الدولتين في البيان المشترك عن «تعلقهما بحق الشعوب في تقرير مصيرها» دون التعرض إلى قضية الصحراء، ثم التقى الرئيسان في تلمسان يوم **27** مايو **1970** وأعلنا عن تشكيل لجنة مشتركة لرسم الحدود بين البلدين وعزم القطرين على استغلال مشترك لمناجم الحديد في «غارة جبيلات» وانشاء سكة حديد لنقل هذا المعدن الى المحيط عبر طرفاية.

أما عن نشاط المغرب باتجاه موريتانيا فإن العاهل المغربي استغل انعقاد القمة الاسلامية الأولى في الرباط، وسوى المشكلة التي كانت قائمة بين البلدين، ثم وجه جلالة الملك دعوة للرئيس المختار ولد دادة لحضور المؤتمر. وأعلن في 26 سبتمبر 1969 عن التقارب بين المغرب وموريتانيا، وفي يناير 1970 أعلن عن قيام علاقات دبلوماسية بينهما. ولأول مرة في ديسمبر 1969، لوحظ تطور في رأي الحكومة الاسبانية حيث أعلن ممثلها الدائم في الأمم المتحدة بنيويورك أن اسبانيا تقبل أن يقرر سكان الصحراء الغربية مصيرهم. وفي يناير 1970 قام وزير خارجية المغرب إذ ذاك السيد عبد الهادي بوطالب بزيارة إلى مدريد سعياً وراء تسوية عادلة لمشكلة الصحراء لكن بدون نتيجة، وفي فبراير 1970 — كما هو معلوم — قامت العلاقات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا.

بانتهاء الخلاف بين البلدين تبدل الوضع ودخلت قضية الصحراء في طور جديد. فلم يعد في وسع إسبانيا أن تلعب — كما كانت في الماضي — على وتر الخلاف؛ وغدت مضطرة للكشف عن أوراقها، وأصبح في وسع المغرب وموريتانيا أن يبحثا مباشرة قضية الصحراء ويتفقا على خطة مشتركة. كما أصبح في الوسع التباحث مع الجزائر في مستقبل الصحراء، خاصة وأن الحكومة الجزائرية ما فتئت تعلن أنها لا طمع لها في الصحراء.

منذ سبتمبر 1969، عقب انتهاء النزاع المغربي — الموريتاني، ابدى جلالة ملك المغرب مزيداً من النشاط الدبلوماسي لتسوية مشكلة الصحراء الواقعة تحت سيطرة اسبانيا، وسنوضح ما يتصل بهذا النشاط مع السفارة المغربية في انواكشوط.

سبق أن ذكرنا أن موريتانيا كانت تطالب بالصحراء في فترة خلافها مع المغرب، فقد صوتت في الدورة الثانية والعشرين للأمم المتحدة على قرار الجمعية العامة رقم 2345 يوم 7 ديسمبر 1967 القاضي بتقرير مصير الصحراء. وكذلك فعلت في الدورتين الثالثة والعشرين والرابعة والعشرين سنة 1968 و1969 أن بلاده «تأمل في تسوية قريبة لقضية الصحراء».

وبعد تسوية الخلاف المغربي — الموريتاني، تحدثنا مع الوزير في هذه القضية فصرح لنا بوضوح تام «أن الصحراء الاسبانية المزعومة لا تهم سوى موريتانيا والمغرب ولا تهم سواهما»، وبدون أن يتلفظ باسم أي بلاد، فإن هذا التصريح كان واضحاً في استبعاد أي بلاد أخرى كانت تتأهب للتدخل في قضية الصحراء. ومن المفيد أن نشير الى المواقف المشتركة التي اتخذتها موريتانيا والجزائر حيال المشكلة الصحراوية،، ففي لقاء بالجزائر يوم 27 مارس 1967 أعلن الرئيس بومدين والرئيس المختار ولد دادة أنهما «يوليان أهمية مشتركة ومتساوية وخاصة لمصير هذا الاقليم». وفي اجتماع بانواكشوط يوم 4 ديسمبر 1969 أعلن وزيرا خارجية البلدين «أن الطرفين متفقان على موقف مشترك حيال ريودي اوروكي يقع حد للسيطرة والاستغلال الاستعماري لهذا الجزء من القارة الافريقية».

ومن خلال المحادثات التي أجريناها مع وزير خارجية موريتانيا بدا لنا أنه لم يكن يرى بعين الاطمئنان إمكان حصول هذا الاقليم الشاسع والفاقد للقوة البشرية والمقومات الاساسية على الحكم الذاتي ثم الاستقلال. وكان يرى ضرورة تسوية مشكلته من طريق التشاور والاتفاق مع المغرب، ويميل إلى تقسيمه بين الدولتين. وقد أفصح المبعوث الخاص لجريدة «لوموند» عن ذلك بعد حديث أجراه مع المسؤولين الموريتانيين في مقال صدر يوم 4 ديسمبر 1969 كتب فيه ما يلي :

«إن فكرة اقتسام الصحراء تأخذ طريقها ببطء، وفي هذه الحال سينال المغرب شمال الاقليم المتنازع عليه والذي يشمل بالخصوص المنطقة التي تقوم إسبانيا حاليا باستثمارات مهمة فيها بهدف استغلال المناجم الغنية بالفوسفاط في بوقراع على مسافة مائة كيلومتر جنوب طرفاية والتي تحتوي على مدخرات تبلغ ملياراً واربعمائة مليون طن من الفوسفاط، أما جنوب الاقليم الذي يؤمل أن يكون زاخراً بالبترول فسيمنح لموريتانيا».

هذه صورة لقضية الصحراء الغربية ومواقف الأطراف المعنية بها في بداية السبعينات غداة تسوية الخلاف المغربي ــ الموريتاني وتحسن العلاقات المغربية ــ الجزائرية. فكأنما كانت الدول الثلاث تشكل صفاً متراصاً ضد بقاء الوجود الاستعماري الاسباني في هذا الاقليم» ولاحت في الأفق آمال لتعاون هذه الدول في هذا المجال.

نشاط ديلوماسي مكثف

تميزت الفترة ما بين مايو وسبتمبر 1970 بنشاط دبلوماسي واسع للبحث عن تسوية لقضية الصحراء الغربية، وتركز هذا النشاط في كل من الرباط ومدريد وانواكشوط والجزائر، حيث قام المسؤولون في هذه العواصم بزيارات رسمية، في هذا الصدد : ففي اواسط مايو قام وزير خارجية اسبانيا السيد لوبيز برافو بزيارة إلى الرباط، أعقبتها زيارة قام بها جلالة الملك الحسن الثاني إلى الجزائر حيث اجتمع يوم 27 مايو برئيس الجمهورية العقيد هواري بومدين، وقام وزير داخلية المغرب الجنرال محمد اوفقير بزيارة لنواكشوط في 2 يونيو؛ تم على اثرها قام الرئيس المختار ولد دادة بزيارة رسمية إلى الرباط في 8 يونيو، وبعد اربعة أيام قام وزير خارجية اسبانيا بزيارة لنواكشوط. وفي 14 سبتمبر 1970 انعقدت قمة مدينة نواذيبو حضرها الملك الحسن الثاني والرئيس المختار ولد دادة والرئيس هواري بومدين، وكانت بمثابة تتويج لكل الجهود التي بذلت منذ أزيد من نصف سنة لمعالجة المشكلة الصحراوية.

كانت زيارة لوبير برافو للمغرب زيارة استطلاع بعد ما سوي الخلاف المغربي ـــ الموريتاني ولاحت في الافق بعض امارات تعاون البلدين وخشيت الحكومة الاسبانية ان يتفقا على تسوية مشتركة للمشكلة الصحراوية، وأن كانت لم تفقد الأمل في الضرب على وتيرة الخلاف بين البلدين، خاصة وأن الرئيس المختار ولد دادة أكد أتناء زيارته لليبيا في 15 مايو 1970 مطالبة بلاده بالصحراء، و لم تسفر المحادثات بين المسؤولين المغاربة ووزير خارجية اسبانيا عن أي ننتيجة. فقد ظلت الحكومة الاسبانية على موقفها السابق من أن الصحراء قضية لا تتعلق الا بها وأنها راعية حقوق الشعب الصحراوي.. وأن هذا الشعب راض بالحالة التي هو عليها، واتضح أن مدريد لا نية لها في إعارة أي اعتبار لقرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بتحرير الصحراء عن طريق تقرير المصير.

وعلى إثر هذه الزيارة تم اجتماع الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين في تلمسان. وكان الهدف من هذا الاجتماع تنقية الأجواء بين البلدين من كل الشوائب والاتفاق على خطة لفض النزاعات والمشاكل القائمة بالحوار والتفاوض. وكان العاهل المغربي الذي دعا إلى هذا الاجتماع ينطلق من فكرة ان العلاقات الدولية ينبغي أن تقوم على الصفاء واحترام إرادة الشعوب

وسيادتها وأن الروابط الاقتصادية بينها أجدى وأنفع، خاصة بالنسبة لاقطار المغرب العربي التي تفرض عليها أوضاعها مكافحة التخلف والانصراف إلى العمل الجاد البناء. وقد تطرق اجتماع تلمسان إلى المشاكل الرئيسية بين المغرب والجزائر، وتم الاتفاق على تكليف لجنة برسم الحدود بين البلدين، وأعلن الرئيس الجزائري مساندته لتحرير الصحراء ونفى أي مطمع لبلاده فيها، كما حصل الاتفاق على مبدإ التعاون الاقتصادي والدولي بين البلدين.

وفي اعقاب اجتماع تلمسان قدم وزير داخلية المغرب إلى انواكشوط، فأطلع الرئيس المختار على فحوى ما جرى أثناء الاجتماع. وحمل دعوة من عاهل المغرب إلى الرئيس لزيارة المغرب. وثم الاتفاق على موعد هذه الزيارة.

وفي أعقاب لقاء ملك المغرب والرئيس الموريتاني يوم 8 يونيو تم الاعلان عن «اتفاق مودة وحسن جوار» بين البلدين الشقيقين ورغبتهما في التعاون الثنائي في جميع المجالات وأعلنا عزمهما على التعجيل بتحرير الصحراء طبقاً لمقررات الامم المتحدة.

وبمجرد عودة الرئيس المختار الى بلاده قام السيد لوبيز برافو وزير خارجية اسبانيا بزيارته يوم 12 يونيو لنواذيبو. وصرح الرئيس بعد هذه المقابلة : «لقد تباحثنا حول الصحراء ويمكنني أن اقول بأن وجهة نظرنا غير متفقة في هذه القضية».

فطلبت في الحين مقابلة مع الرئيس المختار الذي تفضل باستقبالي في منزله وأطلعني بالتفصيل على ما تم بينه وبين الوزير الاسباني من خلال محضر الجلسة التي حررها وزير الخارجية الموريتاني بالنيابة : لقد سأل الرئيس الموريتاني محدثة عن موقف اسبانيا من الصحراء الواقعة تحت سيطرتها، فأجاب : «ان اسبانيا لا تطلب أي شيء من الصحراء، بل تنفق مبلغ 250 مليون دولار أمريكي في السنة على كل المواطنين الصحراويين لرفع مستوى حياة السكان، ثم أنها ستترك لهم الخيار في تقرير مصيرهم بعد ذلك، وان الثروة المعدنية التي اكتشفتها اسبانيا سيتم استغلالها لفائدتهم».

فرد رئيس جمهورية موريتانيا :

«إن تقرير المصير الذي تتحدثون عنه لا يصح بالنسبة لشعب من الرحل نعرف حالته من الفقر وقلة الوعي، وإذا ما نظم استفتاء وسط هذا الشعب الذي يعيش تحت النفوذ الأجنبي، فالنتيجة معروفة مسبقا، ولن تكون إلا ترديداً لما يوحي به صاحب النفوذ. ولنا في الاستفتاء الذي قامت به بريطانيا العظمى في جبل طارق خير مثال على ذلك، مع أننا كنا ولازلنا نؤيد اسبانيا في استرجاع هذا الجزء من أراضيها».

وزاد الرئيس المختار :

«ان خير سبيل نرتئيه لحل مشكلة الصحراء هو أن تتمشى إسبانيا وفق روح العصر بتحرير

هذا الاقليم. وذلك بالتفاهم مع الأقطار المجاورة التي تعتبر الصحراء منتمية لها. وهذه الأقطار هي موريتانيا والمغرب والجزائر؛ وإن كانت هذه الأخيرة لا حظ لها في الصحراء».

فعقب وزير خارجية اسبانيا على كلام الرئيس قائلا : «إن الصحراء هي ملك قبل كل شيء للصحراويين وإذا كانت هناك مطامح مشروعة لبعض الاقطار، فهي لموريتانيا دون سواها».

فرد الرئيس الموريتاني :

«انتهى عهد سياسة فرق تسد، ولقد استفادت إسبانيا كثيراً من خلافنا القديم مع المملكة المغربية، ومن خلاف هذه مع الجزائر على الحدود. لكن حالة جديدة قامت اليوم بين الأقطار الثلاثة حيث حل الوئام بدل الشقاق، وأخذت تتعاون في مصالحها المشتركة، وموريتانيا لن تقبل الدخول في مناورات تضر بمصالح جيرانها، وحتى لو عرض علينا اليوم أن نتسلم الصحراء، فلن نقدم على هذا الأمر بدون موافقة جيراننا، وأحسن سبيل هو أن تتفق الحكومة الاسبانية مع الاطراف التي تعنيها الصحراء، وأن يتم ذلك برضاهم جميعا».

وصرح لنا الرئيس الموريتاني بأن السيد لوبيز برافو وقف في موريتانيا نفس الموقف الذي اتخذه حين كان بالرباط وأن شيئاً جديداً لم يطرأ على خطة الحكومة الاسبانية وعزمها على الاحتفاظ بالصحراء، وأضاف الرئيس : لقد بادرت إلى الإدلاء بتصريح بينت فيه عدم اتفاقنا مع اسبانيا تنبيها للرأي العام من جهة وللحيلولة دون ما يمكن أن يتقوله الطرف الاسباني من جهة أخرى.



لم تمر بضعة أيام حتى قامت مظاهرة كبرى في مدينة العيون يوم 17 يونيو، طالب خلالها السكان بتحرير أقليمهم. ووقعت اشتباكات مع الجيش الاسباني اسفرت عن كثير من القتلى والجرحى. ووجدت هذه الحوادث صداها في هيئة الأمم المتحدة حيث اتهم الوفد المغربي مدريد بسلوك سياسة الإرهاب والقمع في الصحراء ضد السكان العزل وطالب بتوجيه وفد أممي للتحقيق في هذه الحوادث كما طالب بالاستفتاء.

وفي 14 سبتمبر 1970 انعقدت قمة أنواذيبو التي شارك فيها كل من عاهل المغرب ورئيس جمهورية الجزائر ورئيس جمهورية موريتانيا. حطت طائرات رؤساء الدول في أرض قاحلة وسط زوابع من الرمال، وكان الحر على أشده. فما كاد الزوار ينزلون إلى الأرض حتى غشيهم الغبار فغطي وجوههم وجميع أطرافهم.. وحتى دور الضيافة التي أعدت لهم كانت شديدة الحر لا تقوى مكيفات الهواء على مقاومة القيظ، وبالرغم عن ذلك، فقد هرعت الجماهير لاستقبال رؤساء الدول من كل حدب وصوب تحدوها الرغبة في تحيتهم والحفاوة بهم. وكانت هذه أول مرة

ينعقد فيها اجتماع على هذا المستوى في موريتانيا، فتسابقت الجماهير جماعات وأفراداً من كافة المقاطعات وخاصة من مقاطعة أدرار. وكان الموريتانيون يبدون أسفهم لعدم انعقاد الاجتماع في أنواكشوط حيث كان أيسر عليهم أن يتوجهوا إليها؛ وأن يشارك سكان الجنوب هم كذلك بأعداد هائلة. لقد خصت الجموع الغفيرة الرؤساء بترحيب منقطع النظير متجشمة مشاق الرحيل وشدة أحوال الطقس في عز الصيف برحابة صدر معبرة عما كان يحدوها من أمل في مستقبل التعاون بين الأقطار الثلاثة في مصالحها المشتركة.

وقضى الرؤساء سحابة اليوم كله في البحث والتداول رفقة الوفود الرسمية التي صحبتهم، خرجوا بعدها ببيان مشترك جاء خلاصة لما توصلوا إليه من نتائج، وقد أشار البلاغ في الديباجة إلى معاهدات ايفران وتلمسان والدار البيضاء ذاكراً أن اجتماع أنواذيبو ينطلق من روح هذه المعاهدات ومن الروابط الأخوية الموجودة بين المغرب والجزائر وموريتانيا.

ثم ذكر البلاغ أن الرؤساء ركزوا بحثهم على القضايا الجهوية، وقرروا بعد دراسة الوضع القائم في الصحراء الواقعة تحت السيطرة الاسبانية أن يزيدوا في توثيق تعاونهم لتحرير هذه الناحية. وذلك طبقاً لقرارات الأمم المتحدة في شأنها، ولذا فقد تشكلت لجنة ثلاثية للتنسيق عهد إليها بمتابعة تحرير الأقليم باستمرار على المستوى السياسي والدبلوماسي، ويكون من مهام اللجنة انعاش التنمية والتعاون الاقتصادي بين المناطق الصحراوية واقطار المغرب.

وأشار رؤساء الدول إلى ضرورة وفائدة التكثير من الاتصالات بين حكومات الأقطار الشقيقة الثلاثة وتنسيق جهودها لتعزيز روابط التعاون والتآزر بينها في المجال الجهوي والدولي. وقرر الرؤساء عقد اجتماع آخر للنظر في تطور الحالة بالمنطقة.

اتفاق ثلاثي مغربي
جزائري ــــ موريتاني

بعد مؤتمر انواذيبو في 14 سبتمبر 1970 والذي اتخذت فيه الدول الثلاث : المغرب والجزائر وموريتانيا موقفاً موحداً من مشكلة الصحراء واتفقت على احداث لجنة ثلاثية للمتابعة، بذلت خطوات دبلوماسية منفردة ومشتركة من لدن هذه الدول بحثاً عن تسوية للمشكلة. و لم تدخر اسبانيا هي كذلك وسعاً في الدفاع عن بقاء سيطرتها بالاقليم الصحراوي، وكانت تسعى لفض خلافاتها الجانبية مع كل دولة هلى حدة وتوثيق علاقات التعاون معها أملاً في تحييدها من المشكلة المطروحة.

سبق للحكومة الاسبانية أن أعادت تحت ضغط الأحداث منطقة طرفاية إلى المغرب في ابريل 1958 بعد انتفاضة سكانها لكن مدريد أصرت على الامتناع في تحرير بقية أجزاء المغرب. بالرغم عن المساعي الدبلوماسية الحثيثة التي بذلتها حكومة الرباط، فلم تسفر المقابلة بين الملك الحسن الثاني والجنرال فرنكو بمطار باراخاس في يوليو 1963 عن أي نتيجة ملموسة. وكذلك زيارة عاهل المغرب لمدريد في يوليو 1969 ولقاء وزيري خارجية الدولتين في يناير 1970. والنتيجة الوحيدة التي تحصلت من كل المساعي المبذولة إرجاع إسبانيا على مضض إيفني إلى المغرب في يونيو 1969، لكن الحكومة المغربية لم تتوان في طرح المشكلة أمام المنظمات الدولية وخاصة هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ثم منظمة المؤتمر الاسلامي بعد تأسيسها، وقد استصدرت قرارات من لدن هذه المنظمات في المطالبة بتحرير الصحراء.

وقفت موريتانيا نفس الموقف قبل تسوية نزاعها مع المغرب ثم بعد التسوية، وتبودلت الزيارات بين وزير خارجيتها ووزير خارجية اسبانيا في 1966 و1967 ثم سنة 1970، وكانت سياسة إسبانيا ترمي الى ترضي موريتانيا بمساعدتها من الناحية الاقتصادية، وهكذا أبرمت معها معاهدة صيد، وبنت بنواذيبو معملاً كبيراً للسمك عاد بالفائدة على الصيادين الموريتانيين والصيادين الاسبانيين كذلك.

أما بالنسبة للجزائر التي أصبحت تهتم بمشكلة الصحراء، فإن إسبانيا سلكت حيالها خطة

منذ حصولها على الاستقلال، فنمت علاقاتها التجارية معها بشراء الغاز الطبيعي منها وبيعها منتوجاتها المصنعة، ففي سنة 1965 ابرمت الحكومة الاسبانية اتفاقاً لاستيراد 50 مليار متر مكعب من الغاز لمدة خمسة عشر عاماً اتبعته باتفاقين آخرين لشراء 25 مليار متر مكعب ثم 4,5 ملايير متر مكعب، كما قدمت معونة فنية ونقدية للجزائر بملغ 2,8 مليار من البسيطة.

لم يكن إهتمام موريتانيا بتسوية المشكلة الصحراوية في أعقاب مؤتمر أنواذيبو بأقل من إهتمام المغرب. وقد تجلى ذلك في التصريحات والمواقف التي كان يتخذها الرئيس المختار في زياراته العديدة لكثير من الأقطار، فلقد كان يؤكد على الدوام رغبة حكومته في حل نزاع الصحراء باتفاق مع الأطراف المعنية وطبقاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة. وكان التشاور جاري المفعول بين الرباط وانواكشوط في تطورات هذه القضية على المستوى الدولي والمستوى الثنائي. كما كان التنسيق تاماً في منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة بين وفود الدول الثلاث كما اخبرنا بذلك وزير خارجية موريتانيا السيد حمدي ولد مكناس. ومع ذلك، فإن الوزير كان يلاحظ بأن القضية يعتريها بعض الركود «مما يتيح السبيل لمناورات الاسبانيين والرجوع إلى سياستهم القديمة الرامية الى احداث الشقاق بين الأطراف المعنية حفاظا على سيطرتهم».

وقد دعت الحكومة الاسبانية وزير خارجية موريتانيا فاستجاب لهذه الدعوة في شهر ابريل. وصرح لنا بأن بلاده «رغم حرصها الشديد على علاقات الود والتعاون مع اسبانيا لكنها لن تتهاون في قضية الصحراء وستبقى وفية لمقررات انواذيبو» ثم إن الرئيس الموريتاني أوفد وزير الداخلية السيد عبد العزيز صال إلى الرباط لمقابلة جلالة الملك في نفس الغرض.

هذا وقد وصلت انباء من الصحراء المحتلة بأن السلطات الاسبانية تتهيأ لتنظيم استفتاء وأنها آخذة في شراء الضمائر واستمالة رؤساء القبائل، ولأول مرة نشرت اخبار عن حركة في الصحراء تطلق على نفسها «طلائع تحرير الصحراء». وقد سألت وزير خارجية موريتانيا عنها، فأجاب بأنها حركة غير جدية وربما كان الجزائريون هم الذين انشأوها !

وفي الوقت الذي دعي وزير خارجية موريتانيا لمدريد، استدعت الحكومة الاسبانية سفيرها بانواكشوط للاستشارة، وبلغتنا أخبار مؤداها «ان وزيري خارجية اسبانيا وموريتانيا لم يتوصلا الى اتفاق كامل في قضية الصحراء».

بينما صرح السيد حمدي ولد مكناس اثر رجوعه من مدريد : أن موريتانيا واسبانيا اتفقتا على توسيع تعاونهما. وفي قضية الصحراء لاحظ لدى الحكومة الاسبانية رغبة في حوار صريح مع جميع الفرقاء، وقد استفسرنا الوزير والسفير الاسباني في نواكشوط. فذكر لنا هذا الأخير : أن الحكومة الاسبانية لا تدري في الحقيقة ما يمكن أن تقدم عليه في ميدان التعاون مع موريتانيا يقينا منها بأن أي تعاون مع هذه البلاد لا يعدو أن يكون ذا اتجاه واحد. وقد صارح المسؤولون

الاسبانيون الوزير الموريتاني بأن التطلع الى معونة إسبانيا يتنافى مع اتهام هذه الدولة بالمطامع الاستعمارية، ومع ذلك فسيقوم الجانبان باستكشاف مجالات التعاون الاقتصادي.

وذكر لنا السفير الاسباني أن الوزيرين استعرضا جوانب قضية الصحراء وأن الحكومة الاسبانية شعرت بقلق الوزير الموريتاني من الاتصالات بين الرباط ومدريد، فطمنته مؤكدة عدم إبرام أي إتفاق سري، وأن جلالة ملك المغرب حث الحكومة الاسبانية على التحدث مع الحكومة الموريتانية. وقد أبدى وزير خارجية إسبانيا السيد لوبيز برافو استعداد حكومته لبحث كل المقترحات التي من شأنها أن ترضي الاطراف المعنية وتامين مصالح الصحراويين مع ضمان امن المنطقة، لكن مدريد غير موافقة على رأي موريتانيا والمغرب في مسألة الصحراء، فسكان هذا الاقليم ويبلغ عددهم 56.000 نسمة راضون عن الادارة الاسبانية، وإذا أصر المغرب وموريتانيا على الاستفتاء فإن إسبانيا ستنظمه وسيكون في صالحها ولو أحرى تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأجاب وزير خارجية موريتانيا على أسئلتنا بأنه عاد من مدريد بارتسامات طيبة عن حسن استعداد الحكومة الاسبانية. وقد عرض وجهة نظر حكومته في قضية الصحراء التي لا تختلف عن وجهة نظر الحكومة المغربية مشيراً الى أن الجزائر لا تهتم بالقضية إلا من ناحية وجود حدود مشتركة بينها وبين الصحراء وأنها لا تطالب بأي شبر منها، وذكر الوزير كذلك أن اسبانيا تعترف لأول مرة بأن الصحراء لا تشكل جزءاً من التراب الاسباني على غرار جبل طارق وأنها مستعدة لتقبل مقترحات الجانبين.

هذا وقد توجه الوزير الموريتاني إلى الرباط والجزائر لاطلاع حكومتيهما واستمزاج رأيهما في الموضوع.

★ ★ ★

وقام وزير خارجية المغرب الدكتور يوسف ابن العباس هو كذلك بزيارة لمدريد بدعوة من نظيره الاسباني في شهر مايو، ثم جاء لمقابلة الرئيس الموريتاني وأطلعه على فحوى ما دار بينه وبين الحكومة الإسبانية في موضوع الصحراء وبلغه رأي جلالة ملك المغرب في استعداد الحكومة الاسبانية طالباً رأيه في الخطة التي ينبغي سلوكها.

إن الاستنتاج الذي يستخلص من الاتصالات التي قام بها المسؤولون المغاربة والموريتانيون بعد مؤتمر انواذيبو مع رجال الدولة الاسبانية في شتى المناسبات وعلى مختلف المستويات هو حصول تطور في وجهة نظر المسؤولين الاسبانيين بشأن الصحراء، لقد أصبحوا يظهرون استعدادهم لتسوية المشكلة مع الأطراف المعنية بعد أن كانوا يرفضون حتى مجرد الخوض في الموضوع. وإذا كانوا يميلون إلى تسوية ثلاثية مع المغرب وموريتانيا، إلا أنهم لا يطمئنون إلى أن

الجزائر ليس لها أي مطمع في الصحراء بالرغم عما تعلنه. واسبانيا ترغب في توقيف الحملات عليها وربما تنويم الشكوى المقدمة للأمم المتحدة دون سحبها بالمرة والدخول مع الاسبانيين في استثمار الثروات الطبيعية للصحراء مع التحفظ في مصير هذا الاقليم.

كل القرائن تدل على أن حكم الجنرال فرانكو قد أوشك على النهاية، ورئيس الدولة نفسه ومن حوله بعض المسؤولين يرغبون فى تسوية معتدلة. ويوجد معارضون لهذه السياسة. وربما ترجح كفة هؤلاء بعد غياب الجنرال فرانكو. خاصة إذا بدأ الاتجار في الفوسفاط سنة **1972** وظهرت مناجم أخرى كالنفط. حينئذ تشتد المطامع، وربما تتدخل دول أخرى في الخلاف فيصبح أكثر تشعباً مما هو عليه الآن.

وضع الصحراء كما كان يتجلى في سنة **1970** كان يسترعي اهتمام الأطراف المعنية مما حداهم إلى توالي الاجتماعات على مستوى لجنة المتابعة والاتصالات الثنائية..

وقد تطور النزاع على الصحراء على الصورة التي شهدها المتتبعون. وما زالوا يشاهدونها.. أما بالنسبة إلينا فقد طوي ملف الصحراء ـــ كما كنا ننظر اليه من موريتانيا ـــ حين غادرنا هذه البلاد لمهمة دبلوماسية أخرى في الصين الشعبية.

انتهاء مهمتي في موريتانيا

قضيت سنة ونصف السنة في موريتانيا.. وكانت فترة مليئة بالنشاط، كسبت خلالها تجربة عن أحوال هذا الاقليم الشقيق واتيحت لي فرصة التعرف إلى بعض رجاله وعلى رأسهم الرئيس المختار ولد دادة والسيد حمدي ولد مكناس، وتقدير مزاياهم وسمو أخلاقهم. وما أزال أعتز بالمودة التي أولوها لي وساعدتني على أداء مهمتي.. لقد كان رئيس جمهورية موريتانيا ووزير خارجيتها رجلي دولة من الطراز الرفيع. فبفضلهما وبفضل بعض زملائهما بلغت موريتانيا ما بلغته من مكانه بعد أن كانت لا تكاد تذكر.. لقد غاب هؤلاء عن مسرح الأحداث.. فالمؤمل أن تجد موريتانيا توازنها واستقرارها لمصلحتها ومصلحة اشقائها وجيرانها والمنطقة كلها.

ويبدو أن أحسن ما نختم به هذه المذكرات تقرير وجهته إلى الوزارة قبل مبارحتي لسفارة انواكشوط ضمنته نظرة عامة عن الوضع في الجمهورية الاسلامية الموريتانية بناسبة مرور عشر سنوات على تأسيسها معتمدا على الملاحظة والاستقراء، واخاله صورة صادقة عن الحالة في شتى صورها بموريتانيا كما كانت آنذاك. قلت في التقرير :

إلى معالي وزير الشؤون الخارجية
— الرباط —

الموضوع : تقرير آخر السنة عن الحالة في موريتانيا.

أتشرف بتوجيه التقرير التالي مستعرضا فيه الحالة العامة بالجمهورية الاسلامية الموريتانية بمناسبة آخر السنة ومرور عشر سنوات على استقلال هذه البلاد، وقد تعمدنا الإيجاز متوخين رسم الخطوط العريضة فقط لمظاهر الحياة العامة ومعتمدين على الملاحظة والاستقراء. وبديهي أن ما يتضمنه هذا التقرير من الملاحظات محتاج إلى كثير من التفصيل والأرقام، مما سبق أن طرقناه في تقارير سابقة، وما سنتناوله فيما يستقبل من تقارير..

إن أول ما يلاحظه الزائر لموريتانيا والمقيم بها بعض الوقت هو الاستقرار السياسي في مجموع البلاد. وهي ظاهرة بادية للعيان تشهد بتوفيق النظام القائم في حكم البلاد وضبطها وعدم تركها نهبا للنزاعات والفوضى. وهو شيء لا يستهان به، بل ويدعو إلى الإعجاب إذا عرفنا أن موريتانيا

منذ كانت وهي مسرح للفتن والحروب القبلية، يأكل فيها القوي الضعيف، وإذا عرفنا أنها متألفة من جنسين جنس عربي بربري وجنس زنجي على ما بينهما من اختلاف في المشارب والنزعات، وإذا عرفنا كذلك أن النظام الجمهوري حديث العهد في بلاد كانت إلى الأمس القريب تعيش في ظل نظام إقطاعي تتمزقها العشائر والزوايا وأصحاب الطرق، بالإضافة إلى المشاغبات التي كان يثيرها التدخل الأجنبي لبسط سيطرته عليها.

إن أكبر عامل في الاستقرار السياسي الذي تتمتع به موريتانيا يرجع إلى شخصية رئيس الجمهورية نفسه الذي عرف كيف يقبض على أزمة الحكم ويدبر شؤون البلاد بحنكة. فبالرغم عن مظهر اللين الذي يبدو منه، فإنه المتصرف المطلق لا يبرم شأن من شؤون الدولة ولا يحل بدون موافقته. ونفوذه يفوق نفوذ المؤسسات الدستورية والهيآت التمثيلية والعامة المنتخبة منها وغير المنتخبة. فقد عرف كيف يسوسها وسط الأهواء والنزاعات والأغراض والمصالح المتضاربة والمؤامرات أحيانا. فتحت قناع من الديمقراطية السطحية المتمثلة في دستور رئاسي ومجلس منتخب وحزب وحيد يعتبر قاعدة الحكم، كل أمور الدولة في النهاية ترجع إلى رئيس الجمهورية.

إن المجتمع الموريتاني مليء بالتناقضات : إلى جانب الروح القبلية، توجد الفروق الجنسية بين العنصر الأبيض والعنصر الزنجي، بين شباب متطلع إلى الحياة العصرية، وعناصر تقليدية ما تزال تفكر بعقلية الماضي، بين قطاع اقتصادي معاصر يشتغل به آلاف العمال وقطاع عتيق يشمل أغلب السكان البدو الرحل. وبديهي أن يتولد عن هذه التناقضات خلافات في الرأي وانقسامات، وأن يصاحبها استياء في الأوساط الواعية. لكن هذا الاستياء وتلك الخلافات لم تشكل في وقت من الأوقات خطرا على النظام.

ذلك أن رئيس الدولة جاد في الحد من هذه التناقضات بإشراك البيض والسود في المسؤولية، ومهادنة العناصر التقليدية مع تبني أفكار التقدميين من الشباب في مجال الدعاية، والسعي للاستفادة شيئا ما من ثروات البلاد ومن المعونة الخارجية لتطوير البلاد. وإن كان هذا العبء ثقيلا بالنسبة لقطر شاسع المساحة. محدود الموارد، يعتبر شعبه في أدنى دركات التخلف.

إن الجهاز الذي يحكم هذا الشعب يتكون من أشخاص إختارهم رئيس الجمهورية نفسه في جميع المستويات وأصبح لأغلبهم موارد لا يستهان بها، ذلك أن الرشوة متفشية في هذا الجهاز ما عدا في قمة الهرم باتفاق آراء الملاحظين وهذا الجهاز ضخم من ناحية الكم هزيل من ناحية الكيف. ولضخامته يلتهم معظم موارد الميزانية العامة، ولهزاله لم يستطع لحد الآن أن يحقق تطورا يذكر للبلاد.

أينما التفت المرء في مجالات الحياة العامة، وجد ركودا. وما أنجز في عشر سنوات من

الاستقلال ضئيل جدا سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي بما فيه الصحة والتعليم أو غيرهما من المجالات. وبالرغم كذلك عن المساعدات الخارجية التي تتلقاها موريتانيا من عدة منظمات أجنبية أو دولية. فالشعب الموريتاني في معظمه ما يزال يعيش عيشة بدائية، وجل مصالحه مهملة.

إن الملاحظ المتفرس في أحوال موريتانيا بالظروف الحاضرة لا يسعه إلا أن يلاحظ القوى التي تعمل في هذه البلاد وتتقاسم النفوذ والمنافع في غفلة أهلها الحقيقيين وجمودهم. هذه القوى تتمثل في الرأسمال الغربي، وفي الزنوج الواردين من مختلف أقطار افريقيا السوداء وخاصة السينغال، وجماعة من اللبنانيين الذين يستحوذون على التجارة شيئا فشيئا.

أما الرأسمال الأجنبي فيستحوذ على القطاع العصري والتقني والمالي في كل موريتانيا. وله ركائزه في الوزارات والإدارات. يستخلص لنفسه جل عوائد الصناعة والتجارة والخدمات العامة، تاركا للدولة ولمطلق المواطنين فتات الموائد والفرنسيون هم الذين ينعمون بحظ الأسد في هذه الاستفادة، تجدهم يخوضون جميع الأعمال الصناعية والتقنية وغيرها. يشجعهم على ذلك النظام النقدي الحر المتبع وقانون الاستثمارات.

ومن ناحية أخرى، يتهافت الزنوج بأفواج متلاحقة على موريتانيا. تمتلىء بهم الإدارات، ويتعاطون المهن اليدوية التي يستنكف منها البيض. وكل زنجي استوطن موريتانيا وتزوج من موريتانية أصبح له نفس حقوق المواطنة. ثم أن هناك تساهلا في منح الجنسية الموريتانية. ولا يستبعد أن يختل توازن العناصر في هذه البلاد بسبب ما ذكرنا، وسبب ما هو معروف عن الزنوج من وفرة المواليد، ومشهور عن البيض من قلتهم. وربما لا تبدو المشكلة في الحاضر، لكنها قد تحتد في المستقبل.

بعد حصول موريتانيا على الاستقلال، هرع اليها بعض اللبنانيين وتكاثر عددهم، فاستولوا على تجارة المواد الغذائية وأخذوا يقدمون على كل أعمال المضاربة التجارية، ويبنون المنازل والمتاجر والعمارات. وهم الآن بصدد الاستيلاء على التجارة بجميع أصنافها نظرا لمهارتهم في هذا الباب ولمعرفتهم بطرق التحايل. نعم، هناك تجار موريتانيون ومنهم من له رأسمال عريض. ولكنهم قلة.

من هذا العرض الإجمالي، يتبين أن المواطنين الموريتانيين ما يزالون في معظمهم يعيشون على دخل محدود وبطريقة بدائية. عيشهم عيش البدو الرحل بين الإبل والخيام يقتاتون التمر ويشربون لبن النوق ويحيون على هامش الحياة العصرية. لا يستطيعون الحصول على المواد المصنعة، بما فيها المواد الغذائية المستوردة، لارتفاع أثمانها بسبب اسعار النقل والضرائب المجباة عليها.

هذا هو المجتمع الموريتاني كما يبدو بعد عشر سنوات من الاستقلال. حقا انه ينعم بالاستقرار السياسي. وتتمتع البلاد كذلك بسمعة طيبة في الخارج، وخاصة في القارة الإفريقية، وبالأخص

لدى الكتلة الشرقية أو ما يسمى بالدول «التقدمية». ذلك أن الحكومة الموريتانية تتخذ مواقف متطرفة في أهم القضايا الدولية الاساسية وتربط علاقات ود وتعاون مع المعسكر الشرقي. ولا يضيرها في شيء ما يبدو من تناقض بين هذا الاتجاه والاتجاه العام الذي يصطبع به النظام.

انواكشوط في 1971/12/27

قاسم الزهيري
سفير المغرب

ملحقات

الملحق 1 : تقرير وفد الود والصداقة لبعض الأقطار الافريقية.

الملحق 2 : حالة المغاربة المحتاجين في السينغال.

الملحق 3 : حديث مع السيد احمد بابا مسك.

الملحق 4 : المشكلة الموريتانية في حالتها الحاضرة.

الملحق 5 : مذكرة الى مقام جلالة الملك المعظم عن موريتانيا.

الملحق 6 : رد الرئيس ليوبولدسيدار سينغور عن خطاب تقديم أوراق الاعتماد.

الملحق 7، 8، 9 : ردود الرئيس سينغور على مراسلات السفير.

ملحق 1

تقرير وفد الود والصداقة عن رحلته للأقطار الإفريقية من 10 نوفمبر إلى 10 دجنبر 1960

يتشرف وفد الصداقة والمودة للأقطار الإفريقية أن يرفع للجهات المختصة تقريرا عاما عن قيامه بالمهمة التي أسندها إليه صاحب الجلالة الملك المعظم وعن المحادثات التي أجراها مع المسؤولين في الأقطار الإفريقية التي مربها، والاتصالات التي قام بها مع مختلف الشخصيات، كما يسر الوفد أن يطلع الجهات المختصة على النتائج التي حصل عليها والاقتراحات التي يراها.

هذا وقد سبق للوفد أن بعث بتقارير وبرقيات مفصلة من مختلف الأقطار الإفريقية التي زارها آولا بأول.

الموضوعات التي أثارها الوفد :

1 – قضية موريطانيا
2 – القضية الجزائرية
3 – التضامن الإفريقي
4 – تعاون المغرب مع بقية الأقطار في شتى الميادين
5 – القضايا الدولية وسياسة المغرب إزاءها

موريطانيـــا

أجمع كافة المسؤولين الإقريقين الذين اتصل بهم الوفد بأن المغرب قد تأخر في شرح وجهة نظره في قضية موريطانيا، وقد كانت مواقف بعض الدول الإفريقية نتيجة جهلهم بحجج المغرب ومطالبتهم باسترجاع قطعة مغتصبة من أرضه. ومع ذلك فقد نجح الوفد في تشكيك أولئك المسؤولين في أهمية استقلال موريطانيا الصورى الذي تسنده فرنسا لمصلحتها الخاصة.

على أن أكثر هؤلاء المسؤولين قد أبدوا بصراحة أنهم وجدوا من الصعب أن يقفوا موقف المعارضة من استقلال موريطانيا باعتباره استقلالا عن فرنسا وخطوة نحو التحرر الحقيقي، ولموريطانيا بعد ذلك حق الاختيار، إذ يسهل بعد الاستقلال أن تتجلى الإدارة الشعبية ويصبح أي عمل لفرنسا لمقاومتها غير مشروع.

وجد الوفد استجابة كاملة لمطالب المغرب لدى الرئيس سيكوتوري وحكومته، فالرئيس سيكوتوري يؤيد كل نوع من أنواع العمل الذي يقوم به المغرب لاسترجاع موريطانيا، ونتيجة لموقفه هذا بالإضافة إلى مسعى الوفد لم تعترف غينيا باستقلال موريطانيا كما عدلت عن توجيه وفد لحضور حفلات انواكشوط.

وقد وجد الوفد في الدرجة الثانية بالنسبة لغينيا جمهورية مالي التي أبدى المسؤولون فيها كثيرا من التفهم اللقضية الموريطانية، وقد عبروا للوفد بصراحة أن الموقف الذي سبق لهم أن اتخذوه إنما كان موقف انتظار، وذلك لأن المغرب تأخر بشرح وجهة نظره. وقد استطاع الوفد أن يزحزحهم عن موقفهم السابق ويقنعهم بالعدول عن المشاركة في الاحتفالات التي جرت في نواكشوط.

ويعتبر الوفد هذه النتيجة من الأهمية بمكان نظرا لاشتراك موريطانيا ومالي في حدود على مسافات بعيدة، والمشاكل المتعددة التي تواجهها مالي الآن للمحافظة على سلامة أراضيها من الغارات الفرنسية عليها.

ثم يأتي بعد غينيا وجمهورية مالي جمهورية غانا. فقد أبدى الرئيس نكرومة اندهاشا عظيما من البيان الذي أدلى به الوفد حول المناورات الاستعمارية التي تخفيها فرنسا وراء استقلال موريطانيا. وقد اقتنع تمام الاقتناع بأحقية المغرب في موريطانيا وبالضغط الكبير الواقع على شعبه. وفيما يخص رئيس حكومة نيجيريا فقد صرح هو أيضا بأنه كان يجهل القضية الموريطانية، وأبدى استغرابه من البيانات التي قدمت له، ووعد فورا بدراستها واتخاذ موقف من هذه القضية.

أما دول الوفاق (النيجر، فولطا العليا، ساحل العاج، الداهومي) وكذلك دول الربطة وفي طليعتها السينغال فإنها مرتبطة بسياسة فرنسا ومؤيدة لاستقلال موريطانيا. وبالرغم من اعتذار هذه الدول بجهلها لوجهة نظر المغرب في قضية موريطانيا فإنها مصرة على موقفها من تأييد الاستقلال الذي منحته فرنسا لموريطانيا. ويرجع ذلك إلى أن هذه الدول ليس لها لحد الآن من الاستقلال إلا الإسم. ومع ذلك فإن المسؤولين في هذه الدول يختلفون في درجة تأييد استقلال موريطانيا، فبينما نجد السنغال متشددة في مساندته وذلك لعوامل متعددة، إذ نجد اعتدالا في موقف الكامرون والطوغو مثلا بينما كونغو ـــ البرازيل تتبنى سياسة فرنسا تبنيا مطلقا لا في موريطانيا فحسب بل في جميع القضايا.

أولا – تخوفها من امتداد رقعة المغرب إلى حدودها.

ثانيا – أغلب إطارات موريطانيا تتكون من السينغاليين، وقد تجلى ذلك أثناء احتفالات انواكشوط.

وبالرغم عن ذلك كله فلا تخفى أهمية السينغال كمركز للعمل من أجل تحرير موريطانيا وذلك لما لمسه الوفد من امكانيات في الميدان الشعبي حيث يوجد كثير من العطف على المغرب وقضاياه.

القضية الجزائرية

يتجلى في القضية الجزائرية كذلك اختلاف واضح في موقف الدول الإفريقية المتحررة حقيقة والدول المستقلة استقلالا صوريا، فبينما تقف غينيا والمالي وغانا موقف سليما يتلاءم ورغبات الشعب الجزائري الصحيحة إذ تتميز سياسة دول الوفاق ودول الرابطة بكثير من الالتواء. ولا تختلف في شيء عن وجهة نظر دوغول الذي يثقون فيه ثقة مطلقة. وعلى هذا الأساس فإن المشروع الذي عرضه المسؤولون في هذه الدول لحل القضية الجزائرية إنما يخفي في الواقع خدمة مصالح فرنسا، وإن مما دفعهم لتقديم هذا المشروع هو تخوفهم من التدخل السوفياتي في القضية الجزائرية. وحيث أن الأنظمة الموجودة في هذه الأقطار لا تستند على أساس شعبي فإنهم يخشون على مراكزهم.

والملاحظ أن السنغال تحتل مقام الصدارة للدعوة لحل القضية الجزائرية حلا يلائم مصالح فرنسا أكثر مما تخدم مصالح الشعب الجزائري.

أما فيما يتعلق بنيجيرنا فيبدو أن الوعي بهذه القضية لم يتكون بعد. وما يظهر من اهتمامهم الراهن والاتصالات التي أجراها رئيس حكومتها في تونس إنما هن حسبما يظهر بتشجيع من إنجلترا. وبصفة عامة فإن المسؤولين في الحكومة النيجرية ليست لهم لحد الآن سياسة واضحة في القضايا الإفريقية وبودهم لو لم يتدخلوا فيها. وقد أفضى رئيس الحكومة للوفد بأن هذه القضايا تشغلهم عن الاهتمام بشؤونهم الداخلية، وتعرقل مشاريعهم. هذا علاوة على روح الغرور التي تسود الأوساط الحكومية لشعورها بأن نيجيريا أكبر قطر إفريقي من ناحية عدد السكان والثروة.

التضامن الإفريقي

من الموضوعات الهامة التي كان الوفد يثيرها موضوع التضامن الافريقي لمواجهة القضايا العالمية، وتصفية رواسب الاستعمار في القارة الإفريقية والتعاون على استكمال تحرر أجزائها في كافة الميادين.

وقد وجد الوفد هذه الروح طاغية على الأوساط الرسمية والشعبية في كل من مالي وغينيا، وغانا، بينما الدول الأخرى — وإن كانت تصرح بضرورة هذا التضامن — إلا أن عدم تخلصها من النفوذ الغربي بصفة عامة والنفوذ الفرنسي بصفة خاصة مايزال مسيطرا عليها. وقد لاحظ الوفد فرقا واضحا في درجة الوعي بالتضامن الإفريقي عند شعوب هذه الأقطار وعند المسؤولين

فيها. وقد تجلت هذه الظاهرة في الحماس الذي استقبل به الوفد من لدن كثير من المنظمات الشعبية الواعية التي لم تخف تذمرها من السياسة المتبعة من طرف حكوماتها في مختلف القضايا الإفريقية وخاصة قضية الكونغو التي يمتحن فيها اليوم التضامن الإفريقي. والكل يحبذ موقف المغرب من هذه القضية.

وقد بلغ الشعور بهذا التضامن درجة كبيرة في غانا حيث طلب الرئيس نكرومة من الوفد أن يبلغ جلالة الملك ضرورة تأكيد هذا التضامن بقوله :أما أن تتضامن الدول الافريقية للتخلص من الاستعمار الأجنبي وإما أن تبقى متفرقة وفي ذلك يكون القضاء عليها مجتمعة أو منفردة. وقد سبق للوفد أن قدم تقريرا للجهات المختصة بالحديث الذي راج بينه وبين الرئيس نكرومة والمقترحات التي يراها سيادته كفيلة بإحداث هذا التضامن على نحو إيجابي. وتتلخص هذه المقترحات فيما يأتي :

1 – توحيد القيادة العليا في الميدان العسكري. بحيث يصبح كل اعتداء على أي قطر إفريقي اعتداء على بقية الأقطار.

2 – تأسيس لجنة مشتركة لتسليم هذه الدول السلاح المشترك.

3 – توحيد جماعي على غرار دول الناطو.

4 – توحيد الخطة السياسية.

5 – إيجاد منظمة عملية مشتركة إفريقية.

6 – إيجاد بنك مشترك لهذه الدول.

ويرى الرئيس نكرومة أن نواة هذا التضامن الإفريقي على هذا النحو تتكون من غانا ومالي. وغينيا، والمغرب والجمهورية العربية المتحدة والحبشة، أي الدول التي تعتبر متحررة تحررا سليما. وقد بلغ الرئيس نكرومة الوفد بأن هذا الاقتراح قد وجه إلى المغرب بصفة رسمية.

تعاون المغرب مع بقية الأقطار الإفريقية في شتى الميادين

أثار الوفد مع المسؤولين في الدول الإفريقية التي زارها قضية التعاون الشامل وخاصة في بعض الميادين التي يمكن إنجازها حاليا مثل الاقتصاد والثقافة والمواصلات الجوية الخ... وذلك لتمتين الروابط بصورة جدية فعالة وإعداد العدة لتحقيق الوحدة الإفريقية. المنشودة، قد لا حظ الوفد استعداد طيبا لدى كافة المسؤولين في الدول الإفريقية. وترحيبا حارا لتمتين الروابط مع المغرب الذي يعتبرونه من الأقطار التي يمكن الاعتماد عليها، لا فرق في ذلك بين المسؤولين في الأقطار التي تتفق مع المغرب في سياسته التحررية كغينيا مثلا، والمسؤولين في الأقطار التي تختلف مع المغرب مثل السنغال.

وإذا كان من السهل تمتين روابط التعاون مع الأقطار المتحررة نظرا للتجاوب الموجودة بينها وبين المغرب، فإن الوفد يرى في الاستعداد الطيب الذي أظهرت كافة الدول الأخرى وسيلة لاستمالتها والتأثير عليها. ولايبعد أن يترتب عن ذلك تغيير في وجهة نظرها للقضية الموريطانية نفسها. وإذا كانت هذه الدول كلها مرحبة بالتعاون مع المغرب فإن الوفد يرى أن في الإمكان استمالة الطوغو والكامرون إلى المغرب نظرا لكون هاتين الدولتين تعطفان على المغرب، وليس بينهما وبينه أي نزاع أو تضارب في المصالح، كما أن في الاستطاعة استمالة دول الوفاق بأجمعها إذا سعى المغرب من جهته إلى التأثير على الرئيس هوفويت بوانيه الذي يعتبر بلا جدال زعيم هذه الدول، وإن احتفاءه الكبير بالوفد وأحاديثه الودية معه لمما يبعث على التفاؤل.

لقد استعرض الوفد مع كافة المسؤولين الأفارقة شتى مظاهر التعاون في الاقتصاد والثقافة والمواصلات والتبادل الفني، وقد وضعت الأسس للشروع في إنجاز هذا التعاون. والوفد يرى عدم الاقتصار على هذه الخطوط بل ينبغي اتباعها بخطوات عملية سريعة مادامت استجابة هذه الدول قوية.

القضايا الدولية وسياسة المغرب إزاءها

اعتنى وفد الود والصداقة للأقطار الإفريقية بشرح سياسة المغرب الخارجية القائمة على مبدأ عدم التبعية وعدم الإنحياز لكتلة دون أخرى والابتعاد عن الدخول في الأحلاف العسكرية واستكمال التحرر من السيطرة الأجنبية سياسية كانت أو اقتصادية أو فكرية. كما اهتم الوفد بشرح مواقف المغرب إزاء القضايا الدولية الهامة الموضوعة الآن على بساط المناقشة كقضية الجزائر وقضية الكونغو. وإن تمسك المغرب بسياية عدم التبعية ومواقفه من القضايا الدولية قد اكسبته حظوة لدى المسؤولين في الأقطار الإفريقية المتحررة واعتباراً عند المسؤولين في الأقطار الإفريقية الأخرى.

وهنا يتجلى الفرق بين سمعة المغرب في هذه الأقطار وسمعة تونس التي تنهج في الميدان الخارجي سياسة انتهازية لا ترتكز على مبادىء قارة، الأمر الذي يضع تونس موضع الاستخفاف، ويفقد الثقة فيها لا عند رؤساء هذه الدول فقط بل وعند شعوبها أيضا. ومما يجدر تسجيله هنا هو أن كافة المسؤولين في هذه الأقطار لا يولون حكومة تونس والرئيس بورقيبة بصفة خاصة أي اعتبار. وقد تجلى فيما أفضى به هؤلاء الرؤساء للوفد، بل إن بعضهم يعتبرونه مجرد عميل من عملاء الغرب. ومما لاحظه الوفد أن الرئيس بورقيبة لم يستطع أن يكسب عطف حتى الأقطار الإفريقية الناطقة باللغة الفرنسية والتي ما تزال مشدودة إلى عربة فرنسا. وإن الموقف الذي اتخذته الحكومة التونسية في قضية موريطانيا قد جعلته هذه الأقطار مبرراً لمناصرتها لفرنسا في هذه القضية. ومن ثم كان موقف تونس مضرا بالمغرب في الدول المرتبطة بفرنسا. وعلى ضوء

المحادثات التي أجراها الوفد مع المسؤولين الأفارقة وبناء على المبادىء التي تقوم عليها سياسة المغرب الخارجية ومواقفه في الميدان الدولي فقد تجلى أن هناك صنفين من الدول. صنفاً ينشد التحرر من كل تبعية ويتوق إلى تكوين تضامن إفريقي حقيقي، ويشمل هذا الصنف : المغرب، غينيا، غانا، مالي، الجمهورية العربية المتحدة، ويتكون الصنف الآخر من بقية الأقطار بما فيها تونس.

فمن الضروري إذن أن تكون الدول المتحررة جبهة متراصة من شأنها أن تقطع خط الرجعة على الاستعمار وأن تبشر بالتحرر الافريقي والتضامن الحقيقي وسط الأقطار الإفريقية التي ماتزال لحد الآن خاضعة للنفوذ الأجنبي، ومن شأنها أيضا أن ترج العالم كما صرخ بذلك الرئيس نكرومة.

توجيهـــات

1 – وضع خطة مضبوطة فيما يتعلق بالقضية الموريطانية، بعد الاستقلال الصوري الذي منحته فرنسا لهذه المقاطعة وبعد تعرض روسيا لانضمامها لهيئة الأمم المتحدة، والسهر على تطبيق هذه الخطة في الميدان الدبلوماسي، وداخل موريطانيا، وفي الميدان الخارجي.

2 – الاعتماد على جمهورية غينيا وجمهورية مالي، في تنفيذ هذه الخطة والسعي لكسب مساندة غانا لهذه الخطة.

3 – استخدام السنغال كمركز أمامي لتنفيذ الجزء الداخلي من الخطة وتهييء الوسائل المختلفة الكفيلة بتنفيذها بحذر وحكمة.

4 – توجيه سياسة المغرب توجيها إفريقيا صريحا، وجعل التضامن الإفريقي دعامة تستند عليها سياسته الخارجية بصفة عامة. ولهذا ينبغي تقوية قسم إفريقيا بوزارة الخارجية.

5 – تكوين جبهة من الدول المتحررة تحررا حقيقيا من بينها الجمهورية العربية المتحدة لمواجهة تيار عملاء الاستعمار في الأقطار الإفريقية الأخرى، ومناورات الحكومة التونسية سواء في القضايا الدولية أو بالنسبة لموقفها العدائي نحو المغرب.

6 – الإسراع بتوثيق الروابط مع كافة الأقطار الإفريقية على اختلاف أوضاعها سواء في الميدان الدبلوماسي أو السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي :

أ – في الميدان الدبلوماسي

تعيين سفير بالسينغال والعمل على إلتحاقه بمركزه في أقرب وقت ممكن.

تعيين سفير بغينيا، وآخر بمالي.

تعيين سفير بغانا ونيجريا ولبريا يكون مركزه باكرا لأهمية هذه البلاد وتجاوب قادتها مع قادة الرأي في المغرب (وقد وعد الرئيس نكرومة بتحويل مقر سفيره من تونس إلى المغرب).

تعيين سفير في دول الوفاق يكون مركزه في أبدجان نظرا لتزعمها لهذه الدول إقامة تمثيل دبلوماسي في الدول الإفريقية الأخرى قد يكون مركزه في الكامرون (ياوندى).

ب - في الميدان السياسي

تنسيق الخطة السياسية مع الدول المتحررة في الميدان الخارجي والتعاون معها في معالجة المشاكل المشتركة.

استمالة بقية الأقطار الأخرى إلى المغرب بكافة الوسائل.

تبادل الزيارات بين رؤساء الدول والمسؤولين في الأقطار الإفريقية، وقيام المغرب بتوجيه دعوات إليهم في شتى المناسبات.

عقد مؤتمرات بالمغرب يدعى لها ممثلو الهيئات الرسمية والمنظمات الشعبية وخلق مناسبات لذلك.

ج - في الميدان الاقتصادي

- توجيه الاقتصاد توجيها إفريقيا خالصا
- مضاعفة التبادل التجاري، وذلك بالاسراع في إبرام اتافاقيات نظرا لما للمغرب من إمكانيات في هذا الميدان.
- السعي لجعل المغرب مفترقا لطرق المواصلات بين كافة الأقطار الإفريقية وغيرها من القارات وذلك بفتح خطوط جوية جديدة والسعي إلى إنشاء شركة جوية إفريقية.
- العمل على فتح أسواق جديدة أمام الصناعةالتقليدية المغربية نظرا لأقبال شعوب هذه الدول عليها.
- السعي لأحداث منظمة للعملة بين المغرب والأقطار الإفريقية الأخرى.

د - في الميدان الثقافي والاجتماعي

تبادل البعثات الثقافية بين المغرب وسائر الدول الإفريقية وخاصة منها الناطقة باللسان الفرنسي.

- اعتماد منح للطلبة الإفريقين في المعاهد الدينية والجامعة وغيره.
- إرسال بعثات من الأساتذة في العلوم الدينية واللغوية إلى الأقطار الإفريقية ذات أغلبية إسلامية

- العمل على فتح مدارس ومساجد في الأقطار وإنشاء معهد ثقافي بالخصوص في دكار.
- إحداث كرسي خاص للدراسات الافريقية في الجامعة المغربية وتشجيع الباحثين في العلاقات ما بين المغرب وإفريقية السوداء على مر العصور، وطبع المخطوطات المتعلقة بهذه المواضيع.
- تشجيع الحركة السياحية مابين المغرب والأقطار الإفريقية وذلك بفتح مراكز سياحية على غرار ما هو موجود في الدول الأوروبية. ويروج لهذه الفكرة الرئيس نكرومة.
- توثيق الصلات بين منظمات الشباب في المغرب والأقطار الإفريقية، وتوجيه دعوات للفرق الرياضية في هذه الدول. لتنظيم مباريات بينها وبين الفرق المغربية.
- اهتمام الدوائر الحكومية بالحركات العمالية في هذه الأقطار.

أعضاء وفد الود والصداقة للأقطار الإفريقية

1 -	السيد عبد الكبير الفاسي	رئــــــيس
2 -	السيد قاسم الزهيري	عـضــــــو
3 -	السيد المختار ولد أباه	عـضــــــو
4 -	السيد العربي بناني	عـضــــــو

الأقطارالإفريقية التي زارها الوفد

التاريخ	اسم القطر
10 نوفمبر 1960	السينغال
15 نوفمبر 1960	مالي
18 نوفمبر 1960	غينية
20 نوفمبر 1960	ساحل العاج
22 نوفمبر 1960	الداهومي
23 نوفمبر 1960	الطوغو
24 نوفمبر 1960	الكامرون
26 نوفمبر 1960	الكونغو ـ برازابيل
27 نوفمبر 1960	الكامرون (مرة ثانية)
28 نوفمبر 1960	جمهورية إفرقيا الوسطى
1 دجنبر 1960	نيجيريا
6 دجنبر 1960	غانا

الشخصيات التي اتصل بها الوفد

1) السنغال : رئيس الجمهورية
رئيس الحكومة
وزير الأنباء
وزير الوظيفة العمومية
الشيخ سعيد بوروطال (شخصية دينية)
الشيخ لبكي (شخصية دينية)
الشيخ عبد العزيز خليفة (شخصية دينية)
الشيخ الحاج إبراهيم انياس
أعضاء مكتب الجمعية الثقافية الإسلامية
الجالية المغربية : تجار ومهاجرون موريطانيون

2) مالي : رئيس الحكومة ووزير الخارجية
وزير الداخلية
وزير الاقتصاد
وزير المالية
وزير المواصلات
الرئيس السابق لحكومة النيجر (دجيبو باكري)
رئيس المجلس الوطني
الأمين العام لحزب الوحدة السوداني
شخصيات أخرى مدنية وعسكرية بمناسبة الاحتفالات
بعيد العرش
الجالية المغربية

3) غينيا : رئيس الحكومة ووزير الخارجية
رئيس المجلس الوطني
ممثل جبهة التحرير الجزائرية
الجالية الموريطانية

4) ساحل العاج : رئيس الجمهورية والحكومة (مرتين)
رئيس حكومة النيجر
رئيس حكومة فولطا العليا

الملحق 2

المغاربة المغتربون في السينغال المحتاجون إلى الاسعاف

رفعت سفارة المملكة المغربية بالسينغال إلى وزارة الشؤون الخارجية تقريراً وجيزاً عن حالة بعض المواطنين المغتربين في السينغال والذين هم في حاجة ماسة إلى الإسعاف. جاء في هذا التقرير :

لقد أثار انتباهنا ما عليه هؤلاء المواطنون من البؤس. ومما زاد في اهتمامنا بهم أن أغلبهم ذوو أولاد. وقد كون التجار في السينغال صندوقاً لإسعافهم. ولكن ما يسعفونهم به لا يكفي. وكثير منهم يتعلقون بالسفارة ويودون أن تهتم بحالتهم.

وقد كونا لجنة من هذا الأسبوع تشتمل على بعض المحسنين من المغاربة المستقرين في أهم حواضر السينغال.

وهم السادة :

محمد الداودي، محمد مكوار، محمد الشاوي، بنسالم السقاط، إبراهيم بوغالب، عبد الكريم الجابري.

ودعوناهم للاجتماع في السفارة يوم الجمعة 20 أكتوبر واستعرضنا خلاله المغاربة المحتاجين وبحثنا حالتهم وما يحتاجونه من معاونة. ثم وضعنا اللائحة النهائية لهؤلاء المواطنين قصد تبليغها إلى وزارة الخارجية على أن تتصل هي بالمؤسسة التي تراها كفيلة بإسعاف المحتاجين كمنظمة التعاون الوطني مثلا.

وقد درسنا إمكان إرجاع بعض هؤلاء المحتاجين إلى بلادهم، فكان رأي اللجنة على أن أغلبهم لهم عيال كثير ولا يستطيعون أن يعودوا إلى بلادهم بعد ما غابوا عنها عشرات السنين.

ويبلغ عدد رؤساء العائلات الذي يلزم إسعافهم إثنى عشر شخصاً. ومما يلاحظ أن جلهم إن لم نقل كلهم كانت لهم تجارة واسعة في السينغال وخانهم الدهر. والحقيقة أن التجار المغاربة هنا يقومون ببعض الواجب في حقهم حسب الاستطاعة. فزيادة على الصندوق الذي كونوه فيما بينهم، كثير منهم يقدم إسعافات خاصة لهؤلاء المحتاجين. وبالإضافة إلى ذلك نجد بعض السينغاليين يساهمون في هذا الإسعاف. والغريب أن سينغالياً مسيحياً يقوم بإسكان أحدهم

وهو السيد الحسن بن جلون في حين أن له عائلة واسعة الرزق في الدار البيضاء ولا تسعفه بشيء.

ونحن إن نوجه لوزارة الخارجية التقرير صحبته عن حالة هؤلالء المواطنين، نرغب منها أن تبذل جميع ما في استطاعتها كي لا يبغوا في الحالة التي هم عليها من الخلة والتشرد.

والسفارة تنتهز. هذه الفرصة لتعبر لوزارة الخارجية عن تقريرها.

وهاهي ذي لائحة المغاربة المحتاجين :

1 – عائلة المرحوم السيد إدريس كنون

أبو عائلة كبيرة قضى في السينغال أزيد من 40 سنة. وكانت له تجارة واسعة، وكانت داره مفتوحة بدكار في وجه الجميع؛ ولا تزال بعد مماته. وكان يتمتع بسمعة طيبة عند الخاص والعام. وقد عرفناه بعد ما عينًا في هذه البلاد. والكل كان يدعوه «بابا إدريس». تقهقرت تجارته، منذ 15 عاماًومع ذلك بقي على حاله في إكرام الضيف. وقد توفي منذ أربعة أسهر عن سن تقارب المائة. فقام المغاربة ــ جزاهم الله خيراًــ بتجهيز جنازته. وترك عائلة كبيرة تتركب من أرملة وأحد عشر ولذا : تسع بنات «إثنتان منهما متزوجتان» وولدان أحدهما يشتغل فقط.

ولما خانه الدهر أخد بعض التجار المواطنين يحسنون إليه سراً. وكان يهيء الطعام لبعض العزاب منهم فيؤدون بعض الواجب مقابل ذلك. ولما مات أخذ المغاربة يسعفون العائلة بمبلغ 50.000 فرنك شهرياً.

2 – الشيخ السيد الحسن بن جلون

شيخ وقور يبلغ الثمانين. كان من التجار المشهورين في مدينته كولخ ثم قعد به الدهر وذهب بصره. وكان من الذين يحسنون إلى المغاربة و السينغاليين على السواء. فحن عليه أحد المسيحيين من أهل السينغال واستقدمه إلى مدينة رفسك حيث أعطاه محلاً للسكنى مجاناًإلى الآن.

لهذا الشيخ عائلة كبيرة متألفة من زوجة و أربعة أولاد وأربع بنات وستة حفدة حيث أن ابنته تطلقت بالمغرب فأتى بها هي وأبناؤها.

يسعفه التجار المغاربة بعشرين ألف فرنك شهريا. وتقدر اللجنة أنه محتاج إلى ثلاثين ألفاً أخرى.

3 – السيد عبد العزيز بوغربال

كان من التجار المتوسطين في السينغال. ولم يبق بيده شيء. لا يستطيع الاشتغال. له

عائلة كثيرة الأفراد من بينها ثمانية أولاد ذكوراً وإناثاً. وهو يسكن بروصو (السينغال).

يسعفه التجار المغاربة بعشرة آلاف فرنك. و تقدر اللجنة أنه في حاجة إلى عشرين ألف أخرى.

4 – السيد عبد الله بن جلون

ولد في السينغال سنة 1900. وقد أصيب بعاهة ألزمته البيت فساءت حالته المادية. وهو متزوج وله أولاد.

يعطيه التجار خمسة آلاف فرنك. وتقدر اللجنة أنه بحاجة إلى 10 آلاف أخرى.

5 – السيد عبد الكريم بوزكري

يبلغ ستين سنة. ولم يدخل إلى المغرب منذ ثلاثين عاماً. وكان من التجار المعروفين في السينغال. ثم ساءت أحواله. ويسكن هو وبناته الخمس في مدينة دجوربيل.

يسعفه التجار بخمسة آلاف فرنك. وتقدر اللجنة أنه بحاجة إلى عشرة أخرى.

6 – السيد إدريس بن جلون

سنه تقارب الستين. كان من التجار المعروفين في كولخ. فلم يبق بيده شيء. خصوصا في هذه السنة. بينما عليه دين يبلغ 400.000 فرنك إفريقي. له عائلة متركبة من عشرة أبناء (4 ذكور و 6 إناث) وأخت تحت كفالته.

يسعفه المغاربة بستة آلاف. وتقدر اللجنة أنه بحاجة إلى 20 الفاً أخرى.

7 – السيدة خادي

أرملة المرحوم السيد الحاج محمد بنونة. توفي وترك لها خمسة أطفال صغار (ثلاثة أولاد وبنتان). وهي تسكن في دكار.

يسعفها التجار المغاربة بمبلغ 15 ألف فرنك. وتقدر اللجنة أنها محتاجة إلى 25 ألفاً زيادة.

8 – السيد عبد العزيز بو غالب

يبلغ من العمر الستين. كان من أكبر التجار المغاربة في السينغال فخانه الدهر وله عائلة متركبة من 12 ولداً وزوجة غير تامة المزاج وهو يسكن تييس.

يسعفه المغاربة من حين لآخر. وتقدر اللجنة أنه بحاجة إلى 25 ألف فرنكا.

9 – السيد عبد القادر الشاوي

سنه من 55 إلى سنتين. كان من أكرم المغاربة لما كان واسع التجارة. وتقدر اللجنة أنه بحاجة إلى 30.000 فرنك.

10 – السيد إدريس بوغالب

يبلغ من العمر خمسين سنة. له عائلة بالمغرب متركبة من زوج وبنت. عاطل.

يسعفه المغاربة من حين لآخر. وتقدر اللجنة أنه محتاج إلى 10 آلف فرنك.

11 – السيد الكبير العلمي

يبلغ من السن خمساً وأربعين. فقير معدم وله زوجتان وسبعة أولاد (البكر منهم لها 12 عاماً). وقد هجر زوجته التي هي من عائلة بوعياد والتي تلاقي ضيقا عظيما في تنشئة أبنائها. تحتاج هذه المرأة بحسب رأي اللجنة إلى 20 ألف فرنك.

12 – السيد عثمان بوغالب

يبلغ سبعين عاما. له عائلة كبيرة متركبة من سبعة أولاد (3 ذكور، و 4 إناث). يسكن في سان لري.

وتقدر اللجنة أنه بحاجة إلى 30.000 فرنك.

* * *

ملاحظة

هذه اللائحة تحرينا في وضعها بعد أن استمعنا إلى من دعوناهم إلى هذا الغرض.

الفرنك المشار إليه فرنك إفريقي أي ما يعادل فرنكين مغربيين.

المبالغ المتبتة هنا عن كل شهر.

حرر بدكار في 21 أكتوبر 1961

سفير المغرب

قاسم الزهيري

الملحق 3

حديث مع السيد أحمد بابا مسك

رفعت سفارة المملكة المغربية في دكار إلى وزارة الشؤون الخارجية تقريراً بالحديث الذي أجراه السفير مع السيد أحمد بابا مسك الأمين العام لحزب النهضة الموريطانية :

في يوم الأحد 7 مايو التقيت بمطار دكار عند ذهابي لتوديع رئيس جمهورية السينغال في طريقه إلى مونرونفيا بالسيد عابدين بوياكي رئيس حزب النهضة التي رافق السيد المختار ولد دادة إلى المؤتمر المذكور. فقدم لي السيد أحمد بابا الذي جاء من جملة المود عين للوفد الموريتاني. وكان سبق لي أن سمعت الشيء الكثير عن نيات هذا الرجل وو طنيته وكان السيد المختار ولد أباه با لخصوص يزكيه تزكية خاصة. فانتظرت حتى أقلعت الطائرة، وبالرغم عما أبداه من تحفظ في الالثقاء بي، ألححت عليه في موعد.

والتقينا لمدة ساعة عشية نفس اليوم. فألقيت عليه عدة أسئلة لأستطلع رأيه عن الحالة في موريتانيا. وإليكم الحديث بتفصيل على شكل استجواب :

س – ما هي حقيقة الحالة في موريتانيا؟ وما رأيكم في الوضع الراهن؟

ج – الحالة لا بأس بها. وحزب النهضة قرر تأييد الخطة التي ينهجها المختار والتي ترمي إلى بناء شخصية موريتانيا المستقلة. ونود أن يسرع المغرب في الاعتراف باستقلالها كي يتم التحرر. إذ مادام يقف موقفه الحالي من موريتانيا، فلا رجاء في جلاء الجيش الفرنسي. ونفوذ أعداء الاتفاق مع المغرب والخونة والإقطاعيين يتدعم. بخلاف ما إذا اعترف المغرب باستقلال موريتانيا، فسيسهل التعاون والاتحاد.

س – هل هذا رأيكم الخاص أم رأي حزب النهضة؟ ما هي قوة نفوذ الحزب اليوم؟

ج – إنه رأي المكتب التنفيذي للحزب وسائر القادة والمسيرين. وحزب النهضة ما يزال قوي النفوذ في موريتانيا. ورأيه ــ كما كان ــ هو الاتفاق مع المغرب واذا اعترف المغرب باستقلال موريتانيا فسيزداد نفوذ الحزب، ويتيسر له الضغط على الحكومة للاتفاق مع المغرب.

س – حزب النهضة منحل؛ وقد حله المختار وحكومته. وأنتم تتعاونون معهم فكيف تعللون هذا التناقض؟

ج – إنه تناقض من الحكومة التي اضطرت إلى التعامل معنا في الوقت الذي لا تعترف لنا بوجود قانوني. وننتظر أن ترفع هي هذا التناقض. أما نحن فلا زلنا في موقف المعارضة.

س – ولكنكم أيضا متناقضون مع أنفسكم حيث تؤيدون الخطة الحالية وتدعون في نفس الوقت أنكم في المعارضة.

ج – إننا نسلم بحسن نوايا المختار ولد دادة. وقد برهن عن ذلك في تصرفاته. وهو الآن يقصي الخونة والإقطاعيين وينهج نهجا تقدميا. وهذا ما يجعلنا نؤيد التجربة الحالية.

س – هل تثقون في المختار ثقة كاملة؟

ج – بتحفظ. وإننا نراقب التجربة الحالية عن كثب، ونتمنى نجاحها.

س – سمعت أنك توظفت في الخارجية، فما هو المنصب الذي أسند لك؟ وما المنصب الوزاري الذي سيعطي لبوياكي؟

ج – عينت مديراً للشؤون السياسية في وزارة الخارجية. أما تعيين بوياكي فرهن بنتائج مؤتمر المائدة المستديرة. وقد عين كثير من العناصر التقدمية في مناصب المسؤولية بعد ما أقصى الخونة والإقطاعيون.

س – الضغط شديد في موريتانيا، والسجون مملوءة بالوطنيين؟

ج – لقد استغل الخونة الاعتداءات الأخيرة التي وقعت في موريتانيا فاعتقلوا كثيرا من الأشخاص وقد أفرج عن عدد لا بأس به من المعتقلين، وسيتبعهم الباقي في القريب. وتوجد بلبلة في الأفكار.

س – إن المختار ولد دادة هوالمسؤول عن الاعتقالات.

ج – ولكن المختار ليس هو وحده المتصرف. وكثير من المكلفين بالمقاطعات والمسؤولين من أعداء المواطنين. وهم الذين قاموا بهذه الاعتقالات.

س – سمعنا عن تمرد عبد الرحمن أمير تاكنت فما هي الحقيقة؟

ج – إنه خلاف بين خائنيين : عبد الرحمن وأحمد سالم وزير الاقتصاد الريفي في الحكومة. ولا قيمة لهذا الخلاف.

س – مارأيكم في استقالة سيدي المختار أنجاي؟

ج – إنه لم يستقل، بل طرد. وعين خلف عنه بالإجماع. ونحن نعتبر هذا العمل من حسنات المختار لأن ذلك الشخص كان يمثل الرجعية والخيانة... فلم يعد له نفوذ.

س – والرجل الذي حل محله كيف هو؟

ج – رجل لا في العير ولا في النفير. ولكنه غير مْوسوم بالرجعية.

س – ما رأيكم في سليمان ولد سيدنا؟

ج – من المخلصين الأوفياء للمختار، وله طموح واسع. وقد كان له النصيب الأوفر في إسقاط المختار أنجاي.

س – متى تجتمع المائدة المستديرة للأحزاب الموريتانية؟ وما هي الأحزاب التي ستشارك فيها؟ وما هي النتائج المتوقعة؟

ج – ستجتمع المائدة المستديرة في 20 مايو بنواكشوط وتشارك فيها ثلاثة أحزاب : حزب الحكومة وحزب النهضة والاتحاد الوطني الموريتاني. أما النتائج فغير معروفة. والغاية من اجتماع هذه الأحزاب توحيد الخطة.

س – هل يشكل حزب الاتحاد قوة في موريتانيا؟

ج – لا، وإنما هو متألف من أشخاص وصوليين يطمعون في المناصب.

س – ماذا أعددتم من جهتكم لهذا المؤتمر؟

ج – لم نقرر بعد شيئا. وننتظر أن يعود بوياكي من مونروفيا. وسينعقد اجتماع لمسيري الحزب في آخر الأسبوع ويتخذ موقفاً. وكان بوياكي قد تواعد مع الإخوان الموريتانيين في الرباط ـــ حين كان بأمريكا ـــ بالاجتماع معهم في مايو بدكار. فلم يأت منهم أحد. وقد كلفني بالاتصال بهم في الرباط. فلم أستطع.

وهنا انتهى الحديث مع السيد أحمد بابا. وقد ألح علي مرارا في طلب قدوم الإخوان الموريتانيين وخاصة منهم الأمير فال والسيد المختار، وإن أطلب من المسؤولين في الرباط أن يغيروا موقفهم من القضية الموريتانية على الشكل الذي فصلته أعلاه لصالح اتفاق موريتانيا والمغرب.

دكار 9 مارس 1961

سفير المغرب

الملحق 4
المشكلة الموريتانية في حالتها الراهنة

تتشرف وزارة الشؤون الخارجية بأن ترفع إلى علم جلالة الملك المعظم هذا التقرير المقتضب عن قضية موريتانيا مسترعية نظر جلالته وباقي أعضاء الحكومة إلى التطورات الأخيرة التي طرأت على هذه القضية، حتى يكون المسؤولون على بينة منها عند انعقاد اللجنة السياسية لمجموعة دول الدار البيضاء في أواخر مايو القادم.

أولا: من الناحية الدولية

تم انخراط موريطانيا في منظمة الأمم المتحدة وأهم الهيآت المتفرعة عنها. فأصبح استقلالها مضمونا من الناحية الدولية.

والجدير بالذكر أن أزيد من سبعين دولة تعترف بهذا الاستقلال. وإذا نظرنا إلى الدول الكبرى وجدنا فرنسا تعزز الكيان الموريطاني بكل قواها والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى تؤيدان استقلال موريطانيا وتساعدانها والاتحاد السوفياتي يعترف باستقلالها ولكنه يقف موقفا وسطا.

ثانيا : من الناحية الإفريقية

يختلف الموقف باختلاف المجموعات التي تتكون منها القارة الإفريقية :

أ – مجموعة دول برازافيل

هذه الدول تؤيد موريطانيا تأييدا مطلقا وتتعاون معها في الميدان الإفريقي وفي المجال الدولي.

ترى في موقف المغرب من القضية الموريتانية نزعة إلى التوسع، وتندد بهذه النزعة في كل مناسبة فتحدث مشاكل للمغرب. ترشيحها موريطانيا لعضوية مجلس الأمن أحد مظاهر هذا الخصام.

أبرمت مجموعة برازافيل فيما بينها اتفاقا عسكرياً لضمان كيان كل دولة من الدول المنتمية إليها ومن جملتها موريطانيا.

لا ينتظر قيام تعاون بالمعنى الصحيح بين المغرب وهذه المجموعة مادامت المشكلة قائمة.

ب – مجموعة مونروفيا

الدول الست المضافة إلى مجموعة برازافيل والتي تتكون منها مجموعة مونروفيا تتخذ نفس موقف تلك المجموعة في تأييد استقلال موريتانيا، أما نيجيريا والصومال والحبشة وكونغو ليوبلفيل فتؤيد موريطانيا بشيء من الاعتدال.

ج – مجموعة دول الدار البيضاء

هذه الدول ملتزمة مبدئيا بمقررات مؤتمر الدار البيضاء. لكن في الواقع يوجد اختلاف في مواقفها إزاء المشكلة الموريطانية :

دولة مالي والجمهورية العربية المتحدة تؤيدان المغرب في مطلبه على مايبدو. أما غانا فتقف موقفا مشبوها فيه. تعد زيارة المختار ولد دادة لأكرا اعترافا ضمنيا بموريطانيا. الرئيس نكرومة يبدي رغبته في تسوية المشكلة قبل انعقاد اجتماع رؤساء دول الدار البيضاء في 28 مايو.

موقف غينيا لم يطرأ عليه تغيير من الناحية المبدئية. لكن تصريح سفيرها للسفير المغربي بأكرا لا يبعث على الاطمئنان (تقرير 62/3/12)

يتخوف من نفس التحول في رأي الحكومة الجزائرية (انظر نفس التقرير).

بصفة عامة تبدي دول الدار البيضاء رغبتها في مراجعة الموقف من قضية موريطانيا. ويبدو ذلك من خلال الاتصالات الدبلوماسية.

ثالثا : الدول العربية

ماعدا تونس. تقف الدول العربية صفا واحدا إلى جانب المغرب من القضية الموريطانية وتلتزم بمقررات أشطورة. بيد أن هناك أمارات ينبغي إعارتها كامل الأهتمام :

منها أن لبنان تتصل بالحكومة الموريطانية عن طريق سفيرها بالسينغال. وأن النائب اللبناني اميل البستاني رحل أخيرا إلى موريطانيا وأجرى محادثات مع المختار ولد دادة و لم يخف اقتناعه بوجهة نظره، وصرح لسفيرنا بذكار أن من واجب المغرب أن يراجع موقفه من موريطانيا، وإنه سيطلب ذلك من حكومته كي تتوسط في الخلاف. وتناقلت الصحافة اللبنانية هذه الأخبار. ومن جملة هذا التحول أن الجالية اللبنانية في السينغال تتطلع إلى التسرب لموريطانيا لإحداث مشاريع بها؛ وهي تضغط على حكومتها كي تصفي الجو مع الحكومة الموريطانية.

ولوحظ تبادل رسائل بين الملك حسين عاهل الأردن والمختار ولد دادة.

الملحق 5

مذكرة إلى مقام جلالة الملك المعظم عن موريتانيا

امتثالاً للأمر الذي تلقيته من جلالة الملك المعظم خلال المقابلة التي تفضل جلالته بتخصيصها لي يوم الثلاثاء 24 محرم 1390 الموافق 31 مارس 1970 بالقصر الملكي العامر بفاس. أتشرف برفع هذه المذكرة المختصرة إلى مقام العاهل الكريم عن موريتانيا والخطوات التي يبدو تحقيقها في مجال التعاون معها.

الانطباع العام

من خلال إقامتنا بنواكشوط واتصالاتنا الرسمية والشخصية خرجنا بارتسامات طيبة عن حسن استعداد الدوائر الموريتانية إزاء المغرب. ونخال أن الجو ملائم للعمل على توثيق الروابط بين البلدين.
إن سمعة سيدنا نصره الله جيدة. وقد زادت مكانة جلالته علواً بسبب الموقف الذي اتخذه لحسم النزاع بين البلدين. فأغلب المسؤولين الذين اتصلنا بهم عبروا لنا عن تقديرهم للموقف الملكي معتبرين إياه في منتهى الجرأة والشجاعة. وقد طلب مني الرئيس المختار ولد دادة أن أبلغ جلالة الملك تحياته وتمنياته المشفوعة بكامل التقدير. والتمس مني وزير الشؤون الخارجية نفس الطلب في حق صاحب الجلالة والسيد وزير خارجيتنا. وأبدى رغبة ملحة في التعاون مع المغرب يداً في يد في المجالات ذات النفع المشترك.

دعم التعاون الثنائي

لاجدال في أن جلالة الملك قام بعملية سياسية بعيدة النظر بحسم النزاع المغربي ـــ الموريتاني وربط العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. وبعد هذه الخطوة ينتظر المسؤولون الموريتانيون وجميع الملاحظين أن تتلوها خطوة أخرى في تعزيز روابط التعاون الثنائي. خصوصا بعد تبادل الوفود والاتفاق على مبادىء عامة ومشاريع معاهدات.

بمجرد إتمام مراسم اعتماد السفير الموريتاني لدى جلالة الملك المعظم، ينبغي الشروع في توثيق العلاقات. ومن الحكمة أن تكون المبادرة من الحكومة المغربية،وأن تسرع لئلا تضيع ثمرة

العملية السياسية التي قام بها العاهل الكريم من جهة ولسد الثغرات التي يمكن أن ينفذ منها خصوم التقارب المغربي. الموريتاني من جهة ثانية. فلقد لوحظ ــ بعد صفاء الجو بين بلدينا ــ تطلع من الحكومة الجزائرية إلى توثيق صلاتها بموريتانيا؛ بينما يبدي النظام الجديد بليبيا اهتماما خاصاً بهذا البلد. ومن الدلائل على ذلك تبادل الزيارات الرسمية والتهاني ودعوة الرئيس المختار ولد دادة إلى زيارة ليبيا.

ولحسن الحظ لاحظنا في مختلف وزاراتنا وعيا عميقا بهذا الأمر وسعياً محموداً للتعاون المخلص استجابة لرغبة العاهل الكريم. وتجدر الإشارة بالخصوص إلى اهتام الديوان الملكي ومصالح الوزير الأول ووزير الشؤون الخارجية ووزير التجارة والصناعة والمعادن فقد وضعت الترتيبات لتنظيم معرض مشرف للمنتوجات المغربية سوف يقام في أواخر هذا الشهر بنواكشوط وتكون مناسبة لانطلاق التعاون في جميع المجالات. بينما تنهمك مصالح وزارة الشؤون الخارجية في تهييء مشاريع اتفاقيات تمهيداً للتفاوض.

ويبدو أن أول عمل ينبغي أن نقوم به بعد المعرض هو دعوة الجانب الموريتاني للتفاوض في الميادين الآتية :

1 – التجارة
2 – الثقافة وتكوين الإطارات
3 – المواصلات
4 – النقل البحري والجوي

في هذه الميادين ذات المصالح المشتركة ينبغي تقديم كل عون مستطاع إلى موريتانيا والسعي لتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين لزيادة التعرف والتفاهم والقضاء على ماتبقى من أسباب سوء الظن ومحو آثار الماضي وبالتالي للتعاون في المجالات ذات المنفعة العامة.

معالم السياسة الموريتانية

إن المتأمل في سياسة موريتانيا لحد الآن يلاحظ أنها متأثرة بالقطيعة الطويلة التي كانت بينها وبين المغرب فبحكم وجود موريتانيا بين عالمين ــ شمال إفريقيا وإفريقيا السوداء ــ وتساكن عنصرين بأراضيها الشاسعة، وضعفها من الناحية المادية والإنسانية وعدم استطاعتها الانسياق كلياًمع أحد العالمين، ونظرا للأطماع التي كانت تشعر بنفسها هدفا لها، سكلت سياسة توازن مليئة بالتناقضات ؛ بقدر ما عززت تعاونها مع فرنسا وأظهرت بعض الميل إلى الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية. وفي الوقت نفسه قطعت علاقاتها ــ إلى المدة الأخيرة ــ مع الولايات المتحدة تقرباً للدول العربية، وخرجت من منظمة الدول الإفريقية وخرقت الاتفاق الجمركي بينها وبين السينغال.

والملاحظ أن موريتانيا استفادت من هذه السياسة في المحافظة على سلامتها الوطنية. ولكن الشركات الاستغلالية ــ وخاصة الشركات والخواص الفرنسيين ــ هي التي استفادت أكثر من مصادر الثروة المعدنية.

والظاهرة الأخرى التي يلاحظها المتفرس في اتجاهات الرأي الرسمي في موريتانيا ــ فضلا عن الرأي العام ــ هو انجذاب هذه البلاد إلى المغرب لأسباب متعددة؛ وتخوفها من جاراتها ومن بينها الجزائر ذات النظام الذي يتعارض مع النظام القائم بها.

– وما يصدق على الجزائر يصدق بالأحرى على ليبيا التي يسلك نظامها الحالي اتجاهاً متطرقاً.

* * *

فينبغي للمغرب أن ياخذ بعين الاعتبار هذا الوضع فيحدد سياسة تعاونية صادقة مع إبداء ما يلزم من اللباقة والكياسة مساهمة في تصحيح بعض مافيه من الانحراف وألا يدخر وسعا في بذل المعونة اللازمة لموريتانيا باعتبارها البلاد التي يربطه بها أوثق الصلات التاريخية والجغرافية والإنسانية. وبذلك يتم نجاح السياسة المخلصة التي كان لجلالة الملك المعظم فضل السبق في تدشينها.

الرباط في 26 محرم 1390
الموافق 2 أبريل 1970

قاسم الزهيري

الملحق 6

PRESENTATION DES LETTRES DE CREANCE DE SON EXECELLENCE, MONSIEUR L'EMBASSADEUR DU MAROC

Réponse de M. léopogd Sédar SENGHOR
Présdent de la République
(22 février 1961)

Monsieur l'Ambassadeur,

je suis toujour heureux de recevoir l'Ambassadeur d'un Etat frère, singulièrement lorsqu'il s'agit d'un presque voisin comme c'est le cas pour le Royaume.

Vous avez été aimable de rappeler la part que les représentants du Sénégal au parlement français ont prise dans la lutte pour l'autonomie, puis l'indépendance du Maroc. En agissant ainsi, nous n'avons fait que notre devoir d'africains. Pour ma part, j'ai été assez récompensé par le fait : c'est sous le Gouvernement de M. Edgar Faure, dont j'étais membre, que le Maroc a obtenu et son autonomie et son indépendance.

Vous l'avez rappelé avec pertinence, les liens que la Géographie et l'Histoire ont tissés entre le Maroc et le Sénégal, ne sont pas d'hier. Ils plongent au delà de l'Histoire, dans la préhistoire. En vérité, les relations entre nos deux peuples ont toujours existé. Dans cette partie du Continent, le Sahara n'a jamais été tout à fait un désert. En tout cas, loin d'avoir été une barrière infranchissable, il a toujours offert des pistes et des points d'eau aux caravanes.

C'est ainsi que nos peuples, s'ils se sont parfois affrontés au cours de la Préhistoire se sont sourtout mêlés et influencés, créant, par Là même, ces liens solides qui résistent au passage de quelques inévitables nuages. Sans parler des Négro-africains, qui, depuis le paléolithique, sont fixés sur les rives du Draa et sont devenus de bons marocains, une colonie sénégalaise vit au Maroc, comme une colonie marocaine au Sénégal. Les Sénégalais ne se sentent pas étrangers au Maroc, heureusement ! ni les Marocains au Sénégal.

Vous le savez, Monsieur l'Ambassadeur, les liens géographiques et historiques que voilà ont créé des liens spirituels, culturels et économiques entre nos deux pays.

Ceux-ci ont résisté au régime colonial. Notre devoir est de les développer, en travaillant concrètement à la «Défense et Illustration» de l'Africanité.

Je n'ai pas besoin de le rappeler, c'est en partant du Maroc que l'Islam a gagné le

Sahara Occidental -L'Empire du Ghana- et le Sénégal. La Secte *Tidjania*, dont le fondateur fut un marocain, groupe la majorité des musulmans sénéglais. Ce n'est pas nous qui interromprons ce courant spirituel, tout au contraire. Notre Constitution, comme notre Socialisme sénégalais, reconnaît sa juste place à la Religion, qui reste, pour nous, l'aspect le plus profond de la Culture.

C'est, précisément, en nous plaçant sur le plan de la culture, qui est pour répondre aux fins de l'Homme, le dépassement, par l'Histoire, des déterminations physiques et biologiques, c'est en nous plaçant sur ce plan que nous avons organisé, au Sénégal, l'enseignement de l'arabe. Non seulement à l'Université de Dakar, mais encore dans nos lycées et collèges. Nous l'avons organisé rationnellement pour qu'il fût moderne, partant éfficace.

La Culture n'est pas la négation de l'Histoire : c'est la soumission active à l'Histoire. La décolonisation, ce n'est pas pour nous, le rejet des apports arabes et français; c'est leur intégration à la Négritude. Les rameaux greffés se nourrissent, n'est-ce pas, aux racines du vieux tronc.

Mais la Culture, c'est aussi l'élévation du niveau de vie, je veux dire le développement économique, qui permet de mieux nourrir le corps pour mieux nourrir l'esprit. Ce développement est l'une des actions majeures du Gouvernement sénégalais. Il se trouve que, parmi les pays nord africains, c'est encore avec le Maroc que nous avons les échanges commerciaux les plus actifs. Notre intention est de les développer.

Vous le devinez, Monsieur l'Ambassdeur, tout ce «commerce» au sens général du mot, tous ces échanges doivent s'inscrire dans le cadre d'une Politique digne de ce nom. celle-ci pour être efficace, ne saurait être fondée que sur la coopération africaine par le dialogue.

Si nous ne voulons pas être les victimes de la guerre froide, si nous ne voulons pas que les problèmes africains se règlent, par dessus nos têtes, il est indispensable que nous organisions la coopération africaine. Car, en mettant les choses au mieux, les compromis qui seraient trouvés par les deux blocs ne seraient pas africains, c'est-à-dire dans l'intétrêt de l'Afrique.

Organiser la coopération africaine, c'est renforcer le Groupe africain à l'O.N.U.,c'est instituer des conférences africaines périodiques, dont aucun Etat africain ne serait exclu. C'est surtout, proscrire la violence et régler nos problèmes par le dialogue. Tous les problèmes, même les plus délicats, peuvent trouver une solution constructive par le dialogue entre Etat frères. Ces conférences panafricaines n'excluent pas, au demeurant, les organisations régionales, fondées sur le voisinage, la langue ou la race. Mais pour défendre l'africanité, il nous faut nécessairement dépasser nos divisions naturelles en Blancs et Noirs, en Arabophones, Francophones et Anglophones, singulièrement en amis de l'Ouest et amis de l'Est.

Je suis sûr, Monsieur l'Ambassadeur, que vous m'avez entendu. Je sais votre vaste culture et le rôle que vous avez déjà joué dans la politique de votre pays.

Soyez mon interprète auprès de Sa Majesté Mohamed V, Roi du Maroc, pour lui dire combien nous sommes sensibles à l'honneur qu'il nous fait de vous désigner, à Dakar,

en qualité d'Ambassadeur extraordinaire et Ministre plénipotentiaire. Dites la haute estime que nous lui portons et l'attention avec laquelle nous suivons, depuis des années, son oeuvre de reconstruction nationale. Veuillez, enfin, lui transmettre les voeux qu'au nom du Gouvernement et du Peuple sénégalais, je forme pour sa santé et pour la prospérité du Peuple marocain.

الملحق 7

حصل توثر في العلاقات المغربية ــ السينغالية في ربيع 1962 فكتبت للرئيس ليوبولد سنغور خطاباً شخصياً بعد انتهاء مهمتي في بلاده طالبا منه أن يسعى بما عهد فيه من لباقة وحسن تفهم على رأب الصدع، فأجاب سيادته بالرد التالي

RÉPUBLIQUE DU SÉNÉGAL

UN PEUPLE - UN BUT - UNE FOI

N° 582 PR/SP.

Le Président de la République

DAKAR, le 13 Avril 1962

Personnelle

Monsieur l'Ambassadeur,

Croyez que j'ai été particulièrement sensible à votre lettre du 31 Mars 1962.

En effet, comme vous le savez, le trop court séjour que vous avez effectué au Sénégal en qualité d'Embassadeur extraordinaire et plénipotentiaire du Royaume du Maroc m'a permis d'apprécier vos qualités d'intelligence et de coeur, qui sont grandes.

Nous avons reçu Monsieur Alaoui, Minitre de l'Information, comme un frère. Je crois que les conversations très franches et très cordiales que nous avons eues avec lui contribueront à dissiper les nuages qui se sont élevés entre le Royaume du Maroc et la République du Sénégal.

J'espère qu'à la fin du mois, après le procès en cours devant notre Tribunal spécial, nous pourrons échanger nos Ambassdeurs et reprendre, sur de nouvelles bases, nos relations commerciales.

j'ai eu l'occasion de vous le dire je l'ai répété à Monsieur Alaoui, le Sénégal a ses défauts, mais il a le mérite d'être franc. On ne saurait nier qu'il nourrit une amitié sincère à l'égard du Royaume du Maroc malgré les différends qui peuvent nous séparer sur le problème mauritanien

Je reste convaincu que des négociations directes entre le Royaume du Maroc et la République Islamique de Mauritanie - négociation que le Sénégal est prêt à faciliter - permettront de trouver une solution acceptable non seulement pour les deux parties, mais encore pour le Sénégal

Veuillez agréer, Monsieur l'Ambassadeur, avec mes hommages respectueux pour Madame Zhiri, l'assurance de ma haute considération et de mon fidèle souvenir

Léopold Sédar SENGHOR.

- **Monsieur Kacem ZHIRI**
  Ministère des Affaires étangères
  RABAT -

الملحق 8

حين حصلت محاولة الانقلاب التي قام بها رئيس الحكومة الأسبق السيد مامادو دجا كتبت رسالة عطف إلى الرئيس ليوبولد سيدار سينغور فأجاب سيادته بالخطاب التي :

RÉPUPLIQUE DI SÉNÉGAL

UN PEUPLE - UN BUT - UNE FOI

N°/1957/PR/SP

PÉSIDENT DE LA REPÉBLIQUE

Chef du Gouvernement

DAKAR, le 27 DECEMBRE 1962

Monsieur l'Ambassadeur,

J'ai bien reçu votre lettre du 18 Décembre 1966.

Croyez que j'y ai été particulièrement sensible. En effet, vous savez quelle estime j'ai pour vous et combien j'ai regretté votre départ de Dakar.

En ce qui concerne les affaires sénégalaises, je n'ai fait que mon devoir en m'opposant à la tentative de coup d'Etat de l'ex-Président du Conseil. Il n'y eut aucune effusion de sang.

Veuillez agréer, Monsieur l'Ambassdeur, l'assurance de ma haute et amicale considération.

Léopold Sédar SENGHO

- **Monsieur Kacem ZHIRI**
  Ambassadeur du Maroc
  44, Rue Oguejna Price

  BELGRADE
  (yougoslavie)

الملحق 9

حين تفضل صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بتعييني في موريتانيا وجهت خطاباً لفخامة الرئيس سنغور فأجاب سيادته بالآتي :

Le Président
de la
République

PR/DIR.CAB,IN° 205

République du Sénégal

Un peuple - Un but - Une foi

Dakar, le 17 Mars 1970

Monsieur l'Ambassadeur,

Il m'a été bien agréable de recevoir votre aimable lettre du 28 février, car elle m'annonçait à la fois, votre nomination aux hautes fonctions et votre visite à Dakar.

J'ai conservé le meilleur souvenir de nos relations, croyez-le-bien, depuis qu'en 1961, Sa Majesté le Roi Hassan II vous plaçait à la tête de la Mission diplomatique de votre pays au Sénégal. je constate, avec plaisir, que vous y demeurez attaché, et je serais heureux de recevoir votre visite, à l'occasion d'un de vos prochains passages dans notre capitale.

Par ailleurs, le rétablissement des relations diplomatiques entre le Maroc et la Mauritanie est pour moi une grande satisfaction. Je suis pérsuadé que vous serez, entre les deux pays, un précieux trait d'union.

Veuillez croire, Monsieur l'Ambassadeur, à l'assurance de ma considération très distinguée.

Léopold Sédar SENGHOR

- **Son Excellence Monsieur Kacem ZHIRI**
  Ambassadeur du Royaume du MAROC
  NOUAKCHOTT (R.I.M.)

الفهرس

القسم الثاني
مهمتي في الجمهورية الاسلامية الموريتانية

الفصل الخامس

الفصل السادس

ملحقات

كتب للمؤلف

- محمد الخامس مفخرة الدولة العلوية
- محمد الخامس الملك البطل
- جنيف والعالم العربي
- ذهب سوس (قصة معربة للكاتب رولان لوبيل)



الرباط، 21 زنقة ديكارت حي الليمون تلفون : 99-60-76 فاكس : 05-77-76

هذا الكتاب

تدخل «مذكرات دبلوماسي» هذه للأستاذ قاسم الزهيري في سياق أعمال الذين سبقوه من السفراء المغاربة وتتناول القضية الموريتانية على فترتين : أولاهما حين كان سفيراً في السينغال يرقب القضية عن كثب ويتفاعل معها سعياً لتخيل الحلول الملائمة واقتراحها على ذوي الحل والعقد. والثانية بعد ما عين سفيراً في موريتانيا وتطبيع العلاقات بينها وبين المغرب. وأخيرا تتناول المذكرات بداية الشروع في حل مشكلة الصحراء الغربية واسترجاعها الى حظيرة الوطن. ولا أريد الخوض في ذكر ما تحتويه هذه المذكرات من أحداث مثيرة أترك للقارىء استكشافها.

وهذه المذكرات تتعلق بأحداث ظلت طي الكتمان زمناً طويلاً وهي من صميم تاريخنا المعاصر مهنئاً الصديق العزيز على تأليفه القيم، وراجياً أن يحذو حذوه سفراؤنا الأماثل لنشر أعمالهم تنويراً للرأي العام واثراء للمكتبة الدبلوماسية.

د. عبد الهادي التازي

عضو أكاديمية المملكة المغربية

رقم الايداع القانوني : 135/ 1991

الثمن : ـ 35 درهم